الإصلاح السياسي في المجتمع البحريني
دراسة في ديناميكية النظام السياسي (١٩٩٩ – ٢٠٠٦)

إعداد

شيماء عبدالله سلمان

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع السعودي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢١/٨/٢٠٠٨

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، ٢٠٠٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٧ وعنوانها : الإصلاح السياسي في المجتمع البحريني
دراسة في ديناميكية النظام السياسي(١٩٩٩-٢٠٠٦)

الأعضاء		التوقيـــــع
الأستاذ فيصل عودة الرفوع أستاذ (علاقات دولية)	(مشرفا)	.....
الأستاذ سعد سالم أبو دية أستاذ (العلوم السياسية)	(عضوا)	.....
الدكتور غازي إسماعيل ربابعة أستاذ مشارك (علوم سياسية)	(عضوا)	.....
الأستاذ الدكتور علي الشرعة أستاذ مساعد (علوم سياسية) جامعة ال البيت	(عضوا)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠٠٨/٨/٢١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حفظها الله....

وإلى والدتي أطال الله في عمرها...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين وبعد:

أود أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل، الذين تفضلوا ومنحوني جزءاً من وقتهم وجهدهم.

وإنني مدينة بالشكر إلى جميع الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، واخص منهم الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع المشرف على هذه الدراسة، الذي تحملني وأرشدني إلى الطريق الصحيح فكان نعم المساعد والمعين، وقد تابعني خطوة خطوة، وقدم لي منهجاً من النصح والإرشاد ، مما جعلني ألمس فيه صدق العطاء، والحرص على نجاح هذه الدراسة، فله من الفضل على البحث والباحثة ما أقف بإزاء تقديره عاجزاً.

لقد رافق الدراسة منذ بدايتها وأسبغ عليها من غزير علمه، وتعهدها بالرعاية والعناية والاهتمام، فله جزيل الشكر والتقدير.

وإلى الأساتذة الأجلاء، أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور غازي ربابعة والأستاذ الدكتور سعد أبودية أساتذة العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، والدكتور علي الشرعة أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت، أزجي شكري الجزيل لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة، ونقدها وتوجيهها، مؤكدتاً لهم أن ملاحظاتهم القيمة، سوف تلقى الاحترام والاهتمام والامتثال. ولكل من أعانني بقول أو عمل قلّ أو جلّ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة.....	ب
الإهداء.....	ج
شكر وتقدير.....	د
فهرس المحتويات.....	هـ
الملخص بلغة الرسالة.....	و
المقدمة.....	١
الفصل الأول: خلفية تاريخية عن البحرين منذ الاستقلال وحتى الإصلاح السياسي (١٩٧١-١٩٩٩).....	١٣
الفصل الثاني: دوافع الإصلاح السياسي في البحرين.....	٢٨
الفصل الثالث : الإصلاح السياسي وتركيبة النظام السياسي.....	٤١
الفصل الرابع: الإصلاح السياسي والمرأة.....	٦٣
الفصل الخامس: تقييم عملية الإصلاح السياسي في البحرين.....	٨٠
الاستنتاجات والتوصيات.....	٩٤
المراجع.....	٩٨
الملخص باللغة الإنجليزية.....	١٠٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح السياسي في المجتمع البحريني
دراسة في ديناميكية النظام السياسي (١٩٩٩ – ٢٠٠٦)

إعداد
شيماء عبدالله سلمان

المشرف
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع السعودي

ملخـــص

تتناول هذه الدراسة الإصلاح السياسي في المجتمع البحريني، وهي دراسة في ديناميكية النظام السياسي خلال الفترة ١٩٩٩م – ٢٠٠٦م، والمراحل التي أدت إلى هذا النظام منذ ألاستقلال وحتى العهد الإصلاحي الجديد وبناء الدولة العصرية. وقد انطلقت الدراسة من عدة مرتئيات وزوايا سياسية وفكرية واجتماعية وغيرها مما يؤثر في الحراك الإصلاحي في مملكة البحرين. كما تناولت معنى الإصلاح وأدواته ومتطلباته وأسبابه وصولاً إلى التطورات والمتغيرات السياسية السابقة، وحتمية الإصلاح، وفقاً للرؤية التاريخية والمؤثرات التاريخية الموروث منها والمكتسب، والتقلبات السياسية التي ساهمت في فرض الإصلاح وذلك لمعرفة نوعية التغيير والإصلاح، والمفارقات التي تحيط به، وكذلك رصد واستعراض مراحل المشروع الإصلاحي بدءا بشرح دوافعه وأسبابه والضغوطات الناجمة سواء الداخلية أم الخارجية، ناهيك عن تتبع التطورات الدستورية، وبحث أسس الإصلاح، وديناميكية النظام السياسي من حيث الأدوات السياسية التي تمارس الحكومة بها تفعيل "دستور ٢٠٠٢"، ومتابعة الإصلاح من منظور المرأة، وانعكاس هذا التغيير على حياتها وسلوكها ومدى انتفاعها بهذا التغيير، ومن ثم رصد مستوى الإنجازات الناتجة من بوادر الإصلاح من تحديات ورؤية مستقبلية وفق استخدام منهجية تحليلية وصفية قائمة على أساس نظرية النظم، ومنهجية تاريخية وقانونية قائمة على تفسير نصوص دستور ٢٠٠٢.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت في نَوعية التطوير والإصلاح السياسي، والقفزة الكبيرة التي استطاعت مملكة البحرين أن تقفز إليها بفضل هذه الإصلاحات بإصدارها ميثاق العمل الوطني ودستور ٢٠٠٢م ، ومستوى التغيير ومضامينه التي تشير للحركة الإصلاحية الجادة، وتحملها الصعوبات والضغوطات والنجاح في تطبيقاتها والثبات عليها. وقد بينت الدراسة أن هذا الإصلاح السياسي بحاجة لوقت طويل ليتمكن من الوصول لمصاف الدول المتقدمة في مجال الديمقراطية، وأن مملكة البحرين لا بد أن تستمر في تحسين كل الظروف، وأن تهئ القواعد الإصلاحية لتستوعب البناء السياسي المُعدل والمُطور من خلال آلية تطوير الإصلاح الدستورية، وأن يستمر الإصلاح اجل استيعاب كل المطالب المجتمعية والشعبية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

أصبح الإصلاح السياسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م موضوعاً مهماً، ليس على مستوى الطبقة السياسية العليا فحسب، وإنما على مستوى الشعب أيضاً. وسبب ذلك هو أن وجه العالم - بعد تلك الأحداث - تغير بسرعة هائلة غير مسبوقة، وطال التغيير - وان بنسب متفاوتة - كل ما يحكم حياة الناس في السياسة والأمن والحريات والاقتصاد والعلاقات على مستوى الدول والمجتمعات والأفراد، وفي الحياة العامة والخاصة، وأصبح كل مواطن في العالم معنياً بما يحدث، ومن ثم أصبح من حقه أن يعرف ما يحدث ، وأن يحكم فيه.

وقد مثلت التجربة البحرينية في الإصلاح نموذجاً مميزاً ومهماً مع أن الإصلاح السياسي ما يزال في مراحله الأولية إذا ما قورن بالدول المتقدمة. وقد تناولت الباحثة هذا الموضوع إيماناً منها بأهمية هذه التجربة في مملكة البحرين، ولندرة الدراسات التي تناولت الموضوع.

وقد تناول الفصل الأول من هذه الدراسة التي تقع في مقدمة وخمسة فصول، تناول التطورات السياسية والتاريخية في البحرين منذ الاستقلال وحتى عام١٩٩٩م، وذلك من أجل فهم أعمق لدوافع الإصلاح، حيث كانت تلك التطورات جزءاً من المبررات للتوجه نحو الإصلاح.وقد حلل هذا الفصل البنية السياسية والاجتماعية في البحرين، لفهم مدى التغير الذي تم في عهد الإصلاح، ودور القوى الاجتماعية فيه.

وناقش الفصل الثاني دوافع الإصلاح السياسي، وتتمثل هذه الدوافع في المؤثرات الداخلية التي افرزها النظام السياسي وخاصة شخصية الملك حمد، والضغوط الناجمة عن المطالب الشعبية، وخصائص المجتمع البحريني. أما الدوافع الخارجية فتتمثل في المتغيرات الإقليمية منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، والمتغيرات الدولية، والمفاهيم الدولية الجديدة التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة.

وعرض الفصل الثاني أيضاً أبرز المحطات في تاريخ الإصلاح منذ تقلد الملك حمد الحكم في مارس ١٩٩٩م وحتى عام ٢٠٠٦م.

وناقش الفصل الثالث الإصلاح السياسي وديناميكية النظام السياسي من حيث مرجعية النظام، وآليات ممارسة السلطة في دستور ٢٠٠٢م، وماهية طبيعة نظام الحكم في البحرين. وقد خلص الفصل إلى أن دستور ٢٠٠٢ عزز من موقع الملك وسلطته، وأقر مبدأ الفصل بين السلطات، وهو المبدأ الذي أضحى الوجه المشرق للمجتمعات الديمقراطية الحديثة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وناقش الفصل الرابع الإصلاح السياسي في البحرين ووضع المرأة، من حيث دوافع اهتمام القيادة السياسية البحرينية بعملها السياسي، وواقع مشاركتها السياسية في البحرين ، واهم ما يعترض ذلك من معيقات، والإنجازات على صعيد تحسين أوضاع المرأة في عهد الإصلاح.

وتم في الفصل الخامس تقييم عملية الإصلاح السياسي في البحرين، وتوضيح الرؤية المستقبلية لتجاوز التحديات، من خلال إنجازات الحكم الرشيد في البحرين، والمعوقات التي تواجه هذا التحول ، كما تم استعراض أهم الانجازات المتمثلة في الحقوق المدنية والسياسية، الحريات الصحفية، وحقوق الإنسان في المشاركة السياسية، وذلك للحكم على الآثار العملية لعملية الإصلاح.

وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج التجربة الإصلاحية في مملكة البحرين أثبتت بنجاح تقدم خطواتها نحو الديمقراطية، والتحول الحقيقي في آلية عمل النظام السياسي، وان هناك المزيد من التحديات التي ستقرر مصير عملية الإصلاح السياسي مستقبلاً، إذ إن من السابق لأوانه تحديد النتائج النهائية وذلك لحداثة التجربة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول تجربة الإصلاح السياسي في البحرين كنموذج مميز لتجارب الإصلاح السياسي في بيئة دول الخليج العربي و ضمن المقاييس الخليجية للإصلاح.

كما تكمن في أنها تتناول موضوع الإصلاح بشكل متكامل، وليس جزئيا، حيث ركزت دراسات كثيرة إما على القوى الاجتماعية ودورها في قضايا التحول الديمقراطي، أو تحليل الانتخابات التي جرت في عامي ٢٠٠٢م، و٢٠٠٦م، فقد تناولت هذه الدراسة، دوافع الإصلاح، وآليات ممارسة السلطة وفق دستور ٢٠٠٢م، والإصلاح والمرأة، وتقييم عملية الإصلاح من خلال مؤشرات سياسية مهمة، ومن خلال إنجازات مملكة البحرين في ظل العهد الإصلاحي .

وقد قامت هذه الدراسة بإجراء تقييم موضوعي علمي، يحدد الإيجابيات ويدعو لتنميتها، ويحدد السلبيات والتحديات المستقبلية ويدعو لمعالجتها.

وتعتقد الباحثة أن هذه الدراسة مهمة أيضاً بسبب ندرة الدراسات العربية التي تناولت تجربة البحرين في الإصلاح السياسي، وهو الأمر الذي يؤهلها لسد ثغرة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتلخص أهداف هذه الدراسة في شرح مبررات و دوافع الإصلاح السياسي في مملكة البحرين، ورصد مخرجات الإصلاح وخصوصاً ميثاق العمل الوطني ودستور ٢٠٠٢م، وآليات ممارسة السلطة فيه، وتطور دور المرأة في عهد الإصلاح، وخصوصاً دورها في المشاركة السياسية. وتقييم عملية الإصلاح السياسي من حيث نجاح التجربة أو فشلها. واستشراف أهم التحديات المستقبلية لعملية الإصلاح السياسي.

فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

أولاُ: إن دوافع عملية الإصلاح السياسي في البحرين كانت داخلية أكثر منها خارجية، وبالتالي فإن هناك علاقة إيجابية بين قناعة النظام السياسي بضرورة الإصلاح السياسي وتنامي قوة المجتمع المدني.

ثانياً: إن عملية الإصلاح السياسي تجذب الاتجاهات المختلفة في المجتمع المحلي نحو هدف مشترك يتفقون عليه جميعاً ويسعون إلى إنجازه.

محددات الدراسة:

المكانية: مملكة البحرين.

الزمانية: منذ سنة ١٩٩٩م وهي فترة تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحكم وحتى ٢٠٠٦م، والتطرق لفترات زمنية سابقة أو لاحقة عندما تتطلب طبيعة البحث ذلك.

الإطار النظري وتعريف المفاهيم:

يدور الإطار النظري للدراسة حول مفهومين رئيسين:

- الإصلاح السياسي.
- و نظرية النظم باعتبار أن الدراسة تتناول نظاماً سياسياً ينتج مخرجات (الإصلاح والقوانين والسياسات المتعلقة به).

أولاً: الإصلاح السياسي:

أ- المفهوم:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاح لغة يعني عكس أو ضد الإفساد، واصطلاحا هو "التقويم والتغيير نحو الأحسن والأرقى وإزالة الفساد". ويمكن تعريفه أيضا على أنه القيام بعملية التغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية النظام السياسي وقدرته على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار [١].

وقد وردت كلمة الإصلاح في القرآن الكريم في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها[٢]) ، وقوله تعالى على لسان النبي شعيب عليه السلام: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب[٣]).
وتهدف الرؤية الإسلامية إلى معالجة وإصلاح واقع الأمة وواقع المجتمعات حتى تستقيم حالها مع ما جاء به الإسلام، وتملك من هذا المنطلق الإسلامي مشروعا حضاريا تسلك به نهجا تغييريا إصلاحيا سلميا يتوسط المناهج المطروحة، ويجد قبولا لدى الأمة لاعتداله وتوافقه مع الفطرة البشرية.

ولعل أفضل تعريف لمفهوم الإصلاح هو التعريف الذي قدمه صموئيل هانتيغتون وهو "أن الإصلاح حالة من التغير تتميز عن الثورة بأنها تحدث تحولاً في شكل الحكم والعلاقات السائدة دون المساس بأسسها، الأمر الذي يعني أنها تحسن حال النظام دون المساس بمرتكزاته، لذا يُشبه الإصلاح بالدعائم الخشبية المقاومة لمنع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون حصول الثورة أو لتأخير وقوعها"[٤].

ويرى عبد الوهاب الكيالي " أن الإصلاح هو تغير يتجاوز حدود التأثير في شكل القيم لتصل إلى القيم وأنماط السلوك التقليدية، ووسائل التعليم والاتصال ونطاق الولاء، ويهدف إلى تعزيز

---

[1] ابوعامود، محمد سعد، (٢٠٠٥)، التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى،الإسكندرية، منشأة الشنهابي للطباعة والنشر ص ١٥٣.
[2] سورة الاعراف ، الآية ٥٦
[3] سورة هود ، الآية ٨٨.
[٤] هانتيغتون، صموئيل، (١٩٩٣)،النظام السياسي لمجتمعاتٍ متغيرة، ترجمة سمية فلو، بيروت، دار الساقي، ص١١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة والعاطفة بمقاييس الكفاءة والأحقية وإعادة توزيع الموارد المادية والرمزية"[١].

ويرى باحث آخر "أن الإصلاح يعتبر الصيغة المضادة للفساد، وإن غياب المساءلة والنزاهة والشفافية في ظل احتكار السلطة وحرية التصرف يقود إلى الفساد، فالفساد نتيجة لقصور في إدارة الحكم، وهو مؤشر دال على إخفاق المؤسسات في إدارة المجتمع وافتقارها إلى القدرة اللازمة للقيام بذلك من خلال القيود والضوابط الاجتماعية والقضائية والسياسية والاقتصادية، وعندما تضعف أو تنهار هذه النظم الرسمية وغير الرسمية، تزداد صعوبة تنفيذ القوانين والسياسات التي تضمن المساءلة والشفافية"[٢]

ومن ثم فالاتفاق على مفهوم ملائم للإصلاح السياسي يتجنب هذه الإشكاليات ربما يكون عاملاً مهماً في إزالة قدر من المخاوف التي يثيرها هذا المفهوم والحساسيات التي عادة ما تتلازم معه[٣].

ب- النظريات المفسرة للإصلاح:

النظريات البنيوية- Structure Theories:

تنطلق هذه النظريات من افتراض أنه لكي يتحقق الإصلاح في المجتمع لا بد من تقويم وتصويب أحوال مؤسساته وهياكله السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والمالية، إضافة إلى القواعد والأنظمة التي تحكم عمل تلك المؤسسات وأدائها، وأما مجالات الإصلاح فهي واسعة، فالمرتبطة بالجانب السياسي تشمل الإصلاحات الحكومية، والبرلمانية، والانتخابات ومنها الإصلاحات المرتبطة بالجانب الاقتصادي وهوية النظام الاقتصادي، ودور كل من الدولة والقطاع الخاص فيه[٤].

ومن النظريات البنيوية المهمة فيما يتعلق بالإصلاح نظرية الدولة الريعية Rentier State التي تنبثق من مسوغات مفادها أن الاقتصاديات السياسية للنظم والكيانات، هي التي يمكن على أساسها تفسير وجود أو غياب الديمقراطية، ومن ثم مدى الحاجة إلى الإصلاح، وترتكز هذه النظريات

---

[١] الزبيدي، باسم، (٢٠٠٥). الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته: الحالة الفلسطينية نموذجاً، الطبعة الأولى، بير زيت، جامعة بير زيت، ص١٢.
[٢] المصدر نفسه، ص١٢.
[3] ابوعامود، (٢٠٠٥)، التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٥٤.
[٤] الزبيدي، باسم، (٢٠٠٥). الإصلاح: مرجع سابق ،ص ص٢٩-٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تحليل بنية واتجاهات موارد الدولة، وطرق استخدامها من قبل القادة في دعم سلطاتها وسيطرتهم على الحكم[١].

النظريات الثقافية Cultural Theories:

تنطلق هذه النظريات حسب أهم مفكريها مثل: مونتيسيكيو ولاري دايموند وملتون فيورست من أن هناك علاقة بين الأنماط الثقافية للمجتمعات وأنظمة الحكم، فالمفكر الأمريكي لاري دايموند، يرى أن تطور ثقافة ديمقراطية في مكان ما، لا يتوقف على الممارسة الديمقراطية ذاتها، أو على التخطيط المؤسسي، وإنما أيضاً على الثقافة السياسية تحديداً المحيطة بكل ذلك[٢].

وقد روجت النظريات الثقافية عن طريق مفكرين مثل ملتون فيورست وبرنارد لويس، لفكرة عدم وجود القيم الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي كون الثقافة العربية الإسلامية لا تقبل بالديمقراطية، وتتجذر فيها قيم السيطرة والأوتوقراطية، فيرى برنارد لويس أن ضعف الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي تعود إلى تجذر قيم السيطرة والإذعان واستمرار قوتها وحضورها في حياة المجتمعات الإسلامية، فيما يرى إيرنست جلنر عالم الاجتماع الانجليزي أن الإسلام كنص وكتراث متوافق مع الاستبداد القائم على غطرسة الحكم وإذعان المحكوم[٣].

ج- أهداف الإصلاح السياسي:

تتمحور أهداف الإصلاح السياسي حول تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفعاليتها لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية، وهذا يعني التركيز على تجنب الأخطاء التي وقعت وعدم تكرارها، والتوصل إلى حلول ملائمة لها ويقود ذلك إلى تحديد مدى الإصلاح المطلوب، والوسائل التي يمكن إتباعها[٤].

ثانياً: نظرية النظم:

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ٣٣-٣٤.
[٢] المصدر نفسه، ص ص٣٤-٣٦.
[٣] حول هذه الآراء انظر: موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:
www.pbs.org/thinktank/transcript230.html 22-2-2008
[4] ابوعامود، (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ص ١٥٥-١٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتطلب دراسة نظام سياسي معين يستلزم منا دراسة نظرية النظم وخصوصاً تحليل النظم عند ديفيد إيستون صاحب النموذج التحليلي الشهير لتحليل النظم السياسية المعروف بإسم (نموذج المدخلات والمخرجات) والذي يعتقد أن الحياة السياسية تشكل نظاماً سياسياً ملموساً، وهو جانب من النظام الاجتماعي العام، وأن دراسة النظام السياسي يجب أن تستند على نوعين من البيانات:

الأول: البيانات السيكولوجية التي تتعلق بالشخصيات والدوافع.

الثاني: البيانات التي مصدرها البيئة المادية والجغرافية والبيئة الاجتماعية بمكوناتها المختلفة[١].

ويرى إيستون أن هناك خصائص عامة للنظام السياسي، يمكن تحديد أهمها، وهي:

خصائص تتعلق بتحديد النظام، ومكوناته، والعلاقات بينها في شكل وحدات، وحدود ومدخلات ومخرجات، وتمايز داخل النظام وتكامل داخله.

إن النظم ذات طبيعة تكييفية أو مرنة، فالنظم يجب أن تمتلك القدرة على الاستجابة للتوترات والتطورات، ومن ثم تتكيف مع الظروف المحيطة بها، ومع المؤثرات البيئية.

وقد تمتلك النظم عمليات للحياة، بمعنى الوظائف الأساسية، لكنها قد تكون غير قابلة للاكتشاف، ومن دون هذه الوظائف ربما لا يكون بالإمكان الاستمرار على قيد الحياة.

وتضم النظم وحدات أو عناصر تمثلها التصرفات أو الأفعال السياسية، وهو يمثل مجموعة معينة يمكن تحديدها من الأفراد الذين ينجزون أفعالاً أو تصرفات سياسية.

وهذا يقود إلى المخرجات السياسية، والتي تشير إلى مفهوم إيستون إلى القرارات أو تصرفات السلطات وسياستها المتخذة[٢].

ويتضح من خلال دراسة نموذج ديفيد إيستون للحياة السياسية أن المدخلات تشمل المطالب والتأييد، ومن خلال هذين النوعين من المدخلات يمكن لكثير من الأنشطة في البيئة أن تتخذ قنواتها في التأثير في الحياة السياسية. وأن عملية التحويل، أي صنع القرار تتم من خلال مجموعة معينة من الأفراد.

وأن المخرجات هي القرارات والأفعال والتصرفات.

وأما التغذية الراجعة فتكون على القرارات الصادرة إما على شكل تأييد للنظام، أو تكون نتائج عكسية بمعنى تصاعد وظهور مطالب جديدة، أو عدم تأييد للنظام[١].

---

[١] Easton, David, (1965). Framework For Political Analysis, Newjersy, Prentice-Hellenic.PP.23-34,59-70.

[٢] محمد، عبد الغفار رشاد، (١٩٩٣). تحليل النظم في علم السياسة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(٢١)، العددان(١)و(٢)، ص ص٢٦ -٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال دراسة الباحثة لعملية الإصلاح في البحرين، وتحليلها ضمن الإطار النظري لنظرية النظم لديفيد إيستون، يمكن الوصول إلى تحليل قائم على:

- المدخلات، وتشمل المطالب بالإصلاح سواء من قبل البيئة الداخلية، التي تشمل المجتمع البحريني بأطيافه كافه، وإدراك صانع القرار لضرورة الإصلاح، أو المطالبات والضغوط الناتجة عن البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية).
- عملية التحويل: وهي هنا عملية الانتقال نحو الإصلاح، وتتمثل في مشروع الملك للإصلاح الذي طرحه من خلال ميثاق العمل الوطني.

المخرجات: وتكون هنا في دستور ٢٠٠٢م، والقوانين المنظمة التي صدرت بعد ذلك، وقرارات العفو العام، ... إلخ.

- التغذية الراجعة: وتتمثل في مواقف التأييد لخطوات الملك حمد في الإصلاح، وأهمها في المطالبة بالمزيد من هذه الخطوات.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات قليلة موضوع الإصلاح السياسي في البحرين ، وتناولت دراسات أخرى الموضوع بشكل عام، واهم هذه الدراسات :

[١] Easton, A Framework For Political analysis, OP.CIT, PP.59-70.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة بعنوان "قراءة تحليلية للمشروع الإصلاحي لمملكة البحرين" لمحمد بن جاسم الغتم ومحمد نعمان جلال (٢٠٠٤). نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، وقد تناولت هذه الدراسة دواعي التغيير والإصلاح في البحرين (المحلية والدولية)، وركائز النموذج الإصلاحي لمملكة البحرين، ومرجعيات البرنامج الإصلاحي، وهي ميثاق العمل الوطني (٢٠٠١) ودستور عام (٢٠٠٢).

ومن هذه الدراسات أيضاً دراسة مفيد الزيدي (٢٠٠٥). بعنوان، "دولة البحرين من الإدارة إلى الملكية الدستورية"، وقد تناولت الحركات الإصلاحية وجذور العمل الديمقراطي منذ١٩٣٨م، والتجربة الديمقراطية الأولى ١٩٧٣م، وعلاقة الدولة بالمعارضة خلال ١٩٧٣-١٩٩٩م، ثم تناولت عهد الإصلاح وأبرز إنجازاته، وتحليلاً لانتخابات ٢٠٠٢م البلدية والنيابية، والتغيرات على صعيد المرأة، ثم عرضت لآراء المؤيدين والمعارضين البحرينين لعملية الإصلاح.

وتناولت دراسات جزئية معينة منها دراسة فلاح المديرس، (٢٠٠٤). بعنوان: الحركات والجماعات السياسية ١٩٣٨-٢٠٠٢م، وهو كتاب مهم كونه يعرض بشكل مفصل للتيارات السياسية في البحرين منذ فترة مبكرة، ويعرض لأبرز التنظيمات السياسية في كل تيار مثل التيار الإسلامي، والتيار القومي، والتيار اليساري، ... إلخ، ويعرض كذلك لأبرز أفكارها ومواقفها من القضايا المطروحة، وأبرز قيادات هذه التنظيمات.

ومن هذه الدراسات، دراسة محمد نعمان جلال، (٢٠٠٥). بعنوان: "القوى السياسية وقضايا التغيير الديمقراطي في البحرين: وقد تناولت بالتحليل: القوى السياسية المختلفة في المجتمع البحريني، وتطورها عبر العصور الحديثة مع التركيز على مرحلة ما بعد صدور ميثاق العمل الوطني، وأبرز هذه القوى هي الأسرة الحاكمة، والتجار ورجال الأعمال، ورجال الدين السنة والشيعة، والطبقة المتوسطة الجديدة.
كما ناقشت هذه الدراسة القضايا الخلافية بين منظمات المجتمع المدني والحكومة البحرينية بعد إصدار الدستور، وأهمها: العمل السلمي أو العنيف من أجل الديمقراطية، والتنمية، والانفتاح السياسي، والأمن الوطني والأمن السياسي، والتجنيس السياسي، والقوانين التي تعتبرها المعارضة مقيدة للحريات مثل قانون الصحافة، وقانون الجمعيات السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك دراسة محمد نعمان جلال ، (٢٠٠٧). بعنوان: "النظام السياسي في مملكة البحرين: الإصلاح في إطار الهوية": وهي عبارة عن كتاب عرض للإصلاح السياسي في البحرين بشكل عام، فتناول التطور التاريخي، تركيبة النظام السياسي وفق دستور ٢٠٠٢م، لكن الجانب الهام من الكتاب هو مناقشته للهوية والتحديث في مملكة البحرين، إذ يرى جلال أن للبحرين ثلاثة انتماءات أصيلة هي الانتماء الخليجي، فالانتماء العربي، فالانتماء الإسلامي، وأن التحدي الرئيسي لبرنامج التحديث والإصلاح يكمن في تعميق الإحساس بالهوية الوطنية للشخص بغض النظر عن دينه أو مذهبه أو أصله، وأنه من دون ذلك ستزداد الطائفية، مما يمهد ذلك لتدخل القوى الأجنبية في إثارة المشكلات الطائفية في البحرين.

وهناك - في هذا السياق - دراسة سمير حافظ ، (٢٠٠٥). بعنوان:" الجمعيات السياسية في البحرين في ضوء القانون الجديد"، وقد تناولت أبرز الجمعيات السياسية في البحرين التي بلغ عددها حتى وقت الدراسة (١٨) جمعية تمثل مختلف الاتجاهات، كما حلل قانون الجمعيات السياسية الصادر في ٢٠٠٥م، وأبرز مواده، والمواقف المختلفة للجمعيات السياسية المعارضة من عدد من مواد هذا المشروع.

تعليق على الدراسات السابقة:

مثلت الدراسات السابقة قاعدة معرفية ومعلوماتية جيدة للحصول على المعلومات لدراسة الباحثة، وخصوصاً من خلال الاستعانة بالشواهد التاريخية في سبيل تعزيز الآراء التي تطرحها الدراسة.
ويلاحظ أن بعض هذه الدراسات مؤيدة بشكل شبه مطلق للإصلاح، دون التعمق في تحليل بعض القضايا الخلافية التي أفرزتها مرحلة الإصلاح، وهذا أشد وضوحاً في دراسات الدكتور محمد نعمان جلال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك وردت معلومات كثيرة في هذه الدراسات وإما مختصرة بحاجة إلى التوسع أو قديمة بحاجة للتطوير، مما استلزم الاستعانة بمواقع إنترنت متخصصة في قضايا الإصلاح والحكم من أجل الحصول على أحدث المعلومات والإحصاءات.

بماذا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناويت الدراسات السابقة موضوع الإصلاح السياسي في البحرين بشكل جزئي، فبعضها تناول دور القوى الاجتماعية في قضايا التحول الديمقراطي، وبعضها الآخر تناول الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٢ و٢٠٠٦م، وهكذا .

أما هذه الدراسة تناولت دوافع الإصلاح، وتأثيره على آليات ممارسة السلطة، وعلى بنية المجتمع مثل تعدد وجهات النظر واختلاف الاجتهادات ووضع المرأة.

كما قامت هذه الدراسة بتحليل موضوع الإصلاح ضمن إطار نظري مهم هو نظرية النظم، باعتبار عملية الإصلاح وقراراتها شكلت أحد مخرجات النظام السياسي البحريني، فيما اتسمت كثير من الدراسات السابقة بكونها وصفية أكثر، أو مجرد تاريخ لعملية الإصلاح.

ويميز دراسة الباحثة أيضاً اجتهادها في استشراف مستقبل عملية الإصلاح السياسي، بعد تحليل أهم منجزات الدراسة قضايا الفساد، والاستقرار السياسي، والطائفية، كأهم التحديات المستقبلية لعملية الإصلاح.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة بشكل رئيسي منهج تحليل النظم، ويقوم هذا المنهج على أساس نظرية النظم،التي تعالج - وفق رؤية شاملة - النظام السياسي باعتباره وحدة التحليل الرئيسة، ويتكون من مدخلات، وعملية التحويل (اتخاذ القرار)، والمخرجات، والتغذية الراجعة.

ويمكننا استخدام هذا المنهج من معالجة موضوع الإصلاح السياسي في النظام السياسي البحريني، معتبرين الدوافع الداخلية والخارجية بمثابة المدخلات، وقرارات الإصلاح مثل ميثاق العمل الوطني ودستور ٢٠٠٢م بمثابة المخرجات، بينما تكون المطالبات الشعبية والمزيد من الإصلاح بمثابة التغذية الراجعة.

واستخدمت الدراسة أيضاً المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتعميمها، وقد استخدمت الباحثة أحدى طرائق هذا المنهج وهي طريقة دراسة الحالة Case Study، حيث وصفت وحللت ظاهرة الإصلاح في البحرين، ويتميز هذا المنهج بإمكانية استخدام الباحثة للدراسات العلمية السابقة للاستفادة منها.

واستعانت هذه الدراسة أيضاً بالمنهج التاريخي، الذي يقوم على أساس استخدام البيانات والأدلة التاريخية من أجل التحليل النقدي للتعرف على أصالتها وصدقها ودقتها، وذلك لفهم الظاهرة وتفسير أحداثها الحاضرة، والعلاقات المسببة بهدف التخطيط المستقبلي وتعزيز الآراء التي يطرحها البحث عند تأصيل موضوعاته من الناحية التاريخية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية تاريخية عن البحرين منذ الاستقلال وحتى الإصلاح السياسي (١٩٧١-١٩٩٩)

يتناول هذا الفصل بإيجاز التطورات التاريخية التي شهدتها البحرين منذ استعمارها من قبل البرتغاليين والإنجليز حتى فترة الاستقلال. ثم يتناول المراحل التي مرت بها حتى عام١٩٩٩م، وهو العام الذي تولى فيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحكم خلفاً لوالده المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وشهدت البحرين في عهده تحولات كبيرة نحو الإصلاح والديمقراطية، ويعتبر تتبع هذه الأحداث مهماً وضرورياً لفهم أسباب ودوافع الإصلاح.

كما يتناول هذا الفصل تحليل البنية السياسية والاجتماعية في البحرين بهدف معرفة هذه البنية، وتبيان دورها في عملية الإصلاح ومدى تأثرها بالإصلاح سلباً وإيجاباً.

ومملكة البحرين هي مملكة عربية إسلامية ذات سيادة خاصة، ونظامُ الحكم فيها ملكي وراثي ويرأسُ هذه المملكة { الملك حمد بن عيسى آل خليفة }، كما أن المملكة تعتمد في إصدار تشريعاتها على المجلس التشريعي (البرلمان) المؤلف من مجلسي النواب والشورى ، وتعتبر مملكة البحرين أرخبيلاً من الجزر تضم ٤٠ جزيرة، وتبلغ مساحتها الإجمالية 735,80 كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد السكان وفقاً لتعداد السكان لعام ٢٠٠٧م (٧٠٣،٥٧٣) نسمة (نسبة تقديرية) ، وتعتبر البحرين من أوائل بلدان المنطقة التي أولت التعليم بشكل عام وتعليم الفتيات بشكل خاص اهتماما كبيراً، وكانت سباقة في العمل على محو الأمية وتعليم الكبار .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التطورات التاريخية والسياسية في البحرين منذ الاستقلال عام١٩٧١م وحتى عام١٩٩٩م

المطلب الأول:البحرين ومرحلة ما قبل الاستقلال (الانجازات الإدارية)

يتناول هذا المطلب المرحلة التي سبقت الاستقلال، والتي تميزت بارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى شعوب المنطقة، ذلك الوعي الذي أفرز الحركات التحررية المطالبة بالتحرر من المستعمر البريطاني.

لقد خضعت البحرين للسيطرة البرتغالية منذ عام ١٥٠٧م، ثم أصبحت تحت إمرة الأسر العربية الخاضعة لرعاية فارسية متقطعة منذ عام ١٦٢٢م إلى عام ١٧٨٣م حينما طرد الفرس البرتغاليين من الجزيرة. واستمرت الحال على هذا الشكل إلى مجيء العتوب عام ١٧٨٣م وهو بداية التاريخ السياسي الحديث للبحرين الذي يبدأ بحكم آل خليفة، حيث قام الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة الملقب بأحمد الفاتح بطرد الفرس في ١٨ يوليو ١٧٨٣م وإنهاء النفوذ الفارسي على الجزر. ومنذ ذلك التاريخ أصبح آل خليفة هم ولاة الأمر في البحرين. وخضعت البحرين رسمياً للحماية البريطانية منذ انضمامها إلى معاهدة السلام لسنة ١٨٢٠م والتي فرضتها بريطانيا على حكام الإمارات، ثم خضعت لنظام الحماية البريطانية حين وقعت مع حكام البحرين المعاهدة المؤرخة ٣١ مايو ١٨٦١م بالإضافة إلى اتفاقيتي سنة ١٨٨٠م و ١٨٩٢م[١].

وبدأت مرحلة الاستقلال والتطور الدستوري في مملكة البحرين منذ إعلان استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١م بعد أن وقع الحاكم البحريني آنذاك الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وجيفري آرثر المقيم السياسي البريطاني في الخليج على وثائق إنهاء المعاهدات الخاصة بالحماية البريطانية والمترتبة عليها[٢].

---

[1] البحارنة،حسين محمد،(٢٠٠٥)، البحرين بين دستورين،الطبعة الأولى، بيروت، دار الكنوز الأدبية.ص ص ٦٥-٦٦

[2] البحارنة،حسين محمد،(٢٠٠٦)،دول الخليج العربي الحديثة:علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكنوز الأدبية،ص ٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صدر مرسوم أميري في ١٥ أغسطس ١٩٧١م، يقضي بتبديل حاكم البحرين إلى أمير دولة البحرين، وتغيير أسم مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء، واعتبار أعضائه وزراء فيها[١].
وقد مرت البلاد بثلاث مراحل أساسية خلال فترة ما قبل الاستقلال وهي كالتالي:

أولاً: المجلس البلدي

تم إنشاء أول بلدية في البحرين سميت بلدية المنامة وذلك في سنة ١٩١٩م، وقد تشكل المجلس البلدي الذي كان يضم ثمانية أعضاء معينين من وجهاء البلد برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين في تلك الفترة[٢].

ويذكر أن يوم العشرين من شهر يوليو سنة ١٩٢٠ كان يوماً تاريخياً للبحرين، وذلك بسبب صدور أول قانون مكتوب للبلديات وقد نص القانون على بعض الأمور الخاصة بالنظام كالرفق بالحيوان وتنظيم المرور. وتطور المجلس البلدي تدريجياً في عام ١٩٢٤م حيث أصبح عدد أعضائه ٢٤ عضواً وتم تشكيله على أساس تعيين نصف الأعضاء وانتخاب النصف الأخر ومثلت انتخابات المجلس بوادر الممارسة الديمقراطية الحديثة، وكانت الأولى من نوعها في البلاد. وقد تميزت هذه المرحلة بممارسة الشعب بعض حقوقه[٣].

ثانياً: المجلس الإداري:

كان أنشاء المجلس الإداري من أهم الانجازات التي قامت بها البحرين في مرحله ما قبل الاستقلال، وقد تكون المجلس من مديري الدوائر الحكومية بعد أن كانت تدار هذه الدوائر من قبل مستشار الحكومة تشارلز بلجريف[٤].

وتركزت مهام هيئة الإتحاد الوطني التي اعترفت بها كهيئة سياسية بتاريخ ٢٠ مارس١٩٥٦م والتي كانت تسمى سابقاً بالهيئة التنفيذية العليا تركزت على إدارة الشؤون العامة والتنسيق بين أعمال مختلف الدوائر الحكومية. وكانت لهيئة الاتحاد مطالب تتمثل في إنشاء مجلس تمثيلي للشعب، وإصدار بعض القوانين المدنية والجنائية الحديثة، بالإضافة إلى إصلاح الجهاز الإداري

---

[1] البحارنة،حسين محمد،(٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٢٨
[2] فارس،صقر محمد،(٢٠٠٨)، الأبعاد التاريخية والقانونية لميثاق العمل الوطني البحريني،الطبعة الأولى، البحرين: مطبعة البيان، ص١٣
[3] المصدر نفسه،ص١٤.
[4] البحارنة،حسين محمد،(٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإدخال بعض الإصلاحات الحديثة على المحاكم التي كان القضاة يعينون فيها دون مؤهلات تعليمية أو قانونية تؤهلهم لمنصب القضاء. وقد تم رفض المطالب في تلك الفترة وخاصة المتعلقة بإنشاء مجلس تمثيلي للشعب، بينما تمت الموافقة على بعض الإصلاحات الإدارية الشكلية والجزئية التي لم تكن ترقى إلى المستوى المطلوب[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى إنشاء مجلسين إلى جانب المجلس الإداري، وهما مجلس الصحة، ومجلس المعارف ويتكون من أعضاء معينين من المسئولين من مديري الحكومة (الأسرة الحاكمة) وبعض التجار. ومن أبرز مهامه النظر في الشؤون الصحة والتعليمية. وقد أستمر كل من المجلسين بممارسة صلاحياته واختصاصاته لفترة طويلة مع استمرار المجلس الإداري.
وفيما يتعلق بالإصلاحات أبدى حاكم البلاد موافقته على تعيين مستشار قضائي بريطاني لمساعدة القضاة من أفراد الأسرة الحاكمة واللذين كانت تنقصهم الخبرة، ومن الملاحظ أن هذه الفترة تميزت بدفع عجلة التطور والإصلاح ولكن بشكل محدود، ومع ذلك كانت بداية لصدور القوانين المدنية والجنائية الحديثة وهو ما يسمى بالتطور التدريجي في تنظيم الإدارة[٢].

ثالثاً: مجلس الدولة

أصدر الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة في بداية شهر يناير ١٩٧٠م ثلاثة مراسيم تضمنت إنشاء مجلس الدولة الذي يعد الجهاز التنفيذي والإداري الذي يتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق القوانين والأنظمة، والذي كان يعتبر بمثابة مجلس الوزراء تقريباً مع الاختلاف في التسمية، وتم تعيين رئيس لمجلس الدولة، واعتبار أعضاء المجلس رؤساء للدوائر الحكومية بمن فيهم المستشار القانوني للمجلس الذي عين عضواً فيه أيضاً، وقد منح المجلس - بالإضافة إلى الصلاحيات التنفيذية والإدارية - صلاحية تشريع بعض القوانين، ومن ثم عرضها على الأمير[٣].

ومن الملاحظ أن إنشاء مجلس الدولة شكل تحولاً تاريخياً في نظام الحكم في البحرين والذي انتقل بدوره من المركزية المطلقة في عهد المجلس الإداري إلى ما يسمى بالنظام الديمقراطي. وقد كان ذلك بمثابة الخطوة الأولى التمهيدية لمرحلة الإصلاحات، وضم مرسوم مجلس الدولة اختصاصات نحو ٢٢ دائرة حكومية كان يديرها المجلس الإداري السابق. وقد ورد تعريف المجلس في المادة (٤) من المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٧٠ " فمجلس الدولة – حسب التعريف -هو

[1] [1]البحارنة،حسين محمد،(٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٢٣.
[2] المصدر نفسه، ص٤٥.
[3] فارس،صقر محمد،(٢٠٠٨)، الأبعاد التاريخية ،مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجهاز التنفيذي والإداري الأعلى الذي يتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة في مختلف الشؤون الداخلية والخارجية وفق القوانين والمراسيم والأنظمة"[١]

المطلب الثاني:البحرين ومرحلة الاستقلال (التطور الدستوري)

بدأت مرحلة الاستقلال والتطور الدستوري في مملكة البحرين منذ إعلان استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١م حيث أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وذلك بعد أن وقع الحاكم البحريني المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وجيفري آرثر المقيم السياسي البريطاني في الخليج على وثائق إنهاء المعاهدات الخاصة بالحماية البريطانية وما يترتب عليها، وإثر ذلك صدر المرسوم الأميري في ١٥ أغسطس ١٩٧١م الذي يقضي بتبديل حاكم البحرين إلى أمير دولة البحرين، وتغيير أسم مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء، واعتبار أعضاؤه وزراء فيها[٢].

وقد فوجئت البحرين بعد تخلصها من الاحتلال البريطاني في ١٤ أغسطس ١٩٧١م فوجئت برغبات إيرانية في فرض السيادة عليها، مما جعل البحرينيين يقفون أمام تلك الرغبات موقف الرافض، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الاستفتاء الذي أجري تحت إشراف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جينو سباردي، إذ أكدوا رغبتهم في الاستقلال تحت قيادة الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، واختيار الديمقراطية وسيلةً لحكم دولتهم الجديدة، ثم بدأت البحرين سنواتها الأولى بعد زوال الاحتلال البريطاني بخطوات مبشرة تتجه قدما نحو إرساء دعائم حكم ديمقراطي[٣].

وانضمت البحرين بعد استقلالها إلى عضوية الجامعة العربية وذلك في ١١ سبتمبر ١٩٧١م، كما أصبحت البحرين عضواً في الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٥٢ (الدورة٢٦).

(دستور دولة البحرين ١٩٧٣):

بمناسبة العيد الوطني لدولة البحرين بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧١م أعلن الأمير المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رغبته في إعداد وإصدار أول دستور حديث للبلاد، فتم تكليف مجلس

---

[1] البحارنة،حسين محمد،(٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٢٦.
[2] البحارنة، حسين محمد،(٢٠٠٦) ، مرجع سابق، ص ٤٥
[3] الموقع الالكتروني لمجلس النواب البحريني www.nuwab.gov.bh

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزراء وضع مسودة هذا الدستور، وقد عين الأمير لهذه الغاية لجنة تحضيرية تكونت من أربعة وزراء بمساعدة الدكتور عثمان خليل عثمان الذي كان يعمل خبيراً دستورياً لمجلس الأمة الكويتي، وبعد إعداد اللجنة الوزارية المسودة أوصت مجلس الوزراء بوضع خطة زمنية لدراسة مشروع الدستور ومن ثم عرضه على مجلس تأسيسي منتخب من الشعب لمناقشته وإقراره ويعتبر بذلك الخطوة الأولى للتقدم نحو الديمقراطية في البلاد[١].

وأصدر الأمير في ضوء ذلك مرسوماً بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٠م لإنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة، وقد نصت المادة (١) " ينشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور للبلاد، ويتألف من أثنين وعشرين عضواً ينتخبهم الشعب بطريق الانتخاب العام السري المباشر، ومن عدد لا يزيد عن عشرة أعضاء يعينون بمرسوم. ويكون الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم".

ونصت المادة (٦) " يعد مجلس الوزراء مسودة لمشروع الدستور خلال أربعة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ويعرضها على المجلس التأسيسي فور اجتماعه. وينجز المجلس التأسيسي مهمته في إقرار المشروع النهائي للدستور في موعد لا يجاوز ستة شهور من تاريخ اجتماعه ، ثم يعرض هذا المشروع علينا للتصديق عليه وإصداره".

وأصدر الأمير المرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢م الذي حدد أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي في المادة (٣) منه " ولغرض الانتخاب الخاص بالمجلس التأسيسي، قسم إقليم البحرين إلى ثماني مناطق انتخابية هي : المنامة، جزيرة المحرق، والمنطقة الشمالية، والمنطقة الغربية، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية، والرفاع، وسترة، وتنتخب المنامة ثمانية أعضاء، وجزيرة المحرق ستة أعضاء، وكل من المنطقة الشمالية والمنطقة الوسطى اثنين، وتنتخب كل واحدة من المناطق الأخرى عضوا واحدا".

وأنتخب شعب البحرين في اليوم الأول من ديسمبر ١٩٧٢م (٢٢) عضواً للمجلس التأسيسي، وأصدر الأمير مرسومين يقضي الأول بتعيين ٨ مواطنين في المجلس التأسيسي بالإضافة إلى ١٢

[1] البحارنة، حسين محمد،(٢٠٠٥) ، مرجع سابق، ص ٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزيراً أعضاء بحكم مناصبهم. أما المرسوم الثاني فقد قضى بدعوة المجلس التأسيسي للانعقاد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٢م لأداء المهام الموكولة إليه بشأن مراجعة وإقرار الدستور[١].

وانتهى المجلس التأسيسي من مراجعة وتعديل الدستور ثم أدخلت عليه بعض التعديلات في جلسة ختامية في ٩ يونيو ١٩٧٣م. وقد عقد المجلس التأسيسي (٤٥) جلسة منها تسع جلسات سرية، واستغرقت الجلسات نحو ستة أشهر ابتداءً من أول جلسة في ١٦ ديسمبر ١٩٧٣م، إلى أن أقر الأمير الدستور وصدق عليه دون إبداء تحفظات وذلك في السادس من ديسمبر سنة ١٩٧٣م[٢].

وتضمن الدستور اتجاهات قادت البلاد إلى الديمقراطية الصحيحة. والتي اعتبرت المثال الثاني بعد تجربة دولة الكويت الرائدة في سنة ١٩٦٢م للمضي قدماً نحو المزيد من الحضارة والتقدم والازدهار.

وتضمن الدستور البحريني لعام ١٩٧٣م (١٠٩) مواد موزعة على خمسة أبواب هي:

الباب الأول: الدولة ونظام الحكم.

الباب الثاني: المسائل الخاصة بالمقومات الأساسية للمجتمع.

الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة.

الباب الرابع: السلطات العامة في الدولة.

الباب الخامس: الأحكام العامة والختامية.

وقد أجريت انتخابات نيابية في ١٩٧٣/١٢/٧م لانتخاب أعضاء المجلس الوطني البالغ عددهم ثلاثين نائباً، وبظهور نتائج الانتخابات دعي المجلس الوطني، وهو أول مجلس تشريعي منتخب في تاريخ البحرين السياسي، للانعقاد بمرسوم أميري بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٣م، وقد تم وضع اللائحة الداخلية للمجلس.

ومن اللافت أن الانتخابات جرت في جو من الديمقراطية والهدوء والنظام، وهذا ما يشير إلى الشفافية والنزاهة في الانتخابات، وجدية القيادة الرشيدة في الإصلاح وانتهاج النظام السياسي[٣]، وقد تشكل المجلس من ثلاث كتل هي كتلة رجال الدين، وكتلة القوميين، والكتلة الشعبية اليسارية.

وبعد أن أفتتح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني للفصل التشريعي ودور الانعقاد قام المجلس بمزاولة أعمالة واختصاصاته التشريعية والرقابية، بالإضافة

---

[1] المصدر نفسه، ص ٣١.

[2] البحارنة، حسين محمد،(٢٠٠٥) ، مرجع سابق، ص ٤٦

[3] جلال، محمد نعمان،(٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين ، الإصلاح في إطار الهوية،(ط٢)، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث ص ٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى مناقشة اللوائح الداخلية. إلا أن هذا المجلس لم يدم طويلاً إذ بدأت الأزمة بين المجلس الوطني والحكومة وانتهت إلى طريق مسدودة وقد استمرت الأزمة بتغيب الحكومة خلال الدورة عن جلسات المجلس وهو الأمر الذي أدى إلى فض دور الانعقاد في ٢٣ يونيو ١٩٧٥م[١].

ونظراً لعدم توصل كل من الحكومة والمجلس الوطني إلى اتفاق، وصعوبة التعاون بينهما قدمت الحكومة استقالتها بتاريخ ٢٤ أغسطس وصدر مرسوم أميري رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ يقضي بحل المجلس الوطني، وصدر في اليوم نفسه الأمر الأميري رقم (٤) الذي يقضي بتأجيل انتخابات المجلس الوطني ووقف العمل بنص المادة (٦٥) وأن يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية مع الأمير.

وأدى تعطيل عمل المجلس إلى وقف الحياة النيابية، وبالتالي غياب السلطة التشريعية وقد بقيت البحرين دون مجلس وطني لمدة ٢٧ عاما. وتسبب ذلك في إخفاق التجربة الديمقراطية، وتلاشت أحلام الشعب البحريني في هذا المجال.

وفي أعقاب أزمة الكويت ١٩٩٠م التي أثارت مسألة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، صدر الأمر الأميري رقم (٩) لسنة ١٩٩٢م بتاريخ ٢٧ /١٩٩٢/١٢م الذي قضي بإنشاء مجلس الشورى، ويتألف المجلس من ثلاثين عضواً، ويراعى في تعيينهم أن يكونوا من أهل الرأي والمشورة. وكانت مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد، وللمجلس اختصاصات رقابية محدودة[٢].

المبحث الثاني: البنية السياسية والاجتماعية في البحرين حتى ١٩٩٩م

المطلب الأول: تحليل البنية السياسية

تتشكل البنية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وفق تحول القبيلة الى مؤسسة سياسية أو مؤسسة حكم يتمحور حولها العمل السياسي في البلاد بشكل كامل، ويشكل زعيم القبيلة أو شيخها في هذه البنية موقع التوقير والاحترام والسمع والطاعة، فهو رأس الدولة، ويعتبر رأيه فيها نافذاً وغير قابل للنقض من قبل أي مؤسسة أخرى. ويقوم عميد العائلة أو شيخها الذي يرث الحكم عمن سبقه من أب أو أخ أو غير ذلك بتعيين أفراد أسرته في ومن يثبت ولاؤهم لهذه القبيلة من الأفراد

[1] البحارنة،حسين محمد،(٢٠٠٥)، مرجع سابق،ص ص ٣٩-٤٠
[2] الموقع الالكتروني لمجلس النواب البحريني، مرجع سابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو العائلات الأخرى في المناصب الحساسة، وتملأ المناصب والمواقع الأخرى في الدولة بكفاءات وطنية ووافدة وذلك حسب الحاجة وعلى نفس القواعد في الإدارات العليا.
ويذكر أن المصدر الأساسي لشرعية هذه النظم هو القبيلة السياسية، وأداتها في الحكم هي الدولة التسلطية، وهذا المفهوم مفهوم سياسي وليس إثنوغرافياً، فهو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبيلة العادية، أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة، في أنه يتحول إلى حكم للعناصر الأيدلوجية في توزيع السلطة السياسية[١].

وبهذا المفهوم تعمل القبيلة السياسية على توفير أساس العصبية، وتحدد مواثيق الإدخال والاستبعاد المطلق من الجماعة، وتمثل عقلية عامة تحكم كل أشكال العلاقة السياسية، وتسعى إلى الارتباط عضوياً بالدين الذي يمنحها مصدراً آخر من مصادر الشرعية[٢].

و هكذا تطورت القبيلة السياسية في النصف الأخير من القرن الماضي من الحكم التقليدي إلى "آلة دولة سلطوية" حديثة ذات كفاءة، وجاء هذا التحول موازياً لتحول الاقتصاد من المرحلة التجارية التقليدية إلى اقتصاد دولة ريعية تعتمد على النفط، وأدى ذلك إلى نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي لا تتمتع بنمط التغيير الشعبي أو ما يسمى بالتعبير عن إرادة الأمة عبر الانتخاب أو الاختيار، لكنها أعطت الفرصة – بشكل متفاوت - للحضور والمشاركة الشعبية في القرار السياسي وذلك بالتعيين في معظم الأحوال وبالانتخاب أحياناً، ويعد الأمير أو رئيس الدولة أو الملك قائد البلاد وزعيمها ، فهو يقوم بتشكيل مجلس للوزراء لإدارة شئون الحكم، ويتبعه مجلس للشورى من أصحاب الخبرة والرأي في المجتمع، أو برلمان منتخب مباشرة من الشعب، وقراراته ملزمة كما في حالة الكويت. ولا تتمتع المجالس الشورية بصلاحية الاستجواب وطرح الثقة والعزل أو محاسبة الوزراء أو المسئولين الكبار في الدولة عن أعمالهم، عدا مجلس الأمة الكويتي، لكن القائد الأول للبلاد لا يخضع لأي نوع من هذه الاستجوابات، بل ذاته مصونة وفق الدستور[٣].

---

[١] النقيب، خلدون، (١٩٩٦). صراع القبيلة والديمقراطية ـ حالة الكويت، لندن، بيروت، دار الساقي، ص ص١٧-١٨.
[٢] المصدر نفسه، ص ص١٩-٢١.
[3] موقع مجلس النواب البحريني على الرابط www.nuwab.gov.bh

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك احتكرت الطبقة أو النخبة الحاكمة مصادر القوة والسلطة في المجتمع، والدولة التسلطية خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختزال المجتمع المدني، وإحالة مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية، تعمل كامتداد لأجهزة الدولة، كما أنها تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة إما عن طريق التأميم أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية، بما يقود في النهاية إلى رأسمالية الدولة التابعة[١].

ويتسم نظام الدولة التسلطية السائدة بالخصائص السياسية التالية:

١. عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان، وتكون فيها الدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة أو غير معمول بها.
٢. عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقاً.
٣. عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية.
٤. استئثار الجيش وأجهزة القمع والإرهاب بنسبة عالية من الإنفاق.
٥. استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي أو في غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.

وتقوم هذه النظم على "سيطرة مجموعة ضيقة تربطها عصبية محلية أو طائفية أو قبلية على جهاز الدولة و"إقصاء" المجتمع المدني عنها، وهكذا يتكون نوع من العائلات الحاكمة أو شبه الأسر المالكة حول شخص الحاكم الأكبر، تساعده وتحميه وتستغل وجوده على رأس هذه السلطة[٢].

ويمكن من خلال التشريعات النظرية تقسيم أشكال الحكم الدستورية في دول الخليج الست إلى شكلين أساسيين:

الأول: إشراك المجتمع في التشريع عن طريق ممثليه المنتخبين، مثل الحال في الكويت والبحرين.

الثاني: استخراج رأي غير ملزم من مجموعة مختارة ممن تم تعيينهم من قبل من بيدهم السلطة المطلقة، مع تقييد كبير في حرية اختيار الموضوعات التي تطرح للمناقشة، فهي مجالس استشارية بالدرجة الأولى، وليس لها دور ملحوظ في عملية صنع القرار.

---

[١] النقيب، خلدون، (١٩٨٧). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص١٣٥-١٤٠.

[٢] سلامة، غسان، (١٩٨٧). المجتمع والدولة في المشرق العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص٩٢-٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس من شك في أن للقوى السياسية الدافعة للإصلاح السياسي دوراً مهماً في تحديد مسارات مستقبل الإصلاح السياسي، ذلك أن التوجهات ستعتمد عليها إلى حد كبير لمصالحها وأهدافها، ويمكن أن يكون التوصل إلى آلية ملائمة عاملاً محدداً مهماً.

المطلب الثاني: تحليل البنية الاجتماعية في البحرين

يظهر تاريخ البحرين أن البلاد كانت تتكون من تركيبة فريدة تجمع بين سكان المدينة والبادية وبين من يعملون بالزراعة وبصيد الأسماك واللؤلؤ، وأدى تطور الوضع الاقتصادي إلى ظهور الطبقات الاجتماعية في المجتمع[١].

وتلعب طبيعة تركيبة المجتمع وتطوره دوراً بارزاً في عملية الإصلاح السياسي لأي دولة، ذلك أن التطورات التي تصيب أي مجتمع مثل ارتفاع نسبة التعليم وتحسن مستويات المعيشة تجعل من هذا المجتمع أكثر وعياً وإدراكاً لحقوقه السياسية والاقتصادية، مما يساهم فعلاً في التأثير بإتجاه الإصلاح.

ويتميز المجتمع البحريني بالتنوع العرقي والطائفي، فعدد سكان مملكة البحرين يبلغ (٧٠٣.٥٧٣) نسمة تقريبا حسب إحصاء ٢٠٠٧م، ثلثهم من الجاليات الوافدة، وهذه النسبة من السكان ما زالت تعيش في بؤر مستقلة أو منعزلة عن تراث وحضارة المجتمع، وهذا يثير قضية ازدواجية الولاء والانتماء والثقافة، ويحول دون التفاعل الخلاق، ويستلزم إحداث تطوير في برنامج التحديث السياسي لكي يحفز هؤلاء على الاندماج في المجتمع والانصهار فيه[٢]. ومن المعروف أن التجليات السياسية السلبية للطائفية تحدث هوة بين المواطن والقيادة السياسية، وتعطي الزعماء الدينيين التقليديين دوراً مهماً ورئيسياً في التعبير السياسي. وهو الأمر الذي يحول دون التفاعل المتوازن والمجدي لحفظ القوة الذاتية وتطورها للمملكة، ومنع الدول الخارجية من اختراق نسيج بنيتها.

تحليل القوى السياسية الرئيسية في المجتمع البحريني:

[١] جلال، محمد نعمان،(٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص ٦٩.
[٢] جلال، محمد نعمان، (٢٠٠٥)، القوى السياسية وقضايا التغيير الديمقراطي في البحرين، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد الأول ، العدد (١)، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ص ص٣١-٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقود تحليل البنية الاجتماعية في البحرين يقود إلى تحليل أهم القوى السياسية على الساحة البحرينية، ويمكن بصفة عامة أن نقسم هذه القوى إلى أربع قوى رئيسية:

(١) الأسرة الحاكمة:

ارتبط تاريخ البحرين الحديث بوجود الأسرة الحاكمة منذ فتح آل خليفة البحرين عام ١٧٨٣م، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع، وتشرف هذه الأسرة على مختلف المواقع المهمة في الدولة، بما في ذلك قوة دفاع البحرين، وأجهزة الأمن والوزارات المهمة، ومن ثم فإن لديها مفاتيح الحركة السياسية والأمنية في الدولة، تمارسها بحذر وأحياناً بحسم[١].

وتشير التحليلات السياسية إلى أن الأسرة الحاكمة يسودها تياران، أحدهما يتبنى الإصلاح السياسي والاقتصادي، والآخر أكثر محافظة ويدعو للتطور التدريجي، وأحياناً يحاول بعض دعاة الإصلاح من القوى السياسية استخدام اسم الملك للدفع بالمزيد من الإصلاحات والضغط على الجناح المحافظ، وأحياناً يتجاوز البعض الحدود المسموح بها، وبخاصة عندما يحدث مساس بأحد كبار الشخصيات في الأسرة الحاكمة، ومن ثم يتم التعامل معهم بحزم[٢].

(٢) التجار ورجال الأعمال:

تأثرت دولة البحرين بإعتبارها دولة جزرية بمحدودية مواردها، ومن ثم اعتمدت على صيد الأسماك واللؤلؤ والتجارة مستفيدة من موقعها كممر في الخليج، ثم دخلت البحرين الحقبة النفطية منذ١٩٣٢م إلا أن الاكتشافات النفطية في البحرين سواء من حيث الإنتاج أم الاحتياطي قليلة، وأخيراً جاءت الحقبة الانفتاحية لتنويع موارد الاقتصاد الوطني، إذ تركز البحرين على الصناعة، وبخاصة صناعة الألمنيوم، وصناعة بناء وإصلاح السفن، والصناعات المرتبطة بالنفط[٣].

وتعد قوة التجار ورجال الأعمال والصناعة، المرتبطة بما سبق، م الركائز الأساسية للنظام السياسي، وتتركز تلك القوة في عدد من البيوتات الكبرى التي تسيطر على الجوانب الاقتصادية والتجارية، وقد اتجه رجال الأعمال إلى تكوين (لوبي) في إطار النظام السياسي، وأخذوا يسعون إلى دخول مجلس النواب ليكون لهم دور تشريعي، وللحد من المساس بمصالحهم عبر القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية[٤].

---

[١] جلال، (٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق،.ص١٢٠.
[٢] جلال، محمد نعمان، (٢٠٠٥)، القوى السياسية وقضايا التغيير الديمقراطي، مرجع سابق، ص ص١٢-١٣.
[٣] جلال، (٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق،.ص١٢٠.
[٤] جلال، محمد نعمان، (٢٠٠٥)، القوى السياسية وقضايا التغيير الديمقراطي، مرجع سابق، ص ص١٣-١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقسيم طبقة التجار ورجال الأعمال إلى طبقات فرعية ثلاث على الترتيب حسب ظهورها على الساحة:

أ- الطبقة المتوسطة التجارية: وهي التي قادت حركة التجارة بين البحرين وشبه القارة الهندية بوجه خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، ومصالح الطرفين مرتبطة في الاعتماد على التجار الهنود والعمالة الهندية في مختلف المواقع.

ب- الطبقة المتوسطة المتعلمة: ظهرت هذه الطبقة في منتصف القرن العشرين بوجه خاص، وهي ذات توجهات قومية ويسارية بوجه عام، وقد تأثرت في مواقفها السياسية بالحركات القومية وخاصة الناصرية والبعثية في المنطقة العربية.

ج- الطبقة المتوسطة الليبرالية: وتضم أبناء الفئات الحاكمة والفئات البحرينية التي ارتبطت بالتواجد البريطاني، وقد حصل هؤلاء على العلم في المدارس والجامعات الأميركية والبريطانية، ولذلك فإنهم أكثر للفكر الليبرالي الغربي، وقد ساعدها على ذلك عدة عوامل منها: تراجع وانكسار الفكر القومي العربي، والثروة النفطية، وانهيار المعسكر الاشتراكي[١].

(٣) رجال الدين من الطائفتين السنة والشيعة:

ارتبطت قوة رجال الدين في المجتمع البحريني بثلاثة عوامل:

الأول: الثورة الإسلامية بزعامة آية الله الخميني في إيران وتصدير فكرها الديني والسياسي (مبدأ تصدير الثورة)، والتي لقيت ترحيباً كبيراً في البحرين، حيث الأغلبية من الشيعة.

الثاني: المد السني المرتبط بالثورة النفطية وتزايد الدور السعودي، وانتشار الفكر الوهابي المحافظ.

الثالث: حالة الإحباط والإخفاق السياسي في المجتمع التي ارتبطت بالنزعة السياسية المحافظة، والرافضة للتغيير من ناحية، والإبقاء على الامتيازات للفئات التقليدية من ناحية ثانية، وقد زاد من حالة الإحباط انتشار التعليم والإعلام الفضائي، مما أدى إلى زيادة الوعي السياسي والاجتماعي، وإدراك المواطن العادي الفوارق الطبقية، وما يعانيه من البطالة والفقر، وقلة الإمكانيات، فضلاً عن ضآلة عملية الاستيعاب السياسي والمشاركة السياسية[٢].

وإزاء تلك الاعتبارات الثلاثة برز دور رجال الدين في الحشد الشعبي للدفاع عن المطالب السياسية والاقتصادية، أو للدفاع عن القيم والمثل والعادات والتقاليد المحافظة، أو بطرح النظام

[١] جلال، (٢٠٠٥)، القوى السياسية وقضايا التغيير الديمقراطي في البحرين، مرجع سابق، ص ١٤.
[٢] المصدر نفسه، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي، كبديل عن السياسات الراهنة في معالجة مشكلات المجتمع من بطالة وفساد وانحراف وتدهور اقتصادي، وقد لقي هذا الطرح الإسلامي آذاناً صاغية كمخرج للمأزق الذي تعيشه البلاد، بالنظر لما تلقاه الفكر القومي والليبرالي واليساري من ضربات، جعلته يكاد يتلاشى، وانحسرت شعبيته في العالم عموماً.

(٤) الطبقة المتوسطة الجديدة:

بدأت هذه الطبقة الجديدة في النشوء بعد الحركة الإصلاحية التي قادها الشيخ حمد إثر توليه السلطة في مارس١٩٩٩م بعد وفاة والده الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ورغم أن هذه الطبقة لم تتبلور بعد في إطار متماسك، لكن يمكن تلمس عناصرها في:

أ- بقايا أنصار الفكر القومي والليبرالي التقليدي واليساري وقد عاد هؤلاء إلى البلاد وسعوا للانخراط من جديد في العمل السياسي العلني بعد فترة من الغياب بالنفي الإجباري أو الاختياري، ورغم أنهم عادوا لتقديم أنفسهم كقوةٍ جديدة تدافع عن الليبرالية الجديدة وحقوق الإنسان والشفافية والديمقراطية والحريات العامة، ورغم ترويج هذه الفئة بأنها حريصة على العمل السياسي السلمي، فإن أطروحتها المتشددة تؤدي في بعض الأحيان إلى التصادم مع السلطات أو للتحريض ضد السياسات والمواقف الرسمية[١].

ب- دعاة الإحياء الديني: وهؤلاء يرون أن المجتمع بتوجهاته الراهنة في الانفتاح والليبرالية قد تجاهل قيم البلاد وطابعها المحافظ، ويخشى عليه من الانحراف نحو الفساد، لذا سعوا إلى إصدار قوانين وتنظيمات ذات طابع محافظ، ويتجلى هذا التوجه في جانبين:

الأول: التوجه السني المحافظ: ارتبطت الاتجاهات السنية المحافظة ببعض السلوكيات الاجتماعية، مثل: المناداة بالنقاب والحجاب، وإطلاق اللحى، والفصل بين البنين والبنات في المدارس والجامعات.

الثاني: الاتجاهات الشيعية المحافظة الرافضة لأي إصلاح للقوانين المتصلة بالأسرة، والأحوال الشخصية، باعتبارها حكراً على رجال الدين، وليس من حق الدولة أو مجلس النواب التدخل فيها[٢].

ج- بقايا مرحلة الحكم السابق لإصلاحات عام١٩٩٩م، وقد اعتادوا هؤلاء السيطرة على مقاليد الأمور، وقمع أي وجود للمعارضة في ظل قوانين أمن الدولة، ولكنهم وجدوا في

[١] جلال، (٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص١٢٣.
[٢] جلال، (٢٠٠٥)، القوى السياسية وقضايا التغيير، مرجع سابق، ص١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظل الانفتاح والإصلاح أن صلاحياتهم أصبحت محدودة، وسلطاتهم في تضاؤل، ومن ثم فإنهم يدافعون عن مواقعهم وامتيازاتهم بوسائل عدة.

د- دعاة الإصلاح الجدد: ارتبط هؤلاء بالفكر الإصلاحي الجديد، ويعبرون أحياناً عن مواقف السلطة بصورة تتسم بالسذاجة وتوحي بضعف المصداقية، وهؤلاء لا يلقون تأييداً حقيقياً من رجل الشارع باعتبارهم ممثلين أو تابعين للسلطة.

ه- المثقفون ورجال الفكر والأكاديميون: وهؤلاء في معظمهم يأخذون موقفاً سلبياً أو حيادياً من العمل السياسي، اكتفاءً بالتعبير عن آرائهم الانتقادية في معظم الأحيان، ولا ينخرطون في العمل السياسي، وبعضهم يتطلع لأن تتاح له فرصة تولي مناصب وزارية أو إدارية أو سياسية عليا، ومن ثم لا يرغب في التصادم أو الصراع مع أي من الفرق السياسية أو الدينية النشطة على الساحة[١].

[١] جلال، القوى السياسية وقضايا التغيير الديمقراطي في البحرين، مرجع سابق،ص ص١٦-١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإصلاح السياسي في البحرين

تحليل الدوافع

يعتبر النظام السياسي جزءاً من النظام الاجتماعي، ويعيش ضمن بيئة يؤثر فيها ويتأثر بها، وهذه التأثيرات المتبادلة تتشكل تلك المؤثرات من البيئة الداخلية والخارجية، وتعد من أبرز دوافع الإصلاح السياسي في البحرين، ولذلك لا بد من دراستها من أجل فهم أكبر للمخرجات التي يفرزها النظام السياسي.

ويتطلب فهم عملية الإصلاح السياسي في البحرين دراسة الظرف والزمن والبيئة التي يعيش فيها النظام السياسي، وقد تم تقسيم هذه المؤثرات إلى قسمين:

المؤثرات الداخلية: وهي الدوافع الداخلية التي حفزت النظام نحو الإصلاح. (من داخل النظام الاجتماعي والسياسي البحريني) والمتمثلة بالمطالب الشعبية وشخصية الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

المؤثرات الخارجية: وهي الدوافع الخارجية التي حفزت النظام نحو الإصلاح، سواء من البيئة الإقليمية (الأنظمة العربية)، أو من البيئة الدولية (النظام الدولي ككل).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الدوافع الداخلية للإصلاح

تكمن أهمية الإصلاح السياسي في مواكبة التطورات السياسية الدولية التي تركز على أن الديمقراطية هي الوسيلة التي تعجل إقرار الإصلاح وتجسده على أرض الواقع.
وتمثل شخصية الملك حمد الدافع الأول للإصلاح يمثل دور شخصية الملك حمد من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تراجع دولة الرفاه الاجتماعي مع الأخذ بالاعتبار قضيتي الشرعية والاستقرار، وطبيعة المجتمع البحريني الداخلية، وانعكاس الإرث التاريخي الناتج عن انهيار تجربة ١٩٧٣م على المجتمع، إضافة إلى التطورات التي أصابت تركيبة المجتمع.

المطلب الأول: المؤثرات السياسية الاجتماعية الداخلية للنظام البحريني

تمثل المطالب الشعبية دوراً متقدماً في المؤثرات الكامنة داخل النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع البحريني، ومبرراً للإصلاح السياسي وتتمثل هذه المطالب في إعادة الحياة النيابية للبلاد بعد المرسوم الأميري رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥م بحل المجلس الوطني وتأجيل انتخاب الأعضاء، واعتبار الدستور لسنة ١٩٧٥م معلقاً. وبذلك تكون المطالب الشعبية سبباً من أسباب دواعي الإصلاح المتمثل في نشر الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحريات، بالإضافة إلى المشاركة السياسية. وهذه المطالب لم تقتصر على البحرين فقط وإنما كانت لدى الدول الخليجية والعربية أيضاً.

وتتلخص هذه المطالب الشعبية بشكل عام في تغيير الأنظمة أو إدخال تغييرات جذرية عليها والمطالبة بالملكية الدستورية المتمثلة في المؤسسات الحديثة والفصل بين السلطات بالإضافة إلى العامل الأهم وهو المشاركة الشعبية من خلال ممثلين منتخبين، ولوحظ أنه بعد الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠م ارتفعت الأصوات الشعبية للمشاركة في عملية صنع القرار على اعتبار أن الشرعية الدستورية هي التي تعزز التلاحم والترابط والوحدة الوطنية. ولم تخل المجالس المحلية من اليساريين والوطنيين في تلك الفترة لم تخلو من المناقشات الجادة حول تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعيشية[1].

[1] فارس،(٢٠٠٨)، الأبعاد التاريخية والقانونية ، مرجع سابق، ص ص ٣٢ - ٣٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وصلت المناقشات والحوارات بهذا الشأن إلى مخاطبة القيادة السياسية حيث قدمت إليها عريضة تتضمن المطالب الشعبية بوضوح في إعادة الحياة النيابية وتفعيل دستور ١٩٧٣م المعلق وتم رفعها إلى الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة .

ولم تهدا هذه المطالب إذ سعت الفعاليات الشعبية إلى تشكيل لجنة العريضة، وما إن تم تشكيلها حتى باشرت بكتابة العريضة التي تضمنت المطلب الخاص بتفعيل الدستور، وعودة المجلس الوطني عن طريق إجراء انتخابات حرة لاختيار الأعضاء، وإرجاع كل الصلاحيات الدستورية المخولة للمجلس كسلطة تشريعية. وقد أكدت العريضة موضوعاً في غاية الأهمية وهو أن المجلس الاستشاري الذي يصار إلى تشكيله لا يتعارض والمجلس الوطني، وأن المجلس الاستشاري لا يحل محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية. وقد اعتمدت هذه العريضة التاريخية الخطاب الدستوري والقانوني ومثلت باكورة عمل لجنة العريضة. وتم تمرير العريضة على مجموعة من الفعاليات، فاكتسبت أهميتها السياسية كونها حملت توقيعات ٣٦٥ نائباً سابقاً وشخصيات دينية من الطائفتين(السنية والشيعية) ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعات وغيرهم من مختلف الاتجاهات والانتماءات السياسية والاجتماعية، مما عكس الاتفاق العام على ضرورة العمل بدستور البلاد وعودة المجلس الوطني المنتخب. ونظراً لاقتصار العريضة على توقيع النخبة والمثقفين والمحامين وعلماء الدين من المجتمع البحريني سميت (العريضة النخبوية)."[١] ورفعت إلى الأمير الراحل بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٢.

وفي اليوم الثالث من يناير ١٩٩٣ كان اللقاء التاريخي بين الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ووفد لجنة العريضة النخبوية اللذين أكدوا خلال اللقاء على إعادة تفعيل دستور ١٩٧٣م، إلا أن الحكومة ارتأت توسيع المشاركة الشعبية بتأسيس مجلس الشورى بقرار أميري من اجل معاونة الحكومة بالرأي والمشورة.

واتخذت لجنة العريضة قرارها التاريخي بالمضي قدماً في تنفيذ مشروع العريضة الشعبية وذلك بالنزول إلى فئات الشعب كافة للتعبير عن آرائهم، وفي شهر أكتوبر ١٩٩٤م، بدأ الترويج لمشروع العريضة الشعبية التي تضمنت المطالب السابقة إضافة إلى المطلب الخاص بإعطاء المرأة حقوقها السياسية كافة. ووقع على العريضة الشعبية ما يربو على ٢٣ ألف مواطن، و برز

[1] العريضة الشعبية، صحيفة الوقت، ١١ يونيو ٢٠٠٧م، العدد (٤٧٦٤٨٥) ، مملكة البحرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال هذا التحرك الدور الكبير والمؤثر الذي لعبه الشيوخ وعلماء الدين في هذا الحراك السياسي الذي عم أغلب أرجاء البحرين[١].

وصدر الأمر الأميري رقم (٩) لسنة ١٩٩٢ بإنشاء مجلس الشورى وذلك إيماناً بمبدأ الشورى الذي أرسته الشريعة الإسلامية، وباعتباره إضافة جديدة إلى الديمقراطية تهدف إلى التوصل لأفضل أداء ديمقراطي. ومن أهم اختصاصات المجلس إعداد الرأي والمشورة في مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة. وقد أفتتح الأمير الراحل مجلس الشورى في ١٦ يناير ١٩٩٣م وتم في خطوة أخرى لتطوير نظام المجلس إدخال بعض التعديلات بموجب الأمر الأميري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م، حيث عدلت المادة الخامسة المتمثلة في زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى ليصبح أربعين عضواَ بدلاً من ثلاثين وذلك لضمان توافر عدد اكبر من الأعضاء من ذوي الخبرات والكفاءات والاختصاصات، ومن الجدير بالذكر أنه تم تعيين عضوات في هذا المجلس باعتبار المرأة شريكاً في صنع القرار، ومساواتها بالرجل في الحقوق السياسية. وواصل المجلس صلاحياته وأعماله حتى ٣١ مايو ١٩٩٦م[٢].

ويذكر أن البحرين شهدت مرحلة من سيطرة مفهوم الأمن السياسي وذلك منذ صدور قانون أمن الدولة عام ١٩٧٥م وحتى إلغائه عام ٢٠٠١م، وعاشت البلاد حالة من الحكم أدت إلى أعمال عنف، وتوتر المسرح السياسي بصورة غير مسبوقة، وأصبح الحكم على شفا هوة من عدم الثقة بين الشعب والحكومة ولذلك استنشق المجتمع عبير الحرية عندما أطلقت الحريات وألغى قانون أمن الدولة[٣].

لقد أدرك رأس الدولة أن اطراد التنمية في البلاد، لا بد لاستمراره من أن تحوز الدولة على مسببات الأمن والعدالة وأن تكفل ترسيخ آليات التطور، وبذلك ستغدو دون منازع الحكم الذي يمسك ناصية اتجاه سائر وجهات النظر والاتجاهات الشعبية والرسمية.

لقد غدت دولة الرفاه الاجتماعي التي تتميز بها دول مجلس التعاون الخليجي برمتها، تواجه تراجعاً في مسيرتها المتقدمة، وإزاء ذلك نجد أن البحرين والكويت كانتا الأكثر استجابة لمعالجة الاختلاجات في مسيرة الإصلاح السياسي.

---

[1] فارس، (٢٠٠٨)، الأبعاد التاريخية والقانونية ، مرجع سابق، ص ٣٥

[2] الموقع الإلكتروني لمجلس الشوري www.shura.bh

[3] جلال، (٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص ١٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القوا أن الدول التي أدركت أسباب ما تتعرض له من ضغوط في المطالب السياسية أصبح في مقدورها التأثير سلباً في مسالة ديمومتها، وكانت أكثر حرصاً على التجاوب مع مطالب الديمقراطية والمشاركة السياسية، أما الدول التي أدركت أن قدرتها ما زالت ممكنة في محاصرة الضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي بعيداً عن الاقتراب من قضية مصيرها وديمومة دورها السلطوي فكانت أقل استجابة للمطالب الديمقراطية، وأكثر ميلاً لبذل المزيد من الجهود لتوفير بعض مميزات دولة الرفاه الاجتماعي[١].

المطلب الثاني: دور شخصية الملك حمد

لقد كان لشخصية الملك الشاب دور فعال جداً في إطلاق وتقدم عملية الإصلاح، حيث أدرك الملك أن الإصلاح بات أمراً لازماً ومهما لبناء الدولة العصرية، وهو ما سيلاحظ ذلك من خلال تتبع عملية الإصلاح والدور الرائد الذي اضطلع به الملك. فمنذ بداية توليه مقاليد الحكم تبين أن المجتمع البحريني أمام تغيير ينبئ بمستقبل أفضل في ظل وجود ملك شاب طموح أضاء في خطابه السامي الأول ملامح مستقبل البلاد، بفتح كل الملفات مدشناً عهده بالشفافية والصراحة[٢].

فقد عزم الملك على تدشين مشروعة الإصلاحي من خلال ميثاق العمل الوطني رغبه منه في بناء دولة عصرية، وإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد[٣]، وهو الأمر الذي سيأتي تفصيلة لاحقاً في هذه الدراسة. ولم يلبث أن اتخذ الملك خطوات سريعة بعد أشهر قليلة من تسلمه سده الحكم، فباشر بإلغاء مرسوم تدابير أمن الدولة لسنة ١٩٧٤م وإلغاء المرسوم الخاص بمحكمة أمن الدولة كما أصدر القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ بالعفو الشامل عن الجرائم الماسة بأمن الدولة حيث وإطلاق سراح جميع الموقوفين والمتهمين والمحكومين، كما صدر العفو الشامل عن المنفيين السياسيين. وقد رحبت جمعيات حقوق الإنسان بهذه المبادرة الإصلاحية التي من شأنها رفع مكانة البحرين الدولية عالياً[٤].

---

[١] جلال، (٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص٥٨.
[٢] وزارة الإعلام، (٢٠٠٤) ، ملك وخمس سنوات من الانجازات ١٩٩٩-٢٠٠٤، (ط١)،مملكة البحرين: المطبعة الحكومية، ص ٣٥ .
[٣] فارس، (٢٠٠٨)، الأبعاد التاريخية والقانونية ، مرجع سابق، ص ٤١
[٤] البحارنة، البحرين بين دستورين، مرجع سابق،ص ٤١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم مميزات المشروع الوطني أن رؤية الملك كانت وفق إستراتيجية كاملة وشاملة و محددة لعملية التطوير وتستند إلى واقع المجتمع ولا تنفصل عنه. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يقترن هذا المشروع بسلسلة من السياسات كفلت تعزيز أوضاع حقوق الإنسان، وتطوير دور المجتمع المدني، والإعلاء من شأن الفرد وحرياته في إطار من حقوق الجماعة المتمثلة في الحفاظ على قيمها ومثلها الأخلاقية والقانونية [١]. مبرهناً بما لا يدع مجالاً للشك أن البحرين دولة عصرية ذات حضارة يمتد تاريخها إلى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد لا سيما في ظل نجاحها في الاستغلال الأمثل لموقعها الجغرافي المتميز كصمام أمن واستقرار للخليج، وانفتاحها على العالم الخارجي، واعتمادها على الإنسان البحريني باعتباره محور التنمية الشاملة وغاياتها، مما جعلها نموذجا يحتذى به في شتى المجالات[٢]

وقد نادى الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإصلاحات عديدة من أهمها دعم مسيرة الديمقراطية عبر تشجيع الشعب على انتخاب ممثليه، والشفافية ومحاسبة المسئولين، ونشر قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي حتى لا يكون هنالك فقير في المجتمع البحريني وحتى يعيش الجميع بكرامة، وإعطاء المرأة حقوقها الشرعية والإنسانية ومنها حق التعلم ومحو الأمية وحق الانتخاب والترشيح، وتوسيع رقعة الحريات لكي تشمل جميع مناحي الحياة ومنها الحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، ودعم حقوق الإنسان والمنظمات المهتمة بها، والسماح لها بالمراقبة والملاحظة وتقديم النصيحة، سياسة التسامح والعفو، والوحدة الوطنية التي تتحقق بسيادة القانون على الجميع بالتساوي، وبالتكامل الاجتماعي وتقوية العلاقات الاجتماعية، والإصلاح في السياسات التعليمية بنشر قيم التسامح والسلم والعدل والكرامة، وتشجيع الحوار بين الأديان ونبذ الطائفية وتقريب المذاهب الإسلامية.

وتشير تجربة البحرين في التحول الديمقراطي والتحديث إلى قدرة الإمكانات الكامنة لدى القيادات الخليجية الشابة وقوى المجتمع المدني على تحقيق قفزات نوعية نحو التقدم الحقيقي.

ولقد لعب المجتمع البحريني دوراً بارزاً في الضغط نحو تبني الإصلاح والتحديث، ولكن المطلوب إيجاد آليات دستورية لتطوير هذا الإصلاح من أجل استيعاب كل المطالب المجتمعية، والقضاء على وجود الطائفية داخل المجتمع، والتي يمكن أن تكون سبباً في انهيار هذه التجربة إذا

[1] الحسن، عمر، ومجموعة من الباحثين، (٢٠٠٣)، مملكة البحرين٢٠٠٢-٢٠٠٣عرض وتقييم لأحداث عام مضى ورؤية مستقبلية،(ط١)، مملكة البحرين: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص ٥

[2] وزارة الإعلام، ملك وخمس سنوات من الانجازات، مرجع سابق، ص٢٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما استمرت في وجودها، ولا يمكن استيعابها إلا ضمن عملية تطوير وتحديث للقضايا التي لم يتم استيعابها ضمن العملية الأولى٢٠٠١-٢٠٠٢م[١].

المبحث الثاني: الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي

[١] الزيدي، مفيد، (٢٠٠٥)، دولة البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية ، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع ، ص٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعبت المتغيرات الخارجية سواء الإقليمية أم الدولية دوراً بارزاً في دفع عملية الإصلاح إلى الأمام، وتتمثل هذه المتغيرات الخارجية في المتغيرات الإقليمية والدولية

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية

تميزت منطقة الخليج العربي بعدم الاستقرار الإقليمي منذ انسحاب بريطانيا نهائياً من المنطقة عام١٩٧١م، ودخول الولايات المتحدة لملء الفراغ، حيث شكل النفط أحد أبرز العوامل التي جعلت المنطقة ثكنة عسكرية كبيرة تتركز فيها قوات أمريكية ضخمة في عدة قواعد عسكرية كبرى.

وجاءت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م لتعيد إلى الواجهة إثارة مسألة المشاركة السياسية، حيث "أن أحداث المنطقة مطلع التسعينات دفعت حكام المنطقة إلى تقديم وعود بالإصلاحات السياسية والديمقراطية، واتسعت دائرة المطالبة الشعبية بالإصلاحات الدستورية وظهرت حركات وتنظيمات سياسية تستهدف تحقيق المطالب السياسية بعد إخفاق محاولات التغيير السلمي والإصلاحي، وكانت تشير إلى أن رياح التغيير في المنطقة وتبني تحولات جديدة قد تكون جذرية"[١].

ولعملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي أبعاد أخرى تتمثل في مواكبة العصر، والتعامل مع عولمة الديمقراطية النيابية، أي تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية النيابية، وخاصة أن تهميش دور البرلمان في عملية الحكم أو تحجيم صلاحياته أو إفراغه من دوره السياسي أو تزييف تمثيله للمجتمع كلها دلالات وأعراض مرضية تتنافي وقواعد الديمقراطية التي تعتبر جزءاً من الإصلاح السياسي[٢].

إن صيرورة التاريخ المعاصر تتشكل في بنية عالمية، ولا يمكن أبداً لأي دولة في العالم أن تبقى فيه حية ومتفاعلة مع الغايات الكلية لمقاصده دون أن تبلور في شخصيتها نمط العالم الجديد الذي اكتسب منه الإنسان المعاصر فردا ومجتمعا ودولا وحضارة مستقبلية هويته. ودون معرفة التفاصيل الدقيقة للتحولات والتغيرات الدولية التي لا بد من الإشارة إلى بعضها وخاصة التغيرات السياسية التي تعتبر حجر الزاوية لجل التغيرات الدولية الأخرى بدءاً من التحولات الاقتصادية بمختلف فروعها، أو الاجتماعية أو الإيديولوجية وغيرها، كونها الأساس الذي تنطلق منه - من

[١] الزيدي، (٢٠٠٥)، دولة البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية، مرجع سابق،ص ص٢٤-٢٥.
[2] مجلة النواب، العدد الأول – مايو ٢٠٠٣، البحرين ، ص ص٢٠-٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجهة نظر الباحثة - جل التغيرات والتحولات العالمية الأخرى وخصوصا في وقتنا الراهن ، وهذا ما يمكن مشاهدته على صعيد الحياة والواقع اليومي، فقد باتت السياسة ومتغيراتها واستراتيجياتها وفنونها الشغل الشاغل لكل الناس على اختلاف فئاتهم، فالإنسان العادي أصبح يتسمر أمام التلفاز ولساعات طوال على أمل معرفة أخر الأخبار القادمة من الخارج ، وذلك بهدف فهم ومعرفة تلك التغيرات والتفاصيل الدقيقة من منظوره الشخصي، كفهم ارتفاع الأسعار في الغذاء والدواء وغيرها مما قد يفيده أو يضره في شئونه الحياتية اليومية ، ولوضع بعض الخطط لموازنة مستقبله ومستقبل أبنائه على سبيل المثال، والاقتصادي والمستثمر والتاجر والمزارع لم يعد قادرا على ممارسة حياته اليومية بالشكل الصحيح دون معرفة الإخبار السياسية القادمة من الداخل الإقليمي أو الخارج الدولي ، وما يحدث في العالم من تحولات على هذا الصعيد[١] .

لقد غدت الدول تنظر إلى تلك التحولات على أنها أساس لبناء خططها التنموية والاقتصادية ، بحيث لم تعد أي دولة في العالم بمعزل عن تلك التغيرات الدولية، المتمثلة في العولمة و الإرهاب وفي الأفكار الحرة والمجتمع الصناعي وغيرها من التصورات والمصطلحات والأفكار الكوكبية ، ومن ثم فإنه بات من الضرورة القصوى والعاجلة الإسراع في وضع وتشكيل تلك الكيانات اللازمة لفهم تلك المتغيرات الدولية بشكل علمي وحيادي، أي بناء مراكز للدراسات السياسية والإستراتيجية على وجه الخصوص وغيرها من المراكز بهدف بناء خطط تنموية واقتصادية متطورة وسليمة لتلك الدول في ضوء المتغيرات على الصعيد السياسي[٢].

وهذه الخطط التنموية والاقتصادية المستهدفة لا يمكن بناؤها إلا بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية والسياسية المختلفة التي تشهدها الساحة الدولية، وتقديم تأصيل نظري للمفاهيم ذات الصلة بالعلاقات الدولية من مداخل العولمة وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية وغيرها من المفاهيم السياسية الحديثة، وكون تلك المراكز ذات طابع قيادي لا غنى عنه لأي دولة تتطلع لبناء قواعد وأسس قوية وسليمة لمستقبلها ، وترغب في الدخول إلى الساحة العالمية بقوة وثقة، لا بد من ربطها بغيرها من المراكز الدولية والإقليمية بمختلف فروعها التنموية ودون استثناء ، وإعطائها الحرية والمرونة الكافية للتحرك والبحث بحيث لا تشكل الرؤى الحكومية للدول أي ضغوطات

[1] مجلة النواب ، مرجع سابق، ص ص٢٠-٢٣.
[2] سيف ، أحمد عبدالكريم، (٢٠٠٤)، أهم التطورات السياسية في دول مجلس التعاون: نظرة عامة، التقرير السنوي الاول: الخليج عام ٢٠٠٣، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى وأدق التفاصيل الصحيحة والواقعية والحيادية لخدمة مستقبل الوطن والمواطن[١].

لقد أدركت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأميركية أهمية مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية على وجه الخصوص، وغيرها من مراكز البحث والتطوير العلمي في المجالات القيادية والريادية، وأدركت دورها في صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص السياسة الخارجية، وفي إمداد الإدارة السياسية بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسة الخارجية، وأهميتها في إثراء الساحة الإقليمية والدولية بالبحوث والدراسات التي من شأنها وضع المبادرات والسياسات المطروحة عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلي الإدارة السياسية وأعضاء المراكز وأصحاب الشركات الكبرى وكبار الأكاديميين من أجل معرفة أثر السياسة الخارجية على مصالح الدولة ومدى فعاليتها، وفى حالة فعاليتها تقوم المراكز بحشد الدعم لتلك السياسة بين مختلف المؤسسات أو معارضة تلك السياسة في حالة إضرارها بهذه المصالح، وتأثيرها غير المباشر من خلال نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا الدولية. ويتم ذلك عن طريق كتابة مقالات ودراسات في الصحف الكبرى، وإصدار الكتب والدوريات، والظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لخبراء المراكز منذ فترة زمنية طويلة[٢].

لقد أدركت تلك الدول ريادية ومكانة تلك المراكز الحساسة والمهمة فوصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، من مكانة سياسية واقتصادية قوية، وتقدم تكنولوجي وعلمي. وقد تطور عمل تلك المراكز في الدول المتقدمة حتى أصبحت مصدراً مهماً يعتمد عليها وبشكل أساسي لتوفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات من قبل السلطات العليا، سواء كانت تلك القرارات على صعيد السياسة الداخلية أم الخارجية، وهي بذلك وفرت كماً هائلاً من المعلومات الإستراتيجية والحيوية لتعزيز دقتها وقدرتها على مواصلة مشوار التقدم نحو المستقبل، وقد شكل كل ذلك عن تحديات إقليمية ودافعاً مهماً لتبني خيار الإصلاح الذي أصبح ضرورة ملحة، مثلما أصبح من الضروري تطوير التجربة الديمقراطية بشكل أو بآخر[٣].

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية

[1] موقع الجزيرة الالكتروني على الرابط الإلكتروني www.aljazeera.com
[2] المصدر نفسة.
[3] المصدر نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدى سقوط الكتلة الاشتراكية وانتهاء مرحلة الحرب الباردة إلى تحول العديد من الأنظمة السياسية في العالم نحو التغيير والإصلاح والانفتاح السياسي والديمقراطية، خصوصاً في ظل هيمنة القطب الواحد واستقرار عالمه، "وإعلاء لمفاهيم جديدة في السياسة الدولية والسعي لتطبيقها على مختلف الدول باعتبارها معايير عالمية عامة، ولا تخضع لمفهوم السيادة الوطنية، وفي مقدمتها مفاهيم حقوق الإنسان وسيادة القانون والانتخابات الحرة النزيهة والمجتمع المدني، وقد اتصل بذلك مفهوم حق التدخل الإنساني الذي رحبت به الدول المتقدمة بشدة وفرض نفسه على أجندة العمل الدولي"[١].

ويمكن القول بأن البيئة الدولية قد صارت مصدراً مهماً للضغوط التي تتعرض لها الدول العربية للقيام بالإصلاح السياسي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، والتي فسرتها الإدارة الأمريكية بأنها ناتجة عن غياب الديمقراطية في الدول العربية الأمر الذي أدى إلى ازدهار ثقافة العنف، وسياسة الإرهاب في المجتمعات العربية، وامتداد آثارها إلى تهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مسبوقة. ووفقاً لهذا المنطلق الذي تبنته الإدارة الأمريكية الحالية، فإن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية تفتقد ثقافة ومؤسسات الديمقراطية[٢].

وينطوي المشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط الأكبر، على اعتبار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ومساءلة الحكومات العربية عما فعلته، أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية. بكل ما يعنيه ذلك – في الجوهر – من تجاوز حدود سيادة الدول على أراضيها، وإعادة تشكيل وترتيب الأوضاع بيد قوة خارجية.

وإذا كان مصطلح الشرق الأوسط قد استُخدم ووُظف لتحقيق أغراض سياسية تتضمن، في المقام الأول، طمس الهوية العربية للمنطقة، بإدراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدد، فإنّ التطورات التي شهدها ويشهدها العالم ومنطقتنا العربية، منذ نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي حتى اليوم، توفر بيئة ملائمة ومشجعة لانتشار هذا المصطلح على نطاق واسع، والأهم من ذلك محاولة ترجمته من "فكرة " إلى " واقع " يتم تأطيره نظاميا، من خلال إنشاء " منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط الكبير ."

---

[١] الغتم، محمد بن جاسم، جلال، محمد نعمان، (٢٠٠٤). نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، الكتاب الثاني، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث،ص ص١٠٥-١٠٦.

[٢] ابوعامود، التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق،ص ص ١٦٨-١٦٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمهم في الأمر ليس وجود إستراتيجية أمريكية إزاء المنطقة العربية، فهذا أمر طبيعي من دولة كبرى لها مصالح إستراتيجية في العالم، وإنما غياب إستراتيجية عربية على مستوى الأنظمة كما على مستوى المعارضات الوطنية، للاستجابة للتحديات المطروحة، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء مع وجود الشرق الأوسط الكبير، أم من دونه .

وهنا لابد من إدراك حقيقة واضحة وهي أن لا يجوز الدفاع عن الوضع العربي المتردي في مجال حقوق الإنسان والمواطن بشعارات استقلال الوطن والتحرر من السيطرة الخارجية، لأنه لا يمكن للشعوب أن تدافع عن سلطات تجوعها وتحاصرها وتساومها حتى على حقها في مناقشة الشؤون العامة. وليس هناك من حل أمام هذا الخطر المحدق بالأمة إلا بالعمل على الخلاص من عوامل الاستبداد الداخلية، وإجراء إصلاحات عميقة وحقيقية كديمقراطية حقيقية، واحترام كامل لحقوق الإنسان، ومنع الرشوة والمحسوبية والفساد الاقتصادي، والمساواة التامة بين المواطنين، والمساواة التامة بين الرجل والمرأة، وتعميم التعليم والمعرفة، وتحويل الأموال المرصودة للدعاية إلى محفّزات للبحث العلمي والثقافة المبدعة. وإذا ما فاتنا تحقيق هذا الإصلاح فلن يأتي البديل بل لا بديل إلا أن نرى أنفسنا وقد تردت أوضاعنا أكثر بكثير وازدادت اتساعا الهوة بيننا وبين العالم المعاصر.

وفي ظل هذه التغيرات في النظام الدولي وتغير المفاهيم في السياسة الدولية وجدت العديد من الدول أن التغيير أصبح ضرورياً سواء أكان ذلك ناجماً عن قناعة السلطات بضرورة التغيير، أم ناجماً عن ضرورة الاستجابة لتلك التغيرات، وخوفاً من اتخاذ الوضع السياسي الداخلي وقضايا الحريات وحقوق الإنسان وإقامة الديمقراطية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول وربما العمل على إسقاط نظمها السياسية، وهذا فعلاً ما حدث في العراق في عام٢٠٠٣م.

وهكذا فإن المتغيرات الدولية فرضت على دول الخليج وبينها البحرين إعادة هيكلة شاملة لنظمها ولم يعد مفهوم القبيلة السياسية مقبولاً، وهو المفهوم الذي أستمر زمناً طويلاً، إذ يجب إعادة النظر فيه سريعاً.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإصلاح السياسي وديناميكية النظام السياسي

انطلقت هذه الدراسة من نظرية النظم لديفيد إيستون كإطار نظري، ويقوم النظام السياسي وفق تصور إيستون على وجود مدخلات للنظام تؤثر في عملية صنع القرار ثم المخرجات (أي السياسات والقوانين الحكومية)، والتغذية الراجعة وهي ردة الفعل على مخرجات النظام، ويكون النظام في هذه الحالة ضمن بيئة تؤثر فيه، وهي:

البيئة المحلية الداخلية، والبيئة الدولية الخارجية.

ويتناول هذا الفصل تحليل تركيبة النظام السياسي كما جاء في دستور ٢٠٠٢م الذي نقل البلاد إلى مرحلة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وبهذا يمكن القول أن دستور ٢٠٠٢م يمثل أهم المخرجات للنظام السياسي البحريني في مرحلة الإصلاح، كونه يمثل قمة السياسات والقرارات الحكومية.

ويتكون هذا الفصل من :

المبحث الأول: مرجعية النظام السياسي في مملكة البحرين.

المبحث الثاني:تركيبة النظام السياسي في مملكة البحرين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول مرجعية النظام السياسي في مملكة البحرين

المطلب الأول : ميثاق العمل الوطني

منذ تسلم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حكم البحرين، كان واضحاً أنه يدفع نحو الإصلاحات السياسية، فقد اتخذ خطوات سريعة بعد أشهر قليلة نحو التحول الديمقراطي. وقد أشار في خطابه في ١٩٩٩/١٢/١٦م إلى أهمية تجديد نهضة البحرين في ميادين الإدارة العامة والاقتصاد والتجارة، وفي ميادين التربية والفكر والاجتماع وتقدم المرأة، وأكد فيه على أهمية المشاركة السياسية للمواطنين كافة من مختلف الأصول والمذاهب، وضرورة الانفتاح والتسامح الديني والفكري والحضاري[١].

ويؤكد الميثاق الذي وصف بمثابة ذروة التطور الديمقراطي الذي تحدث عنه سموه في خطابه بمناسبة العيد الوطني بأنه كان " فتحاً جديداً في تاريخ البحرين يؤكد النهج الديمقراطي الانفتاحي للبحرين.

وقد صدر الأمر رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني وينص الأمر على ما يلي "نحن حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين " إيمانا منا بتعزيز العمل الوطني والديمقراطي ودفع مسيرة التطور السياسي إلى الأمام بما يحقق النمو والازدهار لمجتمعنا البحريني وإدراكاً منا بضرورة العمل والبناء لمرحلة جديدة تكمل وتعزز مسيرة الخير والعطاء والتنمية ورغبة منا في قيام مرجعية لتنظيم المؤسسات الدستورية في الدولة وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل تطلعاتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدن وأممه، وتأكيداً لما جاء بخطابنا في افتتاح دور الانعقاد العادي التاسع لمجلس الشورى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٠ وما تضمنه من تحديد ملامح أساسية لبداية مرحلة جديدة في مستقبل البحرين السياسي".

وقد تضمن هذا الأمر الأميري (٧) مواد نصت على تشكيل لجنة وطنية عليا من ٤٦ شخصية منهم ست سيدات، وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص وتدعوه للمشاركة في اجتماعاتها وانجاز أعمالها، وأيضاً تشكيل اللجنة الوطنية العليا من بين أعضائها ومن غيرهم من ممثلي الجهات المعنية وذوي الخبرة لجنة فرعية أو أكثر تساعد اللجنة الوطنية العليا في انجاز

[١] جلال، النظام السياسي في مملكة البحرين: الإصلاح في إطار الهوية، مرجع سابق، ص٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعمالها. ومن ضمن المواد التي نصت عليها أن يرفع رئيس اللجنة الوطنية العليا مشروع ميثاق العمل الوطني إلى أمير البلاد مشفوعاً بالتوصيات والدراسات التي أجريت عند إعداده.

وكذلك نصت المواد بأن يعرض مشروع ميثاق العمل الوطني على مؤتمر شعبي عام تمثل فيه شرائح وفئات المجتمع كافة، وإقراره بأمر يصدر من أمير البلاد، كما نصت على تشكيل المؤتمر الشعبي ودعوته للانعقاد، وعلى أن يرفع ميثاق العمل الوطني إلى أمير البلاد بعد إفرازه من المؤتمر الشعبي العام للمصادقة عليه.
وقد عقدت اللجنة الوطنية العليا اجتماعات مكثفة تنفيذاً للأمرين (٣٦) و(٤٣) لسنة ٢٠٠٠ وتمت مناقشة مسودة المشروع باستفاضة، فقد اتسمت تلك المناقشات بالجدية والحرص على مصلحة الوطن، واحترام الرأي والرأي الآخر وصولاً إلى ميثاق يواكب طموح القيادة وتطلعات الشعب، وعندما انتهت لجنة الصياغة إعداد تقريرها النهائي عن مشروع العمل الوطني، تم رفعه إلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في الثالث والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٠م[١].

"وتجدر الإشارة إلى أن الملك أتاح الفرصة كاملة أمام شعبه للبحث والنقاش لفترة زادت على شهر ونص، وخلال هذه الفترة فتحت القيادة باب الحوار مع الشعب، وقام الأمير بزيارة مناطق عديدة من البلاد، ووجه مختلف وسائل الإعلام إلى طرح مختلف الرؤى تجاه الميثاق، وسمح بإقامة ندوات مفتوحة شارك فيها مختلف فئات المجتمع. وقد عقدت أول ندوة جماهيرية في نادي الخريجين حول الميثاق وساد فيها حوار ديمقراطي مفتوح بين المشاركين وجمهور الحاضرين.

وفي ٢٣ يناير ٢٠٠١م أصدر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الأمر الأميري رقم (٨) والذي تضمن ٥ مواد. وكان نص المادة الأولى: "المواطنون رجالاً ونساءً مدعوون للحضور إلى مقار لجان الاستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني يومي الأربعاء والخميس الموافق ١٤ و ١٥ فبراير ٢٠٠١م وذلك منذ الساعة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً" وتضمنت نصوص المواد شروط من سيشارك في عملية الاستفتاء وهي أن يكون بحريني الجنسية، وأن يكون بالغاً إحدى وعشرين سنة ميلادية على الأقل يوم الاستفتاء، وأن يكون كامل الأهلية، وألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية ما لم قد رد إليه اعتباره.

[١] وزارة الإعلام،(٢٠٠٤)، ملك وخمس سنوات من الإنجازات، مرجع سابق، ص ٤٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت نتيجة الاستفتاء الشعبي تأييد الميثاق الوطني بنسبة ٩٨,٤% وهكذا نال تأييد ودعم الشعب البحريني بأغلبية ساحقة. وقد رصد المتابعون والمراقبون عملية الاستفتاء التي تمثلت نتيجتها في تجديد البيعة بين الشعب والحاكم من أجل نهضة البحرين، ونجاح أجهزة الدولة كافة على الإدلاء في إدارة الاستفتاء بكفاءة عالية شهد بنزاهتها العالم، وإقبال المرأة البحرينية بشكل مكثف على الإدلاء بصوتها حيث قاربت نسبة مشاركة الرجل في الاقتراع وقد منحت المرأة البحرينية في الميثاق حقوقاً جعلتها تمارس دورها الأساسي في المجتمع[1].

وصدر المرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢م في ٢٤ فبراير ٢٠٠١م والذي يقضي بإنشاء لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني، وقد تضمن المرسوم الأميري سبع مواد، ونصت المادة الثانية منه على أن " تشكل اللجنة برئاسة سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد وعدد من الأعضاء لا يزيد عن أثني عشر عضواً يصدر بتعيينهم قرار من سمو رئيس الوزراء. وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عملها".

أما المادة الثالثة فنصت على أن " تختص اللجنة باقتراح التوصيات والسياسات اللازمة لتفعيل المبادئ التي نص عليها الميثاق الوطني ولها على الأخص مايلي:
أولاً:اقتراح التشريعات الجديدة للمسائل والموضوعات التي لم يتناولها التشريع البحريني بالتقنين.
ثانياً:دراسة القوانين والأنظمة واللوائح والتأكد من مدى مطابقتها للمبادئ والأسس التي تضمنها ميثاق العمل الوطني، وإبداء الاقتراحات والتوصيات اللازمة بهذا الخصوص.
ثالثاً:اقتراح البرامج والخطط اللازمة لتفعيل أدوات المراقبة المالية والإدارية واستكمال هيكل الهيئة القضائية والأجهزة الإدارية والتنفيذية اللازمة.

والحقيقة أن البحرين لم تنفرد بهذه الخطوة، فهناك العديد من الدول التي انتهجت هذا النهج وأن اختلفت التسميات فالبعض يسميها إعلانات، والبعض يسميها وثيقة أو ميثاقاً، وغالباً ما يكون المضمون واحداً وإن اختلفت التسميات، ومن أشهر تلك الوثائق إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر عام ١٧٨٩م، وعلى الصعيد العربي الميثاق الوطني لجمهورية مصر العربية

[1] وزارة الإعلام،(٢٠٠٤)، ملك وخمس سنوات من الإنجازات، ،مرجع سابق، ص ٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٦٢م وكذلك ميثاق العمل الوطني في الجزائر عام ١٩٦٢م[١] ووثيقة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤م.

وعلى سبيل المثال أخذت وثيقة الإسكندرية بمفهوم إجرائي للإصلاح السياسي بحيث يمكن تحويله إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ وتركزت على أن مسئولية الإصلاح السياسي تقع على الحكومات وقوى المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن ثم المسئولية مشتركة. وأن الهدف من عملية الإصلاح السياسي هو السير في طريق بناء نظم ديمقراطية، وهو ما يعني تفضيل أسلوب التدرج في الإصلاح السياسي. وقد جعلت وثيقة الإسكندرية عملية الإصلاح السياسي عملية داخلية نابعة من الظروف والأوضاع السياسية والداخلية في الدول العربية. وان الإصلاح المنشود لا يقتصر على المؤسسات الرسمية كالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإنما يمتد إلى المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب، والنقابات، والجمعيات الأهلية، ووسائل الإعلام[٢].

وتضمن ميثاق العمل الوطني لدولة البحرين كلمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وقد احتوى على سبعة فصول وهي:

أولاَ: المقومات الأساسية للمجتمع

يجب أن يتمتع المجتمع بمجموعة من القيم الأساسية التي تضمن تماسكه وتدفع به إلى الأمام، ويمكن إجمالها بكفالة الحريات الشخصية والمساواة التي تعتبر أهم الدعامات الأساسية للمجتمع، وحرية العقيدة بأن تصون الدولة حرمة دور العبادة وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية وفق العادات السائدة في البلاد وحرية التعبير والكتابة، وبذلك فإن حرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة في الحدود التي يبينها القانون، وهذا إلى جانب نشاط المجتمع المدني حيث تكفل الدولة تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، وأن الأسرة أساس المجتمع من منطلق الإيمان بأن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع بالإضافة إلى أن العمل واجب وحق وأن الدولة ترعى التعليم والثقافة والعلوم وتشجع البحث العلمي[٣]:

ثانياً: نظام الحكم

---

[1] فارس، صقر عيد،(٢٠٠٨)، الأبعاد التاريخية والقانونية لميثاق العمل الوطني البحريني،الطبعة مرجع سابق، ص٥٠.

[2] ابوعامود، (٢٠٠٥)، التنمية السياسية في الوطن العربي، ص ص ١٧٦-١٨٢

[3] ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين ٢٠٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقر الميثاق بأن نظام الحكم في دولة البحرين ملكي وراثي دستوري، وأن دين الدولة الإسلام، والشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع، ويعتمد النظام تكريساً للمبدأ الديمقراطي على الفصل بين السلطات الثلاث:التشريعية والتنفيذية والقضائية إذ يتمتع المواطنون رجالاً ونساء بحق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون[١].

ثالثاً:الأسس الاقتصادية للمجتمع

يؤكد الميثاق تمسك دولة البحرين بمبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة وذلك بأن لكل شخص حرية التصرف في ممتلكاته في حدود القانون، ويؤكد أيضاً العدالة الاقتصادية والتوازن في العقود حيث يقرر القانون القواعد التي تضمن التوازن بين أطراف الإنتاج وكذلك التوازن في العلاقات التعاقدية وتنويع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي إلى جانب البيئة والحياة الفطرية، فتسعى الدولة إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتنمية غير الضارة للبيئة وصحة المواطن والأموال العامة والثروات الطبيعية، وأخيرا تأخذ دولة البحرين في اعتبارها أن أعظم الثروات التي تملكها هي المواطن البحريني[٢].

رابعاً: الأمن الوطني

ومن أهم ركائز الأمن الوطني دعم وتعزيز قوة دفاع البحرين لتكون قادرة على أداء مهامها وواجباتها على الوجه الأكمل، ودعم وتعزيز الحرس الوطني لأداء دوره في إطار منظومة قوة الدفاع والأمن باعتباره عمقاً عسكرياً لقوة دفاع البحرين[٣].

خامساً: الحياة النيابية

من أجل المزيد من المشاركة الشعبية في الشئون العامة واستلهاماً لمبدأ الشورى بات من صالح البحرين أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً يتولى المهام التشريعية إلى جانب مجلس معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة[٤].

---

[1] ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين، مرجع سابق.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه.
[4] ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: العلاقات الخليجية

تؤمن دولة البحرين حكومة وشعباً إيماناً ويقيناً بوحدة الهدف والمصير والمصلحة المشتركة لشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولذلك فإن دولة البحرين سوف تعمل دوماً وبكل ما أوتيت من جهد على دعم مجلس التعاون ومساندة القضايا العادلة للأشقاء الأعضاء فيه، ذلك أن أمن ورفاه دولة البحرين جزء لا يتجزأ من أمن ورفاه دول الخليج العربية الشقيقة الأخرى[١].

سابعاً: العلاقات الخارجية

أن دولة البحرين تعتز بحقيقة انتمائها العربي، وأن شعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، حيث إن الدولة تحرص بغير حدود على مساندة كل قضايا الحق العربي حيث تؤكد على الحقوق الفلسطينية المشروعة وعلى الأخص حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ،إلى جانب عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن منطلق الإيمان بالقيم الإسلامية تأمل أن تحقق المزيد من الفاعلية والتقدم أما على صعيد العلاقات الدولية السياسية فإن دولة البحرين تعتبر أن السلام العالمي والإقليمي هدف أساسي واستراتيجي، وطبقاً لذلك تقرر ضرورة تسوية المنازعات الدولية كافة بالطرق السلمية، وتحظر استخدام القوة للنيل من سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة[٢].

- **استشرافات المستقبل**[٣]

تطلب الميثاق الذي توافق الجميع على محتواه حكومة وشعبا، باعتباره يمثل وثيقة عمل مستقبلية للبلاد، كما تطلب تفعيل الأفكار الأساسية الواردة فيه إجراء بعض التعديلات على الدستور، ومن ذلك:

أولاً: مسمى دولة البحرين

يقرر التعديل الدستوري التسمية الرسمية لدولة البحرين بناءً على الطريقة التي يقرها الأمير وشعبه.

ثانياً: السلطة التشريعية

تعدل أحكام الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لتلائم التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم وذلك باستحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول

---

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلساً منتخباً انتخابا حرا مباشرا يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية ، إلى جانب مجلس معيّن يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة، وتصدر القوانين على النحو الذي يفصله الدستور وفق النظم والأعراف الدستورية المعمول بها في الديموقراطيات العريقة.

ويعبر التوافق الشعبي على هذا الميثاق عن الرغبة الشعبية في تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للبلاد بقيادة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ويعتبر ميثاق العمل الوطني أحد أبرز مرجعيات البرنامج الإصلاحي في البحرين.

ولقد أكد الميثاق أن هناك ثلاثة انتماءات رئيسة للمملكة، وهي: الانتماء الخليجي ووحدة الهدف والمصير والمصلحة المشتركة لدول الخليج العربية، والانتماء العربي، حيث شعب البحرين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن إقليمها جزء من الوطن العربي الكبير، والانتماء الإسلامي في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي[١]، كما أكد على تطوير النظام الديمقراطي البحريني من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية النيابية، والعمل على إقرار نظام المجلسين التشريعيين،

الأول: منتخب انتخاباً حراً مباشراً، والثاني: معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة[٢].

المطلب الثاني: دستور ٢٠٠٢ المعدل

للبحرين دستور مكتوب منذ سنوات الاستقلال الأولى وبالتحديد منذ عام ١٩٧٣، وقد تعطل الباب الرابع منه الخاص بالسلطة التشريعية حينما أصدر الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان قرارا

[١] الغتم وجلال، نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، مرجع سابق، ص ص١١٢-١١٣.
[٢] المصدر نفسه ، ص ص١١٣-١١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحل المجلس الوطني (البرلمان)، فتجمدت الحياة النيابية في البلاد طيلة ٢٧ عاما. وبعد وفاة الأمير الراحل وتولي ابنه الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم، بدأ الأخير خطواته الإصلاحية بإصدار ميثاق العمل الوطني الذي تمت الموافقة الشعبية عليه بأغلبية ساحقة في فبراير ٢٠٠١.

وفي الذكرى الأولى للتصويت على ميثاق العمل الوطني يوم ٢٠٠٢/٢/١٤ اقر الملك حمد بن عيسى آل خليفة إجراء جميع التعديلات التي أقرها الميثاق، وفي حفل التوقيع على التعديلات الدستورية أعلن الملك أن الانتخابات البلدية سوف يتم إجراؤها في التاسع من مايو ٢٠٠٢ بحيث يعقبها إجراء انتخابات برلمانية في ٢٤ أكتوبر من العام نفسه بمشاركة المرأة بشكل كامل وذلك لأول مره في تاريخ البلاد وقال الملك في هذا الصدد " إننا حريصون على استعادة الحياة الديمقراطية في أسرع وقت ممكن من أجل مجد البحرين ورخائها وتقدمها[١].

ولتطبيق ما جاء في هذا الميثاق وبالأخص ما يتعلق منه بإنشاء مجلسين أحدهما للنواب منتخب بطريقة حرة ومباشرة، والآخر للشورى معين، كان لابد من إدخال تعديلات في الدستور وإصداره في صيغة جديدة، وهو ما تم يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

وقد قال الملك: إن الدستور الذي بين أيدينا اليوم نحن من صنعه ونحن من يستطيع تغييره فهو على ما له من أهمية ومكانة ليس كتاباً منزلاً، وأن البشر الذين اختطوه قد راعو فيه ظروف وملابسات الفترة التي وضع فيها الدستور[٢].

وشكلت التعديلات الدستورية خطوة جديدة في تاريخ البحرين وانتقالها إلى طور ديمقراطي جديد، حيث تضمنت إقرار تحول البحرين إلى مملكة دستورية من خلال الأخذ بالنظام الملكي الوراثي الدستوري، والأخذ بالنظام البرلماني المكون من مجلسين أحدهما منتخب انتخاباً حراً مباشراً والأخر معين من ذوي الخبرة والاختصاص، ومنح المرأة حقوقها السياسية كافة وإشراكها في الشؤون العامة وتعزيز الشفافية في كافة إدارات الدولة من خلال ديوان الرقابة المالية وديوان الرقابة الإدارية.

[1] وزارة الإعلام، (٢٠٠٤)، ملك وخمس سنوات من الانجازات، مرجع سابق ، ص ٤٦.
[2] وزارة الإعلام،(٢٠٠١)، أحداث وانجازات ، الطبعة (١)، المنامة، مملكة البحرين، ص ٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونستعرض أهم أجزاء هذا الدستور وبالأخص الموضوعات قريبة الصلة بالحياة النيابية والمشاركة السياسية[1].

الباب الأول- الدولة

تقرر المواد الأولى للدستور هوية الدولة وتؤكد أنها عربية دينها الإسلام وشريعته مصدر رئيسي للتشريع، وتحكمها أسرة آل خليفة حكما ملكيا وراثيا دستورياً يمنح المواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية.

الباب الثاني- المقومات الأساسية للمجتمع

يرسي هذا الباب مجموعة من المبادئ العامة للمجتمع البحريني فيقرر أن الأسرة أساس هذا المجتمع، وأنه على الدولة أن تصون التراث العربي والإسلامي. ثم يأتي حديث مسهب عن الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية والمساواة في تولي الوظائف العامة.

الباب الثالث- الحقوق والواجبات العامة

يحدد هذا الباب الأمور المتعلقة بالجنسية وطرق اكتسابها وإسقاطها، وإشارة إلى عدم جواز نفي المواطن أو إبعاده عن وطنه أو منعه من العودة إليه، مقررا مبدأ حظر تسليم اللاجئين السياسيين. ثم يؤكد حرية تكوين الجمعيات والنقابات (المادة ٢٧) على أسس وطنية ولأهداف مشروعة بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام. وتبيح المادة ٢٨ حق الاجتماعات العامة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب العامة.[2]

الباب الرابع- السلطات[3]

يقرر هذا الباب أن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور. وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية يقرر الدستور أن يتولاها الملك

[1] دستور مملكة البحرين المعدل ٢٠٠٢

[2] شيحة، إبراهيم (٢٠٠٦)، المبادئ الدستورية العامة، ماهية الدساتير وموقفها من قضيتي السلطة والحرية، الإسكندرية: منشأة المعارف جلال حزى وشركاه، ص٤٠.

[3] دستور مملكة البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمجلس الوطني (المادة ٣٢)، كما يتولى الملك السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء وباسمه تصدر الأحكام القضائية.

سلطات الملك

وفيما يتعلق بالملك وسلطاته يقرر الدستور (المادة ٣٣) أن الملك هو رأس الدولة، وأن ذاته مصونة لا تمس، ويمارس سلطاته مباشرة وبواسطة وزرائه، وله سلطة تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه بأمر ملكي، وكذلك الحال بالنسبة للوزراء. ووفقا لهذه المادة قرر الدستور إعادة تشكيل الوزراء المعفيين من مناصبهم بأمر ملكي عند بدء كل فصل تشريعي للمجلسين. ومنحت هذه المادة الملك سلطة تعيين أعضاء مجلس الشورى وإعفائهم من منصبهم، كما قررت أن الملك هو القائد الأعلى لقوة الدفاع، ومنحته حق تكليفها بمهام وطنية داخل وخارج أراضي المملكة على أن ترتبط به مباشرة.

ويرأس الملك أيضا المجلس الأعلى للقضاء، وله حق تعيين القضاة بأوامر ملكية بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء. وأخيرا تختتم المادة ٣٣ تحديدها لسلطات الملك بالحديث عن الديوان الملكي، وتأكيدها أنه يتبع الملك الذي يصدر أمرا ملكيا بتنظيمه، كما يحدد ميزانيته وقواعد الرقابة عليه بمرسوم ملكي خاص.

وتمنح المادة (٣٥) الملك حق اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين، ويختص بالتصديق عليها وإصدارها، وتقر المادة (٣٧) أن من سلطات الملك إبرام المعاهدات بمرسوم وإبلاغها لمجلسي الشورى والنواب، غير أنها تشترط بالنسبة لمعاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو المعاهدات التي تحمل الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلا لقوانين البحرين، أن تصدر بقانون. كما نصت المادة على أنه لا يجوز أن تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقض شروطها العلنية.

وتتيح المادة (٤١) للملك أن يعفو بمرسوم عن عقوبة أو يخفضها، وتشترط للعفو الشامل صدور قانون.

وتنظم المادة (٤٢) مسألة انتخابات مجلس النواب، فتنص على أن الملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق أحكام القانون، وأن المجلس يجتمع وفقا لأمر ملكي ويفتتح

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دورة الانعقاد ويفضها وفق أحكام الدستور. وتتيح المادة للملك أن يحل مجلس النواب بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، كما تؤكد أنه لا يجوز حل المجلس للأسباب ذاتها مرة أخرى.

وتصرح المادة (٤٣) من الدستور بأنه يجوز للملك أن يستفتي الشعب في القوانين والقضايا المهمة التي تتصل بمصالح البلاد، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة ونافذة من تاريخ إعلانها ونشرها في الجريدة الرسمية.

الفصل الثاني- السلطة التنفيذية

ويتحدث الفصل الثاني من الدستور عن السلطة التنفيذية المتمثلة في مجلس الوزراء والوزراء والشروط الواجب توافرها فيمن يتولى منصبا وزاريا، إذ تشترط في ذلك أن يكون بحرينيا كما تشترط صدور قرارات مجلس الوزراء بالأغلبية.

الفصل الثالث- السلطة التشريعية (المجلس الوطني) [1]

حددت المادة (٥١) من الدستور طبيعة السلطة التشريعية وخصصتها في مجلس وطني يتألف من مجلسين هما مجلس الشورى ومجلس النواب. وحددت المادة (٥٢) عدد أعضاء مجلس الشورى بأربعين عضوا يعينون بأمر ملكي، ثم حددت شروط العضوية وأهمها أن يكون بحرينيا، كما حددت المادة (٥٤) مدة العضوية بأربع سنوات.

أما مجلس النواب فقد حددت المادة (٥٦) عدد أعضائه بأربعين عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقا للأحكام التي يبينها القانون. وتحدثت المادة (٥٧) عن شروط العضوية، كما حددت المادة (٥٨) مدة المجلس بأربع سنوات، في حين أتاحت المادة (٦٤) فقرة (ب) للملك أن يؤجل إجراء انتخابات المجلس الجديد إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب أمر متعذر.

وفيما يتعلق بموضوع الاستجواب ورد في المادة (٦٥) بأنه يجوز بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء من مجلس النواب على الأقل، أن يوجه إلى أي وزير استجوابات عن الأمور الداخلية في اختصاصاته، ويجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزير وفقا لأحكام المادة (٦٦) من

[1] شيحة، إبراهيم (٢٠٠٦)، المبادئ الدستورية العامة، مرجع سابق، ص٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الدستور. وإذا قرر المجلس بناء على المادة (٦٦) فقرة "ج" بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم، عدم الثقة بالوزير فإنه يعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة.

المبحث الثاني: تركيبة النظام السياسي في البحرين

المطلب الأول: طبيعة نظام الحكم في الدستور البحريني

ينفرد كل نظام سياسي بخصائص وسمات تميزه، ومع ذلك توجد عناصر مشتركة بين الأنظمة السياسية ككل، مثل وجود السلطات الثلاث ويمكن القول بان خصائص النظام السياسي البحريني تتمثل أولاً في التراث المشترك للنظم السياسية المتمثلة بوجود السلطات الثلاث، ومؤسسات التنشئة السياسية وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة والعمل، هذا بالإضافة إلى العناصر الرئيسية لمهمة الدولة في الحفاظ على أمن الدولة وحدودها وتحقيق العدالة والتنمية وثانياً في انتماء البحرين للحضارة العربية الإسلامية فدين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتشريع، وثالثاً انتمائها إلى البيئة الخليجية حيث يخلق هذا الانتماء رابطة مشتركة ويضفي خصائص متشابهة بين النظم السياسية في الخليج العربي.

ومن الخصائص الذاتية للبحرين التي تميزت بها عراقتها من حيث التاريخ، وكونها دولة بحرية وهذا يجعلها مختلفة في طبيعة أرضها وشخصية شعبها وتوجهاتها السياسية ويجعلها بالتالي مرنه في أسلوب التعامل وأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، و لها سمة الديناميكية وليس الجمود بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية والمساحة والسكان، وتتسم بالتطور بصفة عامة وهذه الخصوصيات تعد ميزة من ناحية وتحدياً من ناحية أخرى[١].

ولا بد في هذا المجال من الإشارة إلى طبيعة نظام الحكم في البحرين، فهذا النظام كما يتبين من خلال قراءة نصوص دستور ٢٠٠٢ انما هو نظام وراثي من حيث الشكل ونظام نيابي من حيث صورة الديمقراطية التي أخد بها وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: نظام الحكم في البحرين وراثي

من ابرز سمات نظام الحكم في مملكة البحرين انه نظام ملكي وراثي، وهذا ما أكدته المادة الأولى من الدستور في الفقرة ب التي جاء فيها "حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وقد تم انتقاله من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد وينتقل من بعده إلى اكبر أبنائه ، وهكذا طبقة بعد طبقة إلا إذا عين الملك في حياته خلفا له ابنا آخر من أبنائه غير الابن الأكبر وذلك طبقا لأحكام مرسوم التوارث المنصوص عليه"[٢] وقد وضع الدستور الأساس العام الذي يبين كيفية انتقال الحكم حيث اختار الدستور الأسلوب العمودي في الوراثة أي انتقال الحكم من الأب إلى اكبر أبنائه ومن ثم إلى اكبر أبناء هذا الابن و هكذا.

والملاحظ أن المادة نفسها قد أشارت إلى أن سائر أحكام الوراثة قد تم تنظيمها بمرسوم خاص بالوراثة، وأضيفت على هذا المرسوم الصفة الدستورية ولذلك يسري عليه ما يسري على سائر أحكام الوثيقة الدستورية، وبالتالي فانه يعتبر جزءاً من الدستور، ويعدل بإتباع الإجراءات نفسها الواجب إتباعها في تعديل الدستور.

[1] دستور مملكة البحرين المعدل لسنة ٢٠٠٢
[2] المادة الأولى من دستور مملكة البحرين الفقرة ج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: النظام النيابي في البحرين

يقوم النظام النيابي على أربعة أركان أساسية تتمثل في وجود هيئة نيابية منتخبة، وان تتمتع هذه الهيئة بسلطات فعلية، وان تكون مدتها مؤقتة، وان يكون أعضاؤها ممثلين للشعب بمجموعة. وقد أخذ الدستور البحريني بأغلب هذه المبادئ فمن أبرز سمات النظام النيابي وجود هيئة منتخبة، وقد اقر الدستور البحريني هذا المبدأ فنص على وجود هو مجلس النواب الذي يتم اختيار أعضاءه بالانتخاب[١] ويشكل هذا المجلس مع مجلس الشورى المجلس الوطني في البحرين[٢]، ويتألف مجلس النواب المنتخب من أربعين عضوا يتم اختيارهم بالانتخاب العام السري المباشر من قبل المواطنين[٣].

وتتمتع الهيئة النيابية بسلطات فعلية وتتمثل أساسا في أداء الوظيفة التشريعية إضافة لما يتمتع به البرلمان من سلطات في المجالين السياسي والمالي، فقد منح الدستور البحريني المجلس الوطني سلطات فعلية إذ يحق لكل عضو من أعضاء المجلس الوطني اقتراح القوانين[٤]، ولا يصدر قانون إلا إذا تم إقراره من قبل المجلس الوطني[٥]، علما أن المجلس الوطني يستطيع التغلب على اعتراض الملك وذلك بإقرار القانون في المرة الثانية بأغلبية خاصة هي أغلبية الثلثين[٦]، وهذا يدل على هيمنة المجلس الوطني على العملية التشريعية كما يتمتع المجلس الوطني بسلطات سياسية مهمة في مواجهة الوزارة تصل إلى حد القدرة على سحب الثقة من الوزير[٧]، إضافة إلى السلطات الرقابية المعتادة على سياسية الوزارة والتي تتمثل بحق كل عضو من أعضاء المجلس الوطني بتوجيه الأسئلة.[٨]

إضافة إلى ذلك لدى أعضاء مجلس النواب القدرة على توجيه استجوابات إلى الوزراء[٩] وتشكيل لجان تحقيق في أي أمر من الأمور المتعلقة بنشاط الوزارة[١٠] وأخيرا حق أعضاء مجلس النواب في إبداء رغبات مكتوبة للحكومة في المسائل العامة كما نصت على ذلك المادة ٦٨ من الدستور.

---

[1] نص المادة ٥٦ من دستور مملكة البحرين ٢٠٠٢.
[2] نص المادة ٦٠ من الدستور.
[3] نص المادة ٨ والمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشان مجلس الشورى والنواب.
[4] نص المادة ٩٢ الفقرة أ من الدستور.
[5] نص المادة ٧٠ من الدستور.
[6] نص المادة ٣٥ الفقرة د من الدستور.
[7] نص المادة ٣٥ الفقرة د من الدستور.
[8] نص المادة ٦٦ الفقرتين أ/ج من الدستور.
[9] نص المادة ٦٥ من دستور ٢٠٠٢
[10] نص المادة ٦٩ من الدستور

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويباشر المجلس الوطني أيضا سلطات مالية واسعة حيث يعود إليه إنشاء الضرائب وتعديلها وإلغاؤها[1] ووضع أحكام تحصيلها عن طريق إصدار القوانين[2]. كما يتولى المجلس الوطني حفظ الأملاك العامة[3]، وعقد القروض[4]. ويضاف إلى ما سبق اختصاصه في مناقشته وإصدار قانون الميزانية الذي يعد من القوانين المهمة في الدولة.

وتكون مدة الهيئة النيابية مؤقتة وذلك بالعودة إلى الشعب خلال مدة محددة وإجراء انتخابات جديدة لمعرفة اتجاهات الرأي العام، وقد سلك دستور البحرين هذا الاتجاه حيث جعل مدة الهيئة النيابية محددة بأربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، وأما بشأن تمثيل عضو الهيئة النيابية للشعب فينبغي أن يكون عضو المجلس الوطني ممثلا للشعب بأسره وليس فقط لأبناء دائرته الانتخابية أو الجهة التي قامت بتعيينه، وقد اخذ الدستور البحريني بهذا المبدأ عندما نص عليه في المادة ٨٩ الفقرة أ والتي جاء فيها " عضو كل من مجلس الشورى ومجلس النواب يمثل الشعب بأسره ويرعى المصلحة العامة ولا سلطات لأية جهة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه.

المطلب الثاني: تركيبة النظام السياسي في مملكة البحرين

أوضح دستور ٢٠٠٢ تركيبة النظام السياسي الذي يقوم على أساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك على النحو التالي:

أولا: الملك

اشارت الباحثة سابقاً إلى أن نظام الحكم في مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي، وهكذا فقد منح الملك صلاحيات واسعة كما حددها دستور ٢٠٠٢ ومن أبرزها[5]:

١. أن الملك رأس الدولة والممثل الأسمى لها وذاته مصونة لا تمس وهو الحامي الأمين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية.
٢. يحمي الملك شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون ويرعى حقوق الأفراد والهيئات وحرياتهم.

---

[1] نص المادة ١٠٧ الفقرة أ من الدستور
[2] نص االمادة ١٠٧ الفقرة ب من الدستور
[3] نص المادة ١٠٧ الفقرة ج من الدستور
[4] نص المادة ١٠٨ الفقرة أ من الدستور
[5] المادة (٣٣)و(٣٤)و(٣٥)و(٣٦)و(٣٧)و(٣٨)و(٣٩)و(٤٠)و(٤١)و(٤٢)و(٤٣) من الفصل الأول "الملك" من دستور مملكة البحرين ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يمارس الملك سلطاته مباشرة وبواسطة وزرائه وله أن يسال الوزراء متضامنين عن السياسة العامة للحكومة ويسأل كل وزير عن أعمال وزارته.

٤. يعين الملك أعضاء مجلس الشورى ويعفيهم بأمر ملكي.

٥. الملك هو القائد الأعلى لقوة الدفاع ويتولى قيادتها وتكليفها بالمهام الوطنية داخل أراضي المملكة وخارجها وترتبط مباشرة به وتراعي السرية اللازمة في شئونها.

٦. يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء ، ويعين القضاة بأوامر ملكية بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء.

٧. للملك حق اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين ويختص بالتصديق على القوانين وإصدارها.

٨. يصدر الملك الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق أحكام القانون، ويدعو المجلس الوطني إلى الاجتماع بأمر ملكي، ويفتتح دور الانعقاد ويفضه وفق أحكام الدستور، وله الحق في تأجيل إجراء انتخابات المجلس النيابي الجديد، إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخابات أمر متعذر.

٩. للملك أن يحل مجلس النواب بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس للأسباب ذاتها مرة أخرى.

١٠. صلاحية استفتاء الشعب في القوانين والقضايا المهمة التي تتصل بمصالح البلاد، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة[١].

١١. حق إبرام المعاهدات بمرسوم وإبلاغها لمجلسي الشورى والنواب فوراً مشفوعة بما يناسب البيان، واستثنت المادة معاهدات الصلح والتحالف، والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة، أو ثرواتها الطبيعية، أو التي تمس حقوق السيادة، أو تحمل الدولة أي نفقات غير واردة في الميزانية، أو تتضمن تعديلاً لقوانين مملكة البحرين، فإن هذه المعاهدات يجب أن تصدر بقانون .

١٢. تنظيم عملية التوارث في العرش بحيث يكون للابن الأكبر للملك، ما لم ير الملك خلاف ذلك.

١٣. عدم جواز تعديل الدستور، إلا جزئياً وبالطريقة المنصوص عليها فيه.

١٤. عدم جواز اقتراح تعديل المادة الثانية من الدستور وهي أن: (دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية)، كما أنه

[١] نص المادة (٤٣) من دستور ٢٠٠٢م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يجوز اقتراح تعديل النظام الملكي، ومبدأ الحكم الوراثي في البحرين بأي حالٍ من الأحوال، وكذلك نظام المجلسين ومبادئ الحرية والمساواة في البحرين.

١٥. عدم جواز اقتراح تعديل صلاحيات الملك المبينة في الدستور، في فترة النيابة عنه.

ويلاحظ من خلال استعراض ابرز صلاحيات الملك أن الدستور منح الملك صلاحيات واسعة، ويبرر مؤيدو ذلك بكون هذه الصلاحيات تشاركية وليست للملك وحده، فالملك يشارك مجلس الوزراء السلطة التنفيذية، كما أنه يتشارك في السلطة التشريعية مع المجلس الوطني، وأن السلطة القضائية منوطة بالأجهزة القضائية، وأن هذه الصلاحيات ضرورة كون الملك يمثل رمزاً للدولة، وهو الحكم النهائي في حالة الاختلاف بين السلطات[١].

إن التعديلات التي تشمل تقوية مركز الملك تبرر بكون الملك يعتبر رمزاً وطنياً سامياً، وهو الفيصل في كل الخلافات، ويعتبر فوق الخلافات والصراعات التي تدور بين مختلف التيارات السياسية التي قد تؤدي إما إلى انهيار التجربة الإصلاحية برمتها، أو إصابة النظام السياسي بالشلل، فهذه التعديلات التي عززت سلطة الملك، وقيدت سلطة مجلس النواب المنتخب، والتي كانت – كما ترى الباحثة - ضرورية، وذلك بعد دراسة تجربة 1973م، والتي كان أحد أهم أسباب انهيارها الصراع العميق بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية حينها.

ثانياً: سلطات الدولة الثلاث

حدد دستور ٢٠٠٢م أحكام الفصل بين السلطات المتمثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي كالآتي:

- **السلطة التشريعية (المجلس الوطني):**

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس الشورى ومجلس النواب م (٥١)

أولاً: مجلس النواب

يتألف مجلس النواب من أربعين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، ومدة العضوية في المجلس أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، ويشترط في عضو مجلس النواب أن يكون بحرينياً ومتمتعاً بكافة الحقوق المدنية والسياسية، وأن يكون أسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب، وان لا يقل سنه عن ٣٠ عاماً.

[١] الغتم وجلال، نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص١١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مجلس الشورى

يتألف مجلس الشورى من أربعين عضواً يعينون بأمر ملكي.(المادة٥٢) ومدة عضوية المجلس ٤ سنوات ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويته[١].ويشترط في عضو مجلس الشورى أن يكون بحرينياً ومتمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية (المادة٥٣)، وأن لا يقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية

ويلاحظ أن الدستور ربط بين مجلسي النواب والشورى من حيث عدد الأعضاء ٤٠ عضو لكل مجلس، كما أنه ساوى بينهما من حيث دورات الانعقاد، ومدة العضوية، ومشاركة المجلسين في العمل التشريعي.

ونص الدستور البحريني الصادر في ٢٠٠٢م على إنشاء مجلس الشورى، ويرى معارضو هذا المجلس أن المساواة التامة بين المجلسين في الاختصاص التشريعي وبعض الاختصاصات الرقابية تهدف إلى محاصرة مجلس النواب وشل عمله، وجعله مجرد من أي صلاحيات حقيقية قد تجعل منه الطرف الأهم في عملية صنع القرار، فيما يرى المؤيدون أن الهدف من إنشاء مجلس الشورى هو الاستفادة من الخبرة التي تميز أعضاءه، وأن المنطق يفرض أن يكون لهذا المجلس بعض الاختصاصات، وأن يكون هناك تعاون وتنسيق بين المجلسين، وأن هذا المجلس ضروري لأن التجربة التاريخية الديمقراطية الأولى أثبتت ضرورة وجود مجلس معين يمثل صمام الأمان ضد أي تطرف أو تشدد من قبل مجلس النواب حتى لا تتكرر تجربة١٩٧٣م.

ومن الصلاحيات التي منحت للملك فيما يتعلق بأعمال مجلسي النواب والشورى ما يلي:

١. حق الملك باقتراح القوانين، وتصديقها جعله يمثل طرفاً أساسياً في عملية صنع القرار، لا يمكن تجاهله.

٢. حق الملك في تعيين أعضاء مجلس الشورى هو صلاحية كاملة، وأيضاً حقه في تعيين رئيس لمجلس الشورى[٢].

٣. صلاحية الملك في مد الفصل التشريعي لمجلس النواب، عند الضرورة لمدة لا تزيد عن سنتين[٣]، كما أن للملك الحق في تأجيل إجراء انتخاب المجلس الجديد، إذا كانت هناك ظروف

[١] المادة (٥١) والمادة (٥٣) من دستور ٢٠٠٢م
[٢] المادة (٥٤) من دستور ٢٠٠٢م .
[٣] المادة (٨٥) من دستور ٢٠٠٢م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاهرة، يرى معها مجلس الوزراء إعادة المجلس المنحل ودعوته للانعقاد ويمارس كامل صلاحياته الدستورية[١].

ويتميز النظام السياسي في مملكة البحرين بشأن رئيس الوزراء أن الثقة لا تطرح به في مجلس النواب، وذلك وفقاً لنص المادة (٦٧) فقرة (أ)، ويستلزم أي تغيير للحكومة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني (أي النواب والشورى)، حيث نصت الفقرة (د) من المادة نفسها، أنه إذا أقر المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه، عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء، رفع الأمر إلى الملك للبت فيه، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء، وتعيين وزارة جديدة أو بحل المجلس[٢].

ومنحت المادة (٦٥) من الدستور مجلس النواب حق الاستجواب، ويجب أن يكون طلب الاستجواب موقعاً من خمسة نوابٍ على الأقل، ويوجه إلى الوزير عن الأمور الداخلة في اختصاص وزارته، ووفقاً للمادة (٦٦) فإنه يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزير، شرط أن يقر ذلك بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، وإذا أقر ذلك اعتبر الوزير معتزلاً لوزارته من تاريخ عدم الثقة ويجب أن يقدم استقالته فوراً[٣].
كما منحت المادة (٦٨) لأعضاء المجلسين حق إبداء رغبات بخصوص المسائل العامة، وعلى الحكومة توضيح الأسباب إذا تعذرت تلبية الرغبات، كما منحت المادة (٦٩) الحق للمجلس بتشكيل لجنة تحقيق، أو أن ينتدب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص الحكومة، ومنحت المادة (٩١) الحق لأعضاء المجلسين بالاستيضاح من رئيس الوزراء والوزراء حول الأمور الداخلة في اختصاص وزاراتهم.

ولكن المادة (٧٨) من الدستور قررت سلطة المجلس الوطني بخصوص القرارات المالية والاقتصادية إذا كانت ذات صفة عاجلة، ذلك أنه إذا لم تتمكن السلطة التشريعية من البت في هذه القوانين خلال فترة الانعقاد التشريعي، يجوز للملك أن يصدرها بمراسيم لها قوة القانون[٤].

- **السلطة التنفيذية:**

[١] المادة (٦٤) الفقرة (ب) و (ج) من دستور ٢٠٠٢م.
[٢] المادة (٦٧) الفقرة (د) ، دستور ٢٠٠٢
[٣] المادة (٦٥) و(٦٦)، دستور ٢٠٠٢
[٤] المادة (٧٨)، دستور ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واكبت السلطة التنفيذية التطور على صعيد السلطة التشريعية، حيث صدر المرسوم الملكي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢ بإعادة تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بعد أن تقدمت الوزارة السابقة باستقالتها في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٢م وقد ضمت ١٨ وزيراً فضلاً عن وجود مجلس وطني يراقب أعمال الحكومة استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلطات، وقد عرض رئيس الوزراء في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢م أمام المجلس الوطني برنامجاً مفصلاً لعمل الحكومة في المرحلة المقبلة يستند إلى مجموعة من السياسات والبرامج التي تعزز الأمن والاستقرار، وتحقق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وترتقي إلى بالمستوى المعيشي للمواطنين من خلال توفير المزيد من فرص العمل[1].

وقد دشن التغيير الوزاري الوزارة السادسة منذ الاستقلال، فالوزارة الأولى تكونت بعد عام ١٩٧١م عندما أعلنت دولة البحرين استقلالها واستمرت حتى عام ١٩٧٥م عندما حل المجلس الوطني وجاءت الوزارة الثانية التي استمرت مع تغييرات طفيفة حتى العام ١٩٩٥م، أما الوزارة الثالثة فقد أعلنت في يونيو ١٩٩٥م واستمرت حتى مايو ١٩٩٩م بعد تقلد ملك البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في مارس من ذلك العام حيث تشكلت الوزارة الرابعة، فيما أعلنت الوزارة الخامسة في إبريل واستمرت حتى نوفمبر ٢٠٠٢م.

وتتمثل السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء والوزراء، ويشترط فيمن يلي الوزارة أن يكون بحرينياً، وألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه السياسية والمدنية.ويؤدي رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام الملك، وقبل ممارسة صلاحياتهم اليمين. ومن مهام السلطة التنفيذية مجلس الوزراء رعاية مصالح الدولة، ورسم السياسات العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، والإشراف على سير العمل في الجهاز الحكومي.

ويرأس الملك جلسات مجلس الوزراء التي يحضرها، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أداء مهام المجلس وسير أعماله، ويقوم بتنفيذ قراراته وتحقيق التنسيق بين الوزارات المختلفة والتكامل بين أعمالها، وتكون مداولات مجلس الوزراء سرية، وتصدر قراراته بحضور أغلبية أعضائه وبموافقة أغلبية الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية ما لم تستقل، وترفع قرارات المجلس إلى الملك للتصديق عليها في الأحوال التي تقتضي صدور مرسوم بشأنها.

[1] وزارة الإعلام ، (٢٠٠٤)، ملك وخمس سنوات من الإنجازات، مرجع سابق، ص ص٥٨ - ٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **السلطة القضائية:**

كان إقرار التعديلات الدستورية في فبراير ٢٠٠٢م فيما يتعلق بالسلطة القضائية تطوراً نوعياً ملموساً، وقد عرض الدستور في الفصل الرابع للسلطة القضائية التي تتمثل في المحاكم على اختلاف درجاتها والنيابة العامة، وأوضحت المادة (١٠٥) فقرة (د) إنشاء مجلس أعلى للقضاء للإشراف على المحاكم[١].

وتناولت المادة (١٠٦) مسألة إنشاء محكمة دستورية تختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح، ورغم أن هذه المادة أكدت أن إقرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون أو لائحة، يعني اعتبار ذلك القانون أو اللائحة ملغي كأن لم يكن، إلا أن ممارسة المحكمة الدستورية لتلك الاختصاصات ستبقى مرهونة بمدى الاستقلال الذي يتمتع به القضاة، خصوصاً أن الملك هو من يرأس المجلس الأعلى للقضاء، وأن قضاة هذه المحكمة يعينون بأمر ملكي[٢].

[١] المادة (١٠٥)، دستور ٢٠٠٢

[٢] المادة (١٠٦)، دستور ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الإصلاح السياسي في البحرين والمرأة

يقتضي الإصلاح السياسي وبناء الدولة الاهتمام الكبير بشأن المرأة ودورها في هذا الإصلاح ومدى انعكاسه على المرأة وحقوقها وحريتها ودورها باعتبارها نصف المجتمع، وقد شهدت مملكة البحرين انفتاحاً كبيراً على مستوى الحقوق والواجبات ، حيث أن المرأة أصبحت من صنّاع القرار، وهي تشاطر الرجل في بناء الدولة على كل الأصعدة ، وقد وسعت الحكومة الدائرة التي كانت المرأة تشغلها حتى بلغ الأمر أن تكون نائبة في البرلمان، وأن تكون وزيرة وغيرها من مناصب رفيعة .

وسيلقي هذا الفصل نظرة على دور المرأة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مشاركة المرأة البحرينية في الحياة السياسية.

المبحث الثاني: مؤشرات مشاركة المرأة في ظل الإصلاح السياسي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مشاركة المرأة البحرينية في الحياة السياسية

المطلب الأول: التطور التاريخي للمرأة البحرينية

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار دليلاً على تطور المجتمع وعصريته، وقد عانت المرأة تاريخياً من التمييز وكانت الدول العربية والإسلامية من أكثر الدول تهميشاً للمرأة على مستوى المشاركة السياسية، وكان الموروث الاجتماعي والثقافي العامل الرئيسي في تسيير أوضاع المرأة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الإسلام قد أكد المساواة والعدالة بين البشر ذكوراً وإناثاً في قوله تعالى:{ ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وسئلوا الله من فضله إن الله كان بكل شئ عليما،}[1]، وعلى ضوء ذلك فإن المرأة عضو فاعل في المجتمع الإسلامي، وخاصة أن الشريعة الإسلامية أكدت على احترام كرامة الفرد والمساواة بين البشر وحثت على احترام كرامة المرأة بالذات بعد عصر الجاهلية الذي امتهن معظم حقوقها. لقد منحها الإسلام كامل أهليتها ووضح ما لها وما عليها من واجبات ، وأباح لها أن تنتخب وتُنتخب وأن تستشير وتُستشار وهذه الصورة واضحة في عضويتها لمجلس الشورى.

ومن الملاحظ أن العديد من الحكومات في منطقة الخليج العربي، أخذت تشرك المرأة في الحياة السياسية، وبالتحديد في البرلمانات ومواقع صنع القرار، وقد كانت المشاركة السياسية والانتخابية الأولى للمرأة البحرينية في عام ٢٠٠٢م والكويتية عام ٢٠٠٦م.

لقد شاركت المرأة البحرينية وأثبتت وجودها في المجتمع ورسخت حضورها في الحياة العامة سواء كان ذلك في مجالات العمل الحكومية كالتعليم أو العمل في القطاع الخاص أو العمل التطوعي من خلال تأسيس وتفعيل أنشطة الجمعيات النسائية ووصولاً إلى المشاركة السياسية[٢].

ولعل من أهم المميزات التي تميز بها المجتمع البحريني عن مجتمعات دول الخليج الأخرى إن المرأة البحرينية كانت قريبة على الدوام من الحراك الاجتماعي، وبات حضورها ملموساً في شتى المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

ويرجع الدور الرائد الذي قامت به المرأة البحرينية إلى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط، ففي إطار بيتها ساهمت المرأة اجتماعياً بتقديم المساعدة المادية والمعنوية فكانت مثالاً للتكافل الأسري، كما

---

[1] سورة النساء/ الآية (٣٢)

[2] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ساهمت اقتصاديا بمزاولة حرف يدوية عديدة بما دعم الاقتصاد الوطني، وساهمت أدبياً وثقافيا بمزاولة التدريس وتحفيظ القرآن هذا إلى جانب الدور الذي كانت تقوم به خلال فترات غياب الزوج في رحلات الغوص التي كانت تمتد شهوراً مما جعلها تتولى إدارة شئون الأسرة بكل تمكن واقتدار[١].

وعلى مستوى المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي أخذ يظهر تدريجيا دور المرأة البحرينية، فضمن جهود المستعمر البريطاني للتواصل مع المجتمع واحتواء طاقاته التي كشفها تنامي الحراك المجتمعي وتنوعه باتجاه التحديث، سعت الليدي بلجريف زوجة المستشار البريطاني ومديرة تعليم البنات في عام ١٩٥٣م إلى تأسيس نادي البحرين للسيدات الذي ضم ١٥ سيدة. وتركزت أنشطة النادي على الأعمال الخيرية وتعليم النساء بعض المهارات البيتية. لكن النادي الذي أغلق نتيجة رفض مجتمعي شبه عام كان خطوة ممهدة لتأسيس أول جمعية نسائية في البحرين في عام ١٩٥٥ هي "جمعية نهضة فتاة البحرين" التي أسستها (عائشة يتيم) إحدى عضوات النادي المذكور، وبتأسيس هذه الجمعية دخلت مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي مرحلة أكثر جدية واتساعا، فقد تلاها تأسيس "جمعية رعاية الطفل والأمومة" في عام ١٩٦١. وبجانب السيدة (عائشة يتيم) برزت من رائدات العمل النسائي التطوعي آنذاك الشيخة لولوة بنت محمد آل خليفة، والسيدتان سلوى العمران وفائقة المؤيد وغيرهن. وهكذا ولد العمل النسائي التطوعي على يد النخبة من نساء العائلة الحاكمة ونساء العائلات الموسرة، وكان طابعه الأساس العمل الخيري والرعائي إلى جانب عدد من الأنشطة في مجال التعليم والتنوير[٢].

وكانت أول بلدية قد أنشئت في البحرين عام ١٩١٩م وقدجرت أول انتخابات بلدية في عام ١٩٢٤م واستمرت حتى الخمسينيات حيث شاركت النساء فيها للمرة الأولى في الانتخابات البلدية كناخبات في عام ١٩٥٠م، وخطت البحرين خطوات نحو تأسيس الديمقراطية وترسيخ التطور السياسي الدستوري في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣م حتى أغسطس ١٩٧٥م. حين صدر دستور دولة البحرين ووضع موضع التنفيذ بعد إجراء انتخابات ١٩٧٣م لاختيار أعضاء المجلس الوطني.

---

[1] المجلس الأعلى للمرأة،(٢٠٠٧)، دراسة موجزة عن مسيرة المرأة البحرينية،ا لطبعة الثالثة،مملكة البحرين، الأمانة العامة للمجلس، ص ٢.

[2] مطر، فوزية،(٢٠٠٣)، المرأة البحرينية في الحراك المجتمعي ما قبل الاستقلال، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد ٦٠٠، ٢٣-٩-٢٠٠٣م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تكن المرأة البحرينية غائبة عن الحراك المجتمعي ما قبل الاستقلال في مختلف المجالات، بل ان مشاركتها كانت تتحول من محدودة إلى عامة شاملة في المنعطفات التاريخية لذلك الحراك مع ما يتسم به من تصاعد الحدث وسخونته واتساع المشاركة الشعبية العامة فيه، ولكن يجب عدم المغالاة في تقدير حجم تلك المشاركة، فالحضور النسائي في الحراك المجتمعي كان في الغالب مقتصرا على المشاركة النخبوية من المتعلمات والمثقفات ونساء العائلات البارزة والمتفتحة. وكانت المرأة آنذاك في الغالب حبيسة الأمية خاضعة للعادات والتقاليد التي لا تقر لها مشاركة حقيقية وفاعلة[1].

لقد تطورت قضايا المرأة وتبدلت، وكذلك مفهوم وضعها وأبعاد دورها، في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي، ففي كل حقبة من حقب التنمية المجتمعية، تتخذ شكلاً ومضموناً وأبعاداً تنسجم مع تلك المراحل والحقب المتباينة، وفي الوقت ذاته تختلف قضايا المرأة ودعواها في كل مرحلة زمنية نظرا للتباين السياسي والحضاري ومستوى التنمية[2].

ولا يخفى على احد الدور الكبير الذي مازالت تلعبه الجمعيات النسائية في المساهمة والمطالبة بتثبيت الحقوق المختلة للمرأة البحرينية على المستويات كافة، وتوجيه أنشطتها وفعالياتها لخدمة المرأة والأسرة وتوفير القنوات التدريبية لتطوير مهارات المرأة وقدرتها ومن ثم تمكينها وتأهيلها للحصول على أفضل الفرص الممكنة في المجتمع وخاصة بعد أن مكّنها الإصلاح السياسي من ممارسة أنشطتها بكل حرية وعدل.

ومع تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في مملكة البحرين في مارس ١٩٩٩م وفي العهد الإصلاحي كفل الدستور للمرأة التمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية، وكان اهتمام القيادة السياسية بالمرأة بصفة خاصة صريحاً وواضحاً، وقد مكنها ذلك من المشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية بالترشيح والتصويت.

لقد نصت المادة السابعة من الفصل الثاني من ميثاق العمل الوطني على أن يتمتع المواطنون رجالاً ونساءً، بحق المشاركة في الشئون العامة، وقد بدأ التمتع بالحقوق السياسية في البلاد بحق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون.

[1] مطر، فوزية،(٢٠٠٣)، مرجع سابق.
[2] المصدر نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هناك عدة إصلاحات متميزة جادة ساهمت فيها المرأة البحرينية بشكل كبير وفعال، ومن ابرز مساهمات المرأة البحرينية في المشروع الإصلاحي الذي أطلقه أمير البلاد:

أ- ميثاق العمل الوطني:

حرص أمير البلاد عندما صدر الأمر رقم (٣٦) و (٤٣) لسنة ٢٠٠٠م بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني، على أن تضم اللجنة العنصر النسائي، وكان لهم دوراً مميزاً في المناقشات وفي صياغة مواد الميثاق.

وعند الإعلان عن موعد الاستفتاء الشعبي على مشروع الميثاق أكد إعلان الدعوة على أن حق الاستفتاء للرجال والنساء البحرينيين البالغين ٢١ سنة ميلادية يوم الاستفتاء ١٤ فبراير ٢٠٠١م.

ولحرص المرأة البحرينية على تأكيد ممارستها حقها كان إقبال النساء كبيراً على مراكز الاستفتاء، وبلغت نسبة مشاركة النساء ٤٩% من إجمالي المشاركين في الاستفتاء مما يعكس التفاعل الإيجابي للمرأة البحرينية مع الدور الجديد في المرحلة الجديدة التي تخطوها التنمية السياسية بمملكة البحرين[١].

ب- **الانتخابات البلدية:**

رشحت ٣٤ امرأة بحرينية أنفسهن في الانتخابات البلدية التي جرت في التاسع من مايو٢٠٠٢م، وذلك لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البحرين، وقمن بنشاطات وفعاليات كبيرة جدا لإثبات وجودهن، ولكنهن جميعا أخفقن. وكانت آراء المرشحات تعكس الحرص الشديد على المشاركة السياسية دون الاهتمام بالفوز أو الخسارة.[٢]

ج- **الانتخابات البرلمانية:**

لم تتقاعس المراة البحرينية عن خوض الانتخابات النيابية، جراء ما لقينه في الانتخابات البلدية، حيث حثت قرينة ملك مملكة البحرين الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، النساء البحرينيات على إثبات استقلالية قرارهن عبر التصويت الحر في الانتخابات التشريعية التي ترشحت فيها ثماني نساء من أصل ١٩٠ مرشحا يتنافسون على ٤٠ مقعدا. والتي جرت في أكتوبر ٢٠٠٢م.

[1] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، مرجع سابق.
[2] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ساهمت المرأة البحرينية بشكل واضح في مسيرة المجتمع نحو الإصلاح، وكانت عضداً للرجل في المطالبة بالتغيير والإصلاح، واتسم الأسلوب النسائي بالتحضر وتحديد المطالب بدقة، وبالتالي كانت المرأة البحرينية مشاركاً أساسياً في الدفع باتجاه الإصلاح السياسي وذلك من أجل منح الشعب كاملاً الحق في المشاركة السياسية وليس للمرأة أو للرجل فقط.

المطلب الثاني:دور المرأة البحرينية في التنمية السياسية

أكد الدستور البحريني الصادر في ٢٠٠٢/٢/١٤م على عدم التفرقة على أساس الجنس، وعلى احترام حقوق المرأة على أساس متساوٍ مع الرجل، فنص في المادة الأولى، الفقرة (د) على أن: "للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح"[١] كما نصت المادة (١٨) من الباب الثالث على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة"[٢].

وأكدت المادة الخامسة من الدستور الفقرة (ب) أيضاً على أن "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة، وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية، والثقافية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية"[٣]، وقد أكد ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول منه والخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع، على المساواة بين أفراد المجتمع رجالاً ونساءً، فأكد أن "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات"[٤].

وفيما يتعلق بالقوانين التي تضمن المشاركة السياسية للمرأة، فقد أكد المرسوم بقانون رقم(١٤) لسنة(٢٠٠٢) على أنه يحق لجميع البحرينيين رجالاً ونساءً ممن تجاوزوا الواحدة والعشرين عاماً من أعمارهم التصويت في الانتخابات العامة[٥]، واستناداً إلى ذلك نلاحظ أن الدستور أولى اهتماما للمرأة البحرينية وحقها في المشاركة الفاعلة في عملية التنمية وخصوصاً المشاركة السياسية.

---

[١] المادة (١) الفقرة (د) من دستور ٢٠٠٢.
[٢] المادة (١٨) من دستور ٢٠٠٢.
[٣] المادة (٥)، فقرة (ب) من دستور ٢٠٠٢.
[٤] ميثاق العمل الوطني
[٥] مرسوم رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢، دائرة الشؤون القانونية، التشريعات،مملكة البحرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مفهوم السياسة ليس مجرد العمل في السلك السياسي والدبلوماسي، بل هو أوسع وأشمل من ذلك خاصة إذا ارتبط ذلك بالإسهام في التنمية، إذ انه يتسع ليشمل المشاركة في اتخاذ القرار في جميع المجالات وعلى المستويات كافة في أجهزة الدولة وسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، فالمشاركة السياسية هي نشاط المواطن للتأثير في الوعي السياسي بما في ذلك القرار وآلية تنفيذه وتقييم آثاره. وكثيرا ما حاولت المرأة دخول معترك الحياة السياسية مطالبة بجميع حقوقها كاملة غير منقوصة في جميع المجالات، لكي تكون عضوا فاعلاً ومشاركاً ايجابياً لدفع عجلة التنمية في المجتمع. وتتغير هذه المساهمات وتتبدل من حين إلى آخر حسب الظروف السياسية والمجتمعية، ودرجة انفتاحها وتطور مفهومها للمرأة والدور المنوط بها في كل مرحلة من مراحل الزمن، وهو دور لا يخلو من العقبات والصعاب في أحيان كثيرة[1].

فعلاقة المرأة بالسياسية تكون بتحديد مواقع المرأة في مراكز القيادة واتخاذ القرارعلى المستويات كافة، وتضم كذلك مشاركتها وانخراطها الفعلي في عمليات اتخاذ القرار كمواطنة تسعى للمشاركة وإبداء وجهة نظرها واحتياجاتها في العملية التنموية للمجتمع، ولتكون على وعي ومعرفة بمحتوى القرارات وآثارها عليها وعلى حياتها وأسرتها، لإن هناك الكثير من قضايا المرأة التي لا يستطيع الرجل مهما تعددت مواهبه وتنوعت ثقافته أن يضع لها الحلول اللازمة ويصف لها الدواء الناجع، فهي الأقدر علي فهم نفسها وتفهم نفسيتها وطبيعتها الأنثوية. وبناء على ذلك يمكن القول أن مصطلح " المرأة والسياسة " يتسع ليشمل بعدين أساسيين هما :

١- مساهمة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة بما في ذلك إسهامها في رسم السياسات الحكومية وإشغالها المراكز القيادية العامة، وكذلك مشاركتها في الحياة الديمقراطية وممارستها حقوقها وواجباتها في المسيرة الإصلاحية التي طرحها عاهل البلاد، وتعزيز دورها في التوعية بقضايا حقوق الإنسان والحريات وعضويتها في المنظمات والمؤسسات الفاعلة في هذه المجالات.
٢- مساهمة المرأة في اتخاذ القرار وكذلك عضويتها في المواقع التنفيذية والتخطيط لعملية التنمية في القطاعات الاقتصادية والهيئات الاجتماعية المسئولة عن العملية الإنمائية أي مشاركتها في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ومتابعتها.

لقد تطورت وتبدلت قضايا المرأة وكذلك مفهوم وضعها وأبعاد دورها، في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي، ففي كل حقبة من حقب التنمية المجتمعية، تتخذ شكلاً ومضموناً وأبعاداً تنسجم

[1] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع تلك المراحل والحقب المتباينة، وفي الوقت ذاته تختلف قضايا المرأة ودعواها في كل مرحلة زمنية نظرا للتباين السياسي والحضاري ومستوى التنمية[1]. وقد أثبتت المرأة البحرينية وجودها في المجتمع، ورسخت حضورها في الحياة العامة.

ويدل ذلك على مدى وعي المرأة بقضيتها وثقافتها السياسية، ويشار هنا إلى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية تلعب دوراً مهماً في تشكيل نظرة المرأة إلى ذاتها ودورها في المجتمع، بما يتلاءم وخصائص الثقافة السياسية في هذه المجتمعات، وقد أوضحت بعض الدراسات الميدانية التي أجريت في مجال التعرف على رؤية المرأة لدورها السياسي في المجتمعات الخليجية عموماً أن هناك درجة عالية من التوافق بين رؤية المرأة لذاتها ودورها وثقافة المجتمع سواء فيما يتعلق بدورها في المجتمع أو برؤيتها لحقوقها السياسية[2]، وهذا ما ظهر في البحرين من عدم ترشح عدد كبير من النساء في الانتخابات البلدية أو النيابية، ومن عدم إدلاء المرأة بصوتها للمرشحة رغم ارتفاع نسبة الترشيح بين النساء في انتخابات ٢٠٠٢م و٢٠٠٦م.

وقد أمتد دور المرأة ليشمل مختلف الوظائف بشتى مستوياتها حيث أثبتت المرأة البحرينية جدارتها وكفاءتها في تسيير العمل وتطويره أعلي المناصب الإدارية التي تبوأتها المرأة البحرينية:

- منصب أمين عام المجلس الأعلى للمرأة برتبة وزير في ٨ نوفمبر ٢٠٠١م فقد تبوأت المحامية لولوة العوضي هذا المنصب لتكون أول امرأة بحرينية وخليجية تعين برتبة وزير.
- منصب رئيس جامعة البحرين وقد تبوأت هذا المنصب الدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة في عام ٢٠٠٢.
- منصب سفير، حيث تم تعيين سفيرة لمملكة البحرين في الجمهورية الفرنسية هي الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة في عام ٢٠٠٢، وأول رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٦.
- منصب مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بدرجة وكيل وزارة وقد تولت هذا المنصب السيدة هالة محمد جابر الأنصاري في عام ٢٠٠٤.
- منصب وزير حيث تم تعيين الدكتورة ندى حفاظ وزيراً للصحة في ٢١أبريل ٢٠٠٤ وبذلك تكون أول امرأة بحرينية وعربية تعين وزيرا للصحة، وذلك بموجب مرسوم ملكي

[1] ورقة عمل حول دور المرأة في الحياة السياسية مقدمة للقاء البرلماني العربي الرابع للسكان والتنمية، الرباط خلال الفترة ٣-٥ ديسمبر ٢٠٠٣،الشعبة البرلمانية لمجلسي الشورى والنواب-مملكة البحرين

[2] سليمان، سماء، (٢٠٠٤)، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلباً ملحاً، في ملف المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، شؤون خليجية، العدد (٣٩)، ص ٧٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ الصادر بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠٠٤م وتم تعيينها بأمر ملكي عضوا في مجلس الشورى.

- منصب وزيرة التنمية الاجتماعية وقد تم تعيين الدكتورة فاطمة البلوشي وزيراً للتنمية الاجتماعية في يناير ٢٠٠٥ وذلك بموجب مرسوم ملكي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥.
- وتم تعيين ست عضوات في مجلس الشورى باعتباره احد مجلسي السلطة التشريعية.
- وتعيين خمس سيدات بمنصب وكيل وزارة مساعد في مجال الشئون الاجتماعية، الخدمة المدنية، شئون المرأة والإحصاء.
- وتعيين بيبي سيد شرف العلوي رئيسة للبعثة الدبلوماسية البحرينية لدى جمهورية الصين الشعبية.
- وتعيين الدكتورة ضحى إبراهيم الزياني عضوا بالمحكمة الدستورية.

ويلاحظ من المعطيات السابقة تبوأ المرأة البحرينية أعلى المناصب الإدارية في الكثير من الوزارات والمؤسسات، وبذلك اقتربت المرأة تدريجياً من حدود التعادل مع الرجل ولكن يزال تمثيل المرأة في المناصب القيادية بشكل عام بعيداً عن درجة المساواة التامة بالرجل[١].

وتقديراً لتقدم وضع المرأة في البحرين تم اختيار البحرين مركزاً عربياً وإقليمياً لتنمية وتمكين المرأة العربية اقتصادياً ، كما منحت مؤسسة الطريق إلى السلام التابعة للفاتيكان في روما الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة الرئيسة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة جائزة طريق السلام التي تمنح لأول شخصية عربية إسلامية، وتم اختيار الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة الرئيسة التنفيذية لمؤسسة انجاز البحرين من قبل المنتدى العالمي الاقتصادي ضمن القيادات العالمية الشابة[٢].

وساهمت العولمة وما تضمنته من مفاهيم احترام حقوق الإنسان، والتصدي للنظم الاستبدادية، في دفع الدول نحو الاهتمام أكثر بقضية المشاركة السياسية للمرأة، ويمكن القول إن العوامل الدولية كانت الدافع الأقوى نحو اهتمام الحكومات الخليجية عموماً بقضية المشاركة السياسية للمرأة، أكثر من العوامل الداخلية.

---

[1] الجهاز البحرين المركزي للمعلومات و الاسكوا، (٢٠٠٦)، المرأة والرجل في مملكة البحرين (صورة إحصائية)، الطبعة الأولى، مملكة البحرين، الجهاز المركزي للمعلومات، ص ٧٨.

[2] الحسن، عمر – نقوشة ، رفعت ومجموعة من الباحثين (٢٠٠٨)، مملكة البحرين(٢٠٠٧-٢٠٠٨) وبناء الدولة العصرية، ط(١): مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص ٣٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مؤشرات مشاركة المرأة البحرينية في ظل الإصلاح السياسي

المطلب الأول: المجلس الأعلى للمرأة

انشئ المجلس الأعلى للمرأة في الثاني و العشرين من شهر أغسطس ٢٠٠١ م بموجب الأمر رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١م باعتباره المؤسسة الرسمية المعنية بشئون المرأة في مملكة البحرين، وجاء هذا الأمر ليمثل نقلة حضارية متميزة في تاريخ ومسيرة العمل النسائي، ويعبر عن ثقة القيادة السياسية بدور المرأة الفاعل والإيجابي في بناء نهضة المملكة، ويستمد المجلس الأعلى أهميته من دلالة تبعيته لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ورئاسته من قبل صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينه جلالة ملك البلاد، وحيث يعتبر بمثابة المرجعية الرسمية التي تعني بشؤون المرأة البحرينية وزيادة تمكينها وتعزيز دورها في عملية التنمية.

ويتكون المجلس الأعلى للمرأة من ١٦ عضواً من الشخصيات النسائية العامة وذوات الخبرة في شؤون المرأة، ويمارس اختصاصاته من خلال عدد من اللجان الدائمة التي يتولى أمانة كل لجنة منها احد أعضاء المجلس، وهذه اللجان هي : لجنة التعليم والتدريب، ولجنة البحوث والدراسات ، ولجنة الصحة والسكان والبيئة، ولجنة الثقافة والإعلام، اللجنة الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللجنة القانونية، ولجنة المشاركة السياسية، ولجنة المنظمات غير الحكومية، ولجنة العلاقات الخارجية[١].

ويركز المجلس الأعلى للمرأة على الأهداف التالية[٢]:

١. اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية.
٢. تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها.
٣. وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة، و حل المشكلات التي تواجهها في المجالات كافة.
٤. تفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني و دستور مملكة البحرين فيما يتعلق بالمرأة.
٥. متابعة وتقييم تنفيذ السياسة العامة في مجال المرأة، والتقدم بما يكون لدى المجلس من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن.
٦. تقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بها قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة.
٧. تمثيل المرأة البحرينية في المحافل والمنظمات العربية والدولية المعنية بشؤون المرأة.
٨. إنشاء مركز توثيق لجمع البيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، وإجراء المسوح والدراسات في هذا المجال، وعقد المؤتمرات الندوات وحلقات النقاش لبحث الموضوعات الخاصة بالمرأة.
٩. توعية المجتمع بدور المرأة و بحقوقها وواجباتها من خلال إصدار المطبوعات و النشرات ذات العلاقة بأهداف المجلس و اختصاصاته.

وأستطاع المجلس أن يحقق بعضاً من أهدافه، ومن أهمها الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، وأهم ما جاء في الإستراتيجية أنها تقوم على إيمان الفرد امرأة ورجلاً ببناء الدولة ونموها وتطورها، وأن كيان الدولة وأجهزتها ومؤسساتها تقوم على مبدأ بناء الأساس لكل أنشطة الدولة

[1] وزارة الإعلام،(٢٠٠٤)، ملك وخمس سنوات من الانجازات (١٩٩٩-٢٠٠٤)، مرجع سابق ، ص ٣٠٣
[2] وزارة الإعلام،(٢٠٠٣)، أحداث و انجازات ، مرجع سابق، ص ص ١٢٥-١٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعطائه، وأن هناك علاقة متبادلة بين الفرد والدولة، فالدولة تبني الفرد وترعاه والفرد بعطائه يبني القوة والديمومة للدولة، وعليه فأن المجلس الأعلى للمرأة سيتكاتف مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للنهوض بالمرأة البحرينية بناءً وإعدادا وعطاءً للوصول بها إلى مستوى المشاركة لتأخذ دورها شريكة للرجل في تحقيق الهدف الأسمى وهو بناء مملكة البحرين ونماؤها المطرد[١].

وتتمثل القيم التي تدعو إليها الإستراتيجية في العدل والمساواة في التعامل، والشفافية والوضوح في الغايات، المصداقية في الأهداف والتعاون في الشراكة، والدقة في الأداء، والكفاءة والفاعلية في التنفيذ، والإبداع في العمل وقد اتخذت الإستراتيجية رؤية بعنوان " المرأة شريك جدير في بناء الدولة ونموها وتنطلق الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية التي وضعها المجلس من سبعة محاور، يتمثل أولها باتخاذ القرار الذي يهدف إلى إيصال المرأة إلى المناصب القيادية في الدولة و القطاع الخاص،و مؤسسات المجتمع المدني. كما يسعى إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في السلطات الثلاث.[٢]

ومن أهم البرامج التي يتحمل المجلس الأعلى للمرأة مسؤوليتها هو برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية الذي يهدف الى تحقيق مشاركة فعالة للمرأة في مسيرة التنمية الوطنية. وإيصال المرأة البحرينية إلى المجالس البلدية و المجلس النيابي، وتغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع من خلال التعاون والمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات الدولية ذات العلاقة، وتأهيل المرأة بالمعرفة والمهارات اللازمة لخوض تجربة الانتخابات و المشاركة السياسية، وتشجيع المرأة على الترشيح للمجالس البلدية والنيابية من أجل مجتمع متساو ديمقراطي، والعمل على حشد ودعم طاقات المجتمع جميعها من أجل مستقبل أفضل.

كما أكدت الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة ضرورة خلق فرص عمل جديدة لتنويع آفاق الاستثمار أمام المرأة ورفع مستوى دخلها، وكان لها الدور الأكبر في

[1] الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للمرأة على الرابط www.scw.gov.bh
[22] الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للمرأة ، مرجع سابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطور الواضح الذي يشهده العمل النسائي في مملكة البحرين من خلال دعمها المتواصل لجميع الجهود الرامية إلى تمكين المرأة في عملية التنمية[١]

المطلب الثاني: التحديات والمعوقات التي واجهت المرأة البحرينية في الحياة السياسية

لا يعني دخول المرأة ورغبتها في المشاركة السياسية والوصول إلى مراكز المسؤولية وصنع القرار عدم وجود عقبات تعترض طريقها، وأهمها الموروث الثقافي الاجتماعي المتأصل في المجتمع: والذي يرى في حرمان المرأة من ممارسة حقوقها السياسية أمراً طبيعياً. وهذا قد يفسر إلى حد كبير غياب المرأة حتى الآن عن مراكز صنع القرار والسلطة التنفيذية.

ورغم ما توفر للمرأة اليوم من إرادة سياسية ونصوص قانونية تدعم مشاركتها في الحياة السياسية و استحقاقها للمناصب القيادية، فإن تغيير المواقف و العقليات السائدة تحتاج إلى وقت و جهد كبيرين. و لعل الإشكالية المهمة في هذا الموضوع هي أن عدداً كبيراً من النساء يتبنى رأياً مناقضاً لدعوات المشاركة، وقد أثبتت التجارب في بعض البلدان أن المرأة تحجم عن التصويت للمرأة لقناعة راسخة في ذهنها بعدم أهلية المرأة للقيام بهذه المهمة، وليس من منطلق موضوعي يتعلق بالمرشحة ذاتها[٢].

و تتفق هذه النظرة السائدة مع التفسيرات و التأويلات لأحكام الشريعة الإسلامية التي من شأنها أن تضع قيوداً على تقبل المجتمع لمشاركة المرأة، ولا شك في أن هذه النظرة ذات علاقة جدلية بأنماط التنشئة الاجتماعية ونوعية التعليم الذي يوجه المرأة نحو ميادين معينة في التخصصات والوظائف. ولذلك فإن مسألة الحداثة وما تقتضيه من ممارسة عملية على جميع الأصعدة دون

[1] الجهاز البحرين المركزي للمعلومات و الاسكوا، (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص٧٨
[2] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني ، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استثناء، يحتم على المجتمع والمرأة بشكل خاص أن تخرج من النطاق التقليدي لذاتها و للقيم المجتمعية التي تحكمها[١].

فالقوانين والقرارات السياسية لا يمكن أن تغير من مفهوم ألذات أو من الموروث الثقافي، ما لم يكن أفراد المجتمع قادرين ومستعدين لهذا التحول في ذواتهم وفيما هو سائد من قيم تقليدية. ومن هنا تبدو الحاجة لتنقية شاملة للمناهج المدرسية من الشوائب والنصوص التي تكرس التمييز ضد المرأة، هناك ضرورة للارتقاء بالخطاب الإعلامي فيما يتعلق بالمرأة، والكف عن تقديمها في صورة نمطية لا تتفق بأي حال من الأحوال مع وضعها الحالي ومع ما حققته من مكاسب على الصعيد العملي والسياسي، ومع طموحاتها وتطلعاتها إلى مشاركة فعلية كاملة على جميع المستويات[٢].

وحصول المرأة على حقوقها السياسية ليس كافياً وحده لإدماجها بشكل كامل في العمل السياسي، فالمرأة التي تعاني من غياب قانون للأحوال الشخصية ينصفها و يعيد لها كرامتها بحيث لا تضطر للدوران في أروقة المحاكم بحثاً عن العدالة، هذه المرأة لا يهمها كثيراً أن تشارك في المجال السياسي لأنها منشغلة بهمها الشخصي و بتعسف القوانين ضدها، كما أن التطبيق الخاطئ لبعض القوانين كقانون العمل، وضع أمام المرأة عقبات كثيرة للترقي و اكتساب الخبرة التي من شأنها أن ترفع من ثقتها بذاتها وقدراتها وتعطيها من القوة ما يجعلها مقدمة و قادرة على خوض التجربة. فمما لا شك فيه أن وصول المرأة إلى مراكز وظيفية متقدمة من شأنه أن يبرز كفاءتها، ويعزز مكانتها، ويقوي من نظرتها لذاتها.

ويعتبر غياب الآليات و البرامج الواضحة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وحصولها على حقوقها السياسية بشكل مفاجئ و سريع رغم مسيرة المرأة الطويلة، وسعيها الدءوب للوصول إلى هذه المرحلة. إلا أن التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام في غمرة انشغالها بمطالبها، لم تضع اعتباراً لتهيئة الأرضية المناسبة للتطبيق العملي، ولم تحسب حساباً للفجوة القائمة بين التشريع و التطبيق على أرض الواقع[٣].

---

[1] ورقة عمل حول دور المرأة في الحياة السياسية ، مرجع سابق.
[2] ورقة عمل حول دور المرأة في الحياة السياسية مقدمة للقاء البرلماني العربي الرابع للسكان والتنمية، مرجع سابق.
[3] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب ، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المؤمل أن تذلل هذه المشكلة من خلال إشهار لجنة السعي لدعم المرأة البحرينية سياسيا، والهدف من تأسيسها هو إعداد اطر نسائية بمهارات عالية في العمل النقابي والتشريعي بحيث يتم تأهيلهن للتعامل مع الحملات الانتخابية، ودخول المجالس المنتخبة سواء البلدية أم البرلمانية أم مؤسسات المجتمع المدني. كما تهدف أيضا إلى السعي لتنشيط وتفعيل المشاركة النسائية في العمل السياسي والشأن العام عبر استقطاب عناصر نسائية من مختلف التيارات والتوجهات السياسية والأصول المهنية والفئات العمرية من مناطق ومحافظات المملكة كافة من أجل تنمية قدراتهن تضع آليات وبرامج واضحة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية[١].

ولغياب الوعي الديمقراطي في هذه التجربة رغم أنها ليست جديدة على البحرين إذ سبقتها تجربة أخرى عام ١٩٧٤ لم تستمر طويلاً، ففترة ٢٩ عاماً من غياب الديمقراطية، أفرزت جيلاً كاملاً لم يعش جواً ديمقراطياً ولم يتسنّ له أن يمارس التجربة، بل على العكس، فإن فترة الاحتقان السياسي التي مرت بها البلاد ومشكلات البطالة وعدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمل وغيرها ساعدت على تنشئة جيل حانق متمرد على كل ما يمت إلى السلطة بصلة، ولذا فإن هذا الانتقال السريع و الكبير إلى مرحلة الديمقراطية يتطلب بعض الوقت لإعادة بناء جسور الثقة، كما يحتاج إلى كثير من الجهد من مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي بأهمية وأساليب الممارسة الديمقراطية المبنية على الحوار واحترام الرأي الآخر. ذلك أن هناك فهماً سائداً بين شريحة كبيرة من الشباب بأن الديمقراطية تعني البرلمان والانتخابات فقط، وما عدا إنما هو ممارسات خاصة لا علاقة لها بالديمقراطية.[٢]

ومع نظرة المرأة السلبية إلى ذاتها و إحجامها عن المشاركة في الحياة السياسية: رغم ما يبدو من إقبال الكثير من النساء على الانخراط في الجمعيات السياسية و النشاط السياسي الدائر في البلاد، ما زالت هناك فئة يطلق عليها "الأغلبية الصامتة"، وهذه الأغلبية ما زالت تنظر إلى التجربة بحذر وتوجس و ريبة، وهذه الفئة الصامتة لم يحسب لها حساب في غمرة انشغال المنظمات المدنية بتحضير نفسها لخوض التجربة الانتخابية، ولم توضع برامج أو آليات للوصول إليها وإخراجها من قوقعتها و عزلتها.

[1] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب ، مرجع سابق.
[2] ورقة عمل حول دور المرأة في الحياة السياسية، مرجع سابق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشار هنا إلى أن الجمعيات الدينية ربما كانت أكثر المنظمات نشاطاً ووعياً بهذه المسألة، كما أن عملها يتميز في أحيان كثيرة بالهدوء و التأني. ومن هنا فإن المنظمات النسائية و الليبرالية مطالبة هي الأخرى بالانتباه إلى هذه المسألة وإيلائها ما تستحقه من اهتمام. إن عقوداً طويلة من التنشئة والممارسات القائمة على عزل المرأة و رسم الأدوار التقليدية لها، وحرمانها في أحيان كثيرة من إبراز قدراتها وكفاءتها و التمييز الذي يمارس ضدها في التربية والتعليم والعمل، رسخ لدى أعداد كبيرة من النساء إحساساً بالدونية وعدم الثقة بالنفس، وقناعة راسخة بالدور المرسوم لهن، وهذه مسألة تشكل معضلة لا بد من التصدي لها، ليس بالقوانين، وإنما بالتوعية وبالتغيير الشامل في أساليب التنشئة و التربية والتعليم و في الخطاب الإعلامي إنها تتطلب حملات مكثفة لا تقوم على القرارات السياسية بل على جهد دءوب وصادق من قبل المؤسسات الأهلية والرسمية على حد سواء.[١]

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الكثيرات و الكثيرين أيضاً سيحجمون عن خوض الانتخابات لعدم القدرة على مواجهة متطلباتها المالية. ومن هنا فإن تكاتف النساء وتنسيق جهود المنظمات النسائية و احتضانها للكفاءات من شأنه أن يساهم في تذليل هذه العقبة، ويشجع المرأة على خوض التجربة بثقة و ثبات.

[1] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
تقييم عملية الإصلاح السياسي في البحرين
"رؤية مستقبلية"

لمعرفة دلائل نجاح تجربة حديثة في المجتمع لا بد أولاً من التعرف على حراكه السياسي والمجتمعي، ورصد نتائجه، وذلك للتمكن من تقييمه والتعرف على مدى إيجابياته وسلبياته، إذ نحن بحاجة لإحصاء بعض التعديلات والتغييرات التي تعنى بالإصلاح السياسي خصوصاً التعديلات الرئيسة صاحبة الدور البارز في إنجاح هذا المشروع الإصلاحي ، ومن هنا سيهتم هذا الفصل من الدراسة بسرد بعض الإصلاحات والتحسينات السياسية العامة ودعمها بالأرقام والمستندات الدالة على ذلك .

ويهدف هذا الفصل إلى تقييم عملية الإصلاح السياسي في البحرين، من خلال:

١. المبحث الأول : تحديد انجازات مملكة البحرين في ظل المشروع الإصلاحي
٢. المبحث الثاني: رؤية مستقبلية من خلال أبراز التحديات والمعوقات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تحديد انجازات مملكة البحرين في ظل المشروع الإصلاحي

المطلب الأول: إنجازات مملكة البحرين على الصعيد المحلي

يؤكد تتبع التطورات الإصلاحية آنفة الذكر تؤكد على أن للتغيير سماته الخاصة وفلسفته التي تبدو في عدد من المعاني أهمها ديمومة التغيير، فالشعوب الحية لا تتوقف عن التطور لأن الزمن لا يتوقف عن المضي إلى الأمام، وإذ كان تعبير الملك واضحاً في هذا الصدد عندما قال: إن التغيير هو سنة الحياة والسنن لا تتوقف فهي تدور مع الزمن وتقارب خطوات التغيير وتتابعها بحيث تبدو عملية مستمرة وسلسلة متصلة الحلقات وشاملة، فالتغييرلا يركز على جانب واحد مع تجاهل الأخرى، فهو تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي ونظرة على الخطوات التي تم اتخاذها والتي تؤكد ذلك سواء فيما يتعلق بمجلس الشورى أو الانتخابات البلدية أو حقوق الإنسان.

والتغيير في البحرين هو تغيير نوعي ترى القيادة البحرينية أن الظروف مهيأة لنجاحه وتحقيقه لأهدافه التي تتسم بأنها طويلة المدى وإستراتيجية، إذ أن التغيير يقوم على المبادرة وليس ردة الفعل، ولهذا تجيء خطواته المتتابعة والجريئة في ظل إشادات دولية وإقليمية عديدة، وقد سجلت هذه الاشادات في مجالات التطور السياسي والاقتصادي.وأكدت أن التغيير قام على خطوات بحرينية خالصة نبعت من ظروف البحرين ومتطلباتها[١].

وما يدعو إلى التفاؤل بمستقبل هذه التجربة الديمقراطية الواعدة أن النظام السياسي نفسه يقود مشروع الإصلاح باقتناع وإيمان كبيرين بضرورة أن يكون الإصلاح شاملاً،وان تنعكس آثاره الإيجابية على المواطنين كافة ليحصدوا ثماره المختلفة في تحسين مستوى معيشتهم وتطوير نوعية الحياة التي يعيشونها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتكون مملكة البحرين بعد انتهاء التجربة الانتخابية واختيار أعضاء البرلمان الجديد بمجلسيه المنتخب والمعين قد بدأت مرحلة سياسية جديدة تستند إلى مبدأ المشاركة السياسية في الحياة السياسية وصنع القرار، والإيمان بالخيار الديمقراطي سبيلا لصياغة المستقبل، وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية، وهو تطور تاريخي سيكفل للبحرين أن تقدم نموذجا يحتذى في المنطقة

[١] وزارة الإعلام ، (٢٠٠٠)، الأحداث والانجازات والتنمية في الدولة، ط(٢)، المنامة، مملكة البحرين: المطبعة الحكومية، ص ص ٤-٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية في تبني الديمقراطية والشفافية سبيلا لتدعيم الاستقرار السياسي والانطلاق بخطى متناغمة في دروب النهوض الاقتصادي والحضاري[1].

ويمكن تحديد هذه الإنجازات فيما يلي:

١- إصدار دستور جديد، في ٢٠٠٢/٢/١٤م، تضمن العديد من الضمانات لحقوق الإنسان والحريات العامة، والأخذ بنظام المجلسين في السلطة التشريعية، وإقرار حق النساء في المشاركة السياسية من انتخاب وترشيح، وإنشاء محكمة دستورية عليا للرقابة على دستورية القوانين.

٢- إصدار قانون جديد للبلديات، ونظام الانتخابات البلدية في ٢٠٠١/١٢/١م، وإنشاء مجالس بلدية متعددة، بدلاً من مجلس بلدي مركزي، وأتاح إشراك النساء في التصويت والترشيح، وأقر مشاركة المجالس البلدية مع المؤسسات الحكومية في اقتراح قوانين، وتحديد أولوية مشروعاتها، وبحث تظلمات وشكاوى المواطنين.

٣- إقرار عدة قوانين وإجراءات لتعزيز السلطة القضائية، وهي:

- إلغاء محكمة أمن الدولة (٢٠٠١م).
- تشكيل مجلس أعلى للقضاء (٢٠٠٠م)
- افتتاح المحكمة الدستورية العليا (٢٠٠٥م).

٤- تعزيز مبدأ المساواة بين النساء والرجال، وتشمل:

- إقرار حق النساء في المشاركة السياسية.
- إتاحة حق النساء في تولي الوظائف العليا.
- إلغاء المادة (١٣) من قانون الجوازات لإلغاء شرط موافقة الزوج على حصول المواطنة البحرينية على جواز سفر.

٥- السماح لأول مرة بتأسيس صحف وإذاعات وفضائية خاصة -وفعلاً صدرت صحيفة "الوسط"، وهي صحيفة مستقلة في سنة ٢٠٠٢م- وإنشاء جمعية للدفاع عن حقوق الصحفيين وحرياتهم (٢٠٠٠م)، وموافقة وزارة الإعلام مطلع عام ٢٠٠٢م على تحويلها إلى نقابة.

٦- حصول كثيرين من الأشخاص على الجنسية البحرينية، وتسهيل عملية عودة الأشخاص المقيمين في الخارج من الذين لهم أقارب يحملون الجنسية البحرينية.

٧- إصدار قانون للنقابات العمالية رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢م، يسمح بالإضراب كوسيلة مشروعة للدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، وفقاً لضوابط أوردها القانون، وتأسيس اتحاد عام لنقابات

[1] جلال، ٢٠٠٧، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص ٩٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمال البحرين في ٢٠٠٤/١/١٢م، كتنظيم جامع للنقابات كافة على مستوى البحرين، وتم انتخاب ممثلي (٤٠)نقابة عمالية للأمانة العامة للاتحاد في انتخابات المؤتمر التأسيسي للاتحاد في ١٢/كانون الثاني/ ٢٠٠٤م[١].

٨- أقر البرلمان في ٢٠٠٦/٣/٢٢م قانوناً جديداً لسوق العمل، يخفف من القيود التي يفرضها نظام الكفيل على العامل الأجنبي، إذ سمح للعامل الأجنبي أن يغادر مكان عمله وينتقل إلى مكان آخر دون الرجوع إلى رب العمل الأصلي، شريطة أن يكون قد أنهى مدة العمل في المنشأة التي كان يعمل فيها بحيث يتم تحديد هذه المدة الزمنية في بداية التعاقد بين الطرفين[٢].

٩- تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير منذ الموافقة على ميثاق العمل الوطني ٢٠٠١م، وصدور الدستور في ٢٠٠٢م، فقد تأسس في صيف ٢٠٠١م الاتحاد النسائي البحريني، وجمعية البحرين النسائية، وأعلنت وزارة العمل البحرينية أنه خلال عام٢٠٠٢م تم تأسيس ٦٥جمعية أهلية، منها (١١) جمعية سياسية و(١٣) جمعية للمهن الحرة، ومع نهاية ٢٠٠٣م تم تسجيل (٣٠٠) منظمة غير حكومية في البحرين[٣].

١٠-إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية في ٢٠٠٦/١١/٢٥م، وقد تنافس فيها (٢٢٠) مرشحاً بينهم (١٨) سيدة، وشهدت هذه الانتخابات إقبالاً كبيراً على المشاركة فيها بالمقارنة بانتخابات ٢٠٠٢م، حيث لم تقاطعها الجمعيات السياسية التي سبق لها أن قاطعت انتخابات ٢٠٠٢م وبلغت نسبة المشاركة (٧٣%)، وانتخابات الإعادة(٦٩%)، مقابل (٤٣%) في انتخابات٢٠٠٢م، وأسفرت الانتخابات عن فوز الموالاة بـ ٢٢مقعداً، مقابل (١٨) مقعداً للمعارضة، مما يتيح معارضة قوية تختلف عن سابقتها في المجلس السابق ٢٠٠٢م، أما تمثيل المرأة، فقد فازت مرشحة واحدة بالتزكية في إحدى الدوائر، لكن لم تنجح أي مرشحة بالانتخاب، وهو ما حدث أيضاً في انتخابات عام ٢٠٠٢م.

١١- أصدر ملك البحرين مرسوماً في ٢٠٠٦/١٢/٥م بتشكيل مجلس الشورى المعين، وشملت التشكيلة تجديد عضوية (٢٤)عضواً من أعضاء المجلس السابق، وتعيين (١٦)عضواً جديداً للمرة

---

[١] إنجازات على طريق الحكم الرشيد، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البحرين، حقوق الإنسان، على الرابط:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/humanrights.asp?cid=3 22-2-2008

[٢] المصدر نفسه.

[٣] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البحرين، المجتمع المدني، على الرابط:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/civil.asp?cid=3 22-2-2008

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولى من بينهم رئيس المجلس، وزاد تمثيل المرأة من(٦) نساء في المجلس السابق إلى (١٠) نساء في التشكيل الجديد.

١٢-أما الحكومة ومؤيدوها فيرون أن البحرين نجحت في تنويع اقتصادها فيما كان يعتمد على النفط كأكبر مصدر للدخل في الميزانية، إذ تراجع النفط كقطاع مساهم في الاقتصاد من ٣٥% عام٢٠٠١م إلى ١٨.٣% عام٢٠٠٣/٢٠٠٢م لصالح قطاعي الخدمات ١٩.٣% والصناعات التحويلية ١٢% والنشاط العقاري ٩.١%[١]، كما ترى الحكومة ومؤيدوها أن الكثير من رموز المعارضة يطرحون شعارات وأفكاراً لا تتماشى مع طبيعة التغيير في البحرين، ولا مع التغيرات في العلاقات الدولية[٢].

١٣-ورغم تصريحات المعارضة لا ينكر أن الحكومة البحرينية تقوم بإجراءات مهمة على صعيد حل المشكلات الاقتصادية منها مبادرات الملك حمد المختلفة التي تهدف إلى تخفيف حدة الفقر والبطالة، وإجراءات الحكومة التي تهدف إلى بحرنة عدد من الوظائف ومساعدة الشباب في البحث عن الوظائف وإعادة تدريبهم وتأهيلهم، لكن هذه الإجراءات لا تعتبر كافية، وكذلك فإن على المعارضة أن تقوم بتقديم حلول واضحة ضمن سياسات ممكنة التنفيذ، وأن تتعاون مع الحكومة في ذلك، إذ لا يكفي مجرد طرح الآراء والتذمر وإعطاء كلام عام دون التعاون ضمن سياسة وطنية شاملة لمعالجة المشكلات.

المطلب الثاني: إنجازات مملكة البحرين على الصعيد الدولي في ظل مشروع الملك الإصلاحي

[١] صحيفة الأيام الاقتصادية ٢٠٠٤/٣/٣م، ص٦.
[٢] جلال، (٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص١٤٤-١٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. انضمت البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في٢٠٠٢م - مع التحفظ على المواد (٢، ٩-فـ٢، ١٥-فـ٤، ١٦، ٢٩-فـ١)- كما انضمت إلى (بروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل) الخاصين باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية (٢٠٠٤م) كما انضمت البحرين إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في عام ٢٠٠٦م وبهذا تكون البحرين قد انضمت إلى خمس من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسة السبع المعنية بحقوق الإنسان.

٢. انضمت البحرين كذلك إلى أربع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان وهي:

٣. الاتفاقيتان المرقمتان (٢٩) و(١٠٥) المعنيتان بالقضاء على السخرة والعمل الإجباري (١٩٨١، ١٩٩٨ على التوالي).

٤. الاتفاقية رقم (١١١) بشأن منع التمييز في العمل وشغل الوظائف (٢٠٠٠).

٥. الاتفاقية رقم (١٨٢) المتعلقة بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال (٢٠٠١)[١]

٦. صادقت البحرين على "الميثاق العربي لحقوق الإنسان/ المعدل"، والذي اعتمدته القمة العربية في تونس في أيار ٢٠٠٤م، وأودعت وثائقه لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٢٠٠٦/٦/١٨م[٢].

٧. يتوافر في البحرين منذ عهد الإصلاح نمطان من مؤسسات حقوق الإنسان:

أ- الهياكل الحكومية، وأبرزها لجنة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وتقوم بتدريب وتثقيف الضباط على حقوق المواطن، وخصوصاً التعامل مع حالات القبض والتحقيق والسجن، وقد أثنت "الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان" على تعاونها معها بهدف تعزيز العمل بحقوق الإنسان ومنع الانتهاكات.

٨. ومن أبرز هذه الهياكل "المجلس الأعلى لحقوق المرأة" الذي أنشئ في ٢٠٠١/٨/٢٢م، من أجل النهوض بحقوق المرأة، وقد عزز الملك صلاحيات المجلس وقدراته في ٢٠٠٤/١١/٨م، بحيث يستطيع تقديم اقتراحاته لتعديل التشريعات، وإبداء الرأي في مشاريع القوانين المرتبطة بمركز المرأة قبل عرضها على الجهات المختصة، وإلزام الجهات الرسمية بأخذ رأي المجلس قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار يتعلق بالمرأة.

٩. الثاني: المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وأهمها:

---

[١] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البحرين، حقوق الإنسان، مرجع سابق.
[٢] المصدر نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ٢٠٠١م.
- مركز البحرين لحقوق الإنسان ٢٠٠١م.
- جمعية مراقبة حقوق الإنسان ٢٠٠٤م.
- جمعية حقوق الطفل ٢٠٠٤م.
- جمعية حماية العمال الوافدين ٢٠٠٤م.
- الجمعية البحرينية لمناهضة العنف الأسري ٢٠٠٥م[١].

١٠. تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير منذ الموافقة على ميثاق العمل الوطني ٢٠٠١م، وصدور الدستور في ٢٠٠٢م، فقد تأسس في صيف ٢٠٠١م الاتحاد النسائي البحريني، وجمعية البحرين النسائية، وأعلنت وزارة العمل البحرينية أنه خلال عام٢٠٠٢م تم تأسيس ٦٥جمعية أهلية، منها (١١) جمعية سياسية و(١٣) جمعية للمهن الحرة، ومع نهاية ٢٠٠٣م تم تسجيل (٣٠٠) منظمة غير حكومية في البحرين[٢].

١١. إصدار قانون مكافحة الرقابة، ويتكون هذا القانون من عشر مواد، عرفت المادة الأولى منه مفهوم الاتجار بالأشخاص، وهو يشمل تجنيد الشخص أو نقله أو إيوائه أو استقباله بغرض إساءة الاستغلال سواء عن طريق الإكراه أو التهديد أو الحيلة أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ، وتشمل إساءة الاستغلال استغلال ذلك الشخص في الدعارة أو الاعتداء الجنسي، أو العمل القسري أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء[٣].

١٢.وحددت المادة الثانية عقوبة الاتجار بالأشخاص وهي السجن والغرامة من٢٠٠٠ إلى١٠.٠٠٠دينار مع دفع المصاريف بما فيها إعادة المجني عليه إلى دولته، إذا كان أجنبياً[٤].

١٣.وحددت المادة (٤) الظروف المشددة لجريمة الاتجار بالبشر، وتشمل: ارتكاب الجريمة بواسطة جماعة إجرامية، إذا كان المجني عليه دون الخامسة عشرة، أو كان من ذوي الاحتياجات الخاصة، إذا كانت الجريمة ذات طابع غير وطني، أو كان الجاني من أصول المجني عليه أو من المتولين تربيته[٥].

١٤.ونصت المادة (٨) على تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص[٦].

---

[١] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البحرين، حقوق الإنسان، مرجع سابق.
[٢] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البحرين، المجتمع المدني، على الرابط:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/civil.asp?cid=3 22-2-2008
[٣] انظر تفاصيل القانون على موقع مركز أمان (المركز العربي للمعلومات حول العنف ضد المرأة):
www.amanjordan.orgg/a-news/wmview.php?ArtID=14234&page=1,2,3. 8/3/2008.
[٤] موقع مركز أمان (المركز العربي للمعلومات حول العنف ضد المرأة)، مرجع سابق.
[٥] المصدر نفسه.
[٦] المصدر نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: التحديات ونظرة إلى المستقبل

المطلب الأول :أهم التحديات التي واجهت المجتمع البحريني في العهد الإصلاحي

ساهمت التجربة البحرينية في مشروعها الإصلاحي في تحسين أوضاع البحرين بشكل أفضل بكثير مما كانت عليه قبل١٩٩٩م، ويمكن اعتبارها تجربة رائدة مبشرة يحتذي بها، ولكن يجب عدم الاكتفاء بذلك، أو السماح بهذا الإصلاح والتحديث بالتراجع تحت أي حجة، ولهذا ترى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحثة أن هناك تحديات ستفرض نفسها على هذه التجربة، بل وتهددها إن لم يسارع إلى حلها جذرياً، وهي[١]:

١. التحدي الذي تشكله فئة قدامى السياسيين الذين يشكلون عائقاً أمام تطور الإصلاح، بل قد يسعون إلى القضاء عليه والعودة بالأمور إلى عهدها السابق، تحت حجج أمنية، ذلك أن الإصلاح أدى إلى خسارتهم مكاسبهم وسلطتهم، وامتيازاتهم السابقة.
٢. الفساد، ويلاحظ أن مؤشرات ضبطه ما زالت تعطي نتائج سلبية، تؤكد وجود الفساد وانتشاره، واستغلال المنصب العام لغايات النفع الشخصي، مما يشكل معيقاً بارزاً أمام تطوير الإصلاح.
٣. قدرة النظام في مرحلة الإصلاح على تعميق مفهوم المواطنة والهوية، وهو الأمر الذي يستدعي تعزيز وتطوير دور المؤسسات التعليمية، وسيكون هذا التحدي هو المحك في نجاح تجربة الإصلاح والتحول والديمقراطي في البحرين.
٤. إن غرس مفهوم المواطنة في الشعب البحريني ينبغي أن تكون من أولويات برنامج التحديث السياسي والتطور الديمقراطي، لأنه سوف يساعد في تعزيز هذا البناء الديمقراطي متجنباً الآثار السلبية الواردة من خارج البلاد.
٥. ان من أهم واخطر التحديات التي تواجه المجتمع البحريني هو تحدي الطائفية، وهذا يقتضي إيجاد برنامج مطور وشامل ليحقق لنا انتماء المواطن بولائه للدولة بغض النظر عن انتمائه الطائفي، وتطوير كل من النظم التعليمية والإعلامية والقانونية والقضائية لتعكس وحدة الأمة، ومحاربة الطائفية، ناهيك عن تطوير الخطاب الديني للتركيز على الدور الايجابي وتعميق الولاء والتحاور مع الطوائف الأخرى و"رغم المشاكل والتحديات إلا أن ثمة دواعي للتفاؤل وهذا مرتبط بقيام كل طرف بتحمل مسؤوليته، فالبرلمان أخفق في إصدار أي تشريع، والمعارضة الشيعية برفضها المشاركة في العملية السياسية تتحمل جزءاً من المسؤولية".
٦. إن المشاركة السياسية تعتبر أيضا من التحديات التي يواجهها المجتمع البحريني ويعتمد أسلوب هذه المشاركة على التنشئة السياسية، وهو أن يصبح الفرد مواطناً صالحاً مشاركاً في القرار من خلال الأطر القانونية المعتمدة عبر التحرك السلمي الرافض للعنف والأساليب غير القانونية.[٢]

---

[1] جلال،(٢٠٠٧)، النظام السياسي في مملكةا لبحرين، مرجع سابق، ص ص ١٤٤-١٤٩.
[2] الغتم، محمد جاسم ،وجلال، محمد نعمان،(٢٠٠٣)، نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، الطبعة الأولى،المنامة، مركز الدراسات والبحوث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. التحديات الاجتماعية والمتمثلة في قضايا المرأة والشباب ودورهم في المجتمع، وقضية كبار السن والمعوقين، بالإضافة إلى قضايا المخدرات والسكان وما تفرضه من تنظيم للأسرة، والحاجة إلى سياسة اجتماعية متطورة والتي تمثل أهم القضايا التي تتناولها الساحة الدولية.

٨. تحدي البطالة الذي يمثل بدوره أبعاداً اقتصادية واجتماعية وتأثيرها على الطائفية والتعامل معها مع مفهوم بحرنة الوظائف إلى جانب خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة

وسيشكل الفساد والتحدي الطائفي أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح، وسيقرران مصيرها المستقبلي إما نحو التطور والتعمق والتحول نحو الدولة الديمقراطية، أو ربما الانتكاسة ومواجهة مصير تجربة ١٩٧٣م.

المطلب الثاني: مؤشرات الإصلاح السياسي ونظرة إلى المستقبل

لا يعد الحكم الصالح مؤشراً كافياً ذلك أنه لا يتضمن تفاصيل الحقوق والحريات السياسية، ولذلك يجب قياس المشاركة السياسية - من خلال أربعة مؤشرات فرعية، هي: نوع الانتخابات، ومعدل المشاركة، وعدد ونوع الأحزاب السياسية، وحق تشكيل جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني[١].

[١] عبد الله، عبد الخالق، (٢٠٠٣). البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، السنة(٢٥)، العدد(٢٩٠)، ص١٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من دراسة حالة مملكة البحرين وجود مجلسين، الأول: مجلس النواب ونوعية المشاركة بالانتخاب، والثاني: مجلس الشورى ويتم بالتعيين.

جرى في البحرين استفتاء على الميثاق الوطني، ووصلت نسبة المشاركة إلى(٩٠%)، فيما وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية (٦١%) عام ٢٠٠٦م، كما بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية (٦٩%) عام ٢٠٠٦م، وهذا يوضح أن هناك تزايداً في المشاركة السياسية إذا ما قورنت بانتخابات ٢٠٠٢م التي لم تتعدَّ فيها النسبة (٥٨%) للانتخابات البرلمانية و(٥١%) للانتخابات البلدية، مما يشير إلى رغبة شعبية في ممارسة حق التصويت والانتخاب.

أما بخصوص الأحزاب السياسية فلا يوجد أحزاب سياسية في البحرين حتى الآن، وتشكيلها محظور، لكن توجد الجمعيات السياسية التي تمارس عمل الأحزاب السياسية.

ورغم أن البحرين سمحت بتشكيل النقابات العمالية، وأصدرت قانوناً يسمح بالإضراب كوسيلة مشروعة للمطالبة بالحقوق العمالية، إلا أن هذه النقابات مازالت في طور النشوء، وسيكون الحكم عليها بناء على مواقفها في المستقبل القريب. ويبلغ عدد الجمعيات في البحرين (١٨) جمعية سياسية، و(١٣) جمعية للمهن الحرة، وحوالي (٣٠٠) جمعية أهلية متعددة الاهتمامات، ويلاحظ أن البحرين مع الكويت من أكثر الدول في الخليج العربي حرية في تشكيل الجمعيات وخصوصاً ذات التوجهات السياسية أو المهنية.

مؤشر الإطار الدستوري والقانوني:

يوجد في البحرين دستور منذ ١٩٧٣م وهو الدستور الذي جمد العمل به حتى عام٢٠٠١م، عندما تمت المصادقة على ميثاق العمل الوطني، ثم أصدر دستور ٢٠٠٢م الدائم الذي تضمن تعديلات على دستور ١٩٧٣م، وهذا يعني أن وثيقة الدستور ٢٠٠٢م ووثيقة العمل الوطني تشكلان الإطار الدستوري لمملكة البحرين.

أما الإطار القانوني، فيقصد به عمق التزام الدول بحقوق الإنسان وحرياته عن طريق التوقيع على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وخصوصاً العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩٦٦م)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦م)، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (١٩٧٩م)، واتفاقية تكوين الجمعيات والنقابات (١٩٤٨م)[١].

ومن خلال دراسة وضع البحرين يتضح ما يلي:

١. صدقت البحرين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام١٩٩٠م واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام٢٠٠٢م، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام١٩٩٨م، واتفاقية حقوق الطفل في عام١٩٩٢م، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام٢٠٠٦م، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، كما انضمت إلى "البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل الخاصين باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية عام٢٠٠٤م[٢].

كما انضمت البحرين إلى أربع من اتفاقيات العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان وهي: الاتفاقيتان رقم (٢٩) و(١٠٥) المعنيتان بالقضاء على السخرة والعمل الإجباري (١٩٨١ ١٩٩٨)، والاتفاقية رقم (١١١) بشأن منع التمييز في العمل وشغل الوظائف (٢٠٠٠م) والاتفاقية رقم (١٨٢) المتعلقة بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال (٢٠٠٠م)[٣].

٢. لم تصدق البحرين حتى الآن على الاتفاقيات الدولية التالية الخاصة بحقوق الإنسان وهي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.
- ج.الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
- د.الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال والمهاجرين وأسرهم[٤].

٣. وقعت البحرين على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها لم تصدق عليه حتى الآن[١].

---

[١] عبد الله، (٢٠٠٣)، البعد السياسي للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص١٠٢.
[٢] موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان:
www.aohr.net/arabic/data/annual/2007/APENDIX.pdf. 2-3-2008
[٣] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البحرين، حقوق الإنسان، مرجع سابق.
[٤] موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح مما سبق أن البحرين في وضعٍ جيد حتى الآن في التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فقد صادقت على (١١) اتفاقية من أصل (١٦) اتفاقية، ولكن يجب ملاحظة أن هناك اتفاقيات مهمة يجب أن تصادق عليها البحرين من أجل تطوير الإطار القانوني لحقوق الإنسان وخصوصاً الحقوق السياسية، وحقوق العمال الوافدين، فهذه الحقوق باتت تستغل كحجة من قبل بعض الدول الكبرى من أجل الضغط على الدول الصغيرة، أو حتى التدخل في شؤونها الداخلية.

وقد حققت عملية الإصلاح إنجازات مهمة على طريق التحول الإصلاحي، لكن هذه المؤشرات ما زالت تؤكد أن هناك أموراً ما زالت لم تعالج جذرياً في عهد الإصلاح ويمكن حصر تلك القضايا التي يجب معالجتها مما يلي:

١. تطوير آليات ضبط ومكافحة الفساد، مثل الرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية، ديوان الرقابة المالية وضرورة إلحاقه بمجلس النواب، تطوير وتحسين فعالية القضاء.
٢. ومنح تراخيص إضافية للصحف وخصوصاً المعارضة، ومنح الجمعيات السياسية حق إصدار صحف ناطقة باسمها.
٣. توفير آليات أوسع وأفضل لمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة عن طريق الكوتا في المجالس البلدية ومجلس النواب.
٤. إيجاد حلول لبعض المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة، وهي المسئولة عن التظاهرات والتطورات التي تحدث من فترة لأخرى مما يساهم في انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي.

لقد أدت عملية الإصلاح السياسي إلى تحسين طفيف في مؤشر الحريات المدنية والسياسية، كما أدت إلى تحسن المشاركة السياسية، وهذا نقل البحرين إلى مصاف الدول شبه الحرة، ويعد هذا إنجازاً طيباً يجب المحافظة عليه وتطويره نحو الأفضل، ويكون ذلك بالإشارة إلى عدد من الثغرات الواجب إصلاحها:

١. توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات لتكون لمن أتم الثامنة عشرة من العمر وليس الحادية والعشرين.

---

[١] المصدر نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. محاورة المعارضة، ودراسة مطالبها، وتعميق فكرة الحوار والنقد البناء، كأساليب سلمية تغني عن التظاهر أو اللجوء للعنف.

الاستنتاجات والتوصيات

قامت المرحلة السياسية الجديدة في مملكة البحرين على صياغة الدستور بما يشكله من حالة متقدمة ومميزة في المنطقة، حيث تبني مبدأ المشاركة السياسية، وصنع القرار، والالتزام بالخيار الديمقراطي سبيلاً لبناء الوطن وأهدافه المستقبلية، وتوافق مع العوامل الداخلية ملبياً رغباتها وطموحها، وانسجم مع العوامل الخارجية، الدولية، في تبني عملية الإصلاح السياسي، لترسيخ توجه دولي عالمي في توطيد الديمقراطية واقع، ويتميز الدستور الجديد للمملكة بمفاهيم جديدة تسهم في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعمل على ودفعها إلى أن تأخذ دورها في المشاركة السياسية.

لقد بدأت انطلاقة الإصلاح السياسي في مملكة البحرين بالتوافق على مشروع ميثاق العمل الوطني وتعديل الدستور، وتمثلت ديناميكية هذا الإصلاح في مجالات كثيرة عرضتها هذه الدراسة، وهو الأمر الذي أدى إلى الاندفاع نحو العمل التطوعي بوعي، وبحرص على إذكاء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

روح المثابرة واليقظة واجتراح سبل التطور وآلياتها، وركيزة كل ذلك الثقة بالنفس لدى المواطن، وأصبحت المسيرة بشكل عام ذات أهداف كبيرة واضحة حققها الوعي بضرورة الإصلاح، والإيمان بتحقيق الحياة الفضلى، وذلك بإتباع ديناميكية تجمع قوى الوطن بكل فئاته من خلال عملية تنموية شاملة، يتواصل فيها الشعب والقيادة لإنقاذ المشروع الإصلاحي من العثرات، وترسيخ مفهوم الديمقراطية، والمضي بكل جدية في دعم المرأة وتمكينها سياسياً وتوسيع الآفاق في عالمها لتغدو مساهمة رئيسية في العملية الإصلاحية، وتأخذ دورها الفاعل في بناء المجتمع ومؤسساته. وكان منطلق ذلك كله هو أن المرأة نصف المجتمع، وأنها إنسان مؤهل مثل الرجل، تستطيع أن تقدم الكثير من أجل بناء وطنها، وتحقيق تقدمه وازدهاره.

وفي سبيل نجاح هذه الخطوة الأكثر أهمية من سواها، لأنها خطوة تبني عليها بقية الخطوات في مسيرة الوطن بعامة، فأنه ينبغي التأكيد في الشروع بإصلاح قطاع التعليم والعمل، حتى يمكن أن تتوافر إنسانية الإنسان للمرأة والرجل على حد سواء، فتطور البشرية معرفة وإرادة، بينت بكل جلاء ، أن الحرية تسري في روح المرأة والرجل كليهما، لأجل إنشاء حضارة يسيطر فيها الإنسان على نفسه وعلى عالمه، وتخلصه من العوز والفاقة وضمور الذات، وتبلغ به أسباب السعادة الروحية والمادية.

لقد بدأت مملكة البحرين مرحلة سياسية جديدة حيث شكل الدستور البحريني نقلة نوعية ديمقراطية مميزة في المنطقة ، تستند إلى مبدأ المشاركة السياسية في الحياة السياسية وصنع القرار، والإيمان بالخيار الديمقراطي سبيلا لصياغة المستقبل وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية، وهو تطور تاريخي سيكفل للبحرين أن تقدم نموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية في تبني الديمقراطية والشفافية سبيلاً لتدعيم الاستقرار السياسي والانطلاق بخطى متناغمة في دروب النهوض الاقتصادي والحضاري، ولعبت العوامل الداخلية الدور الأول في عملية الإصلاح وقد قام التغيير على خطوات بحرينية خالصة نابعة من ظروفها ومتطلباتها فضلاً على أنها جاءت في إطار التطور الطبيعي للدولة في مزيج من الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك لعبت العوامل الدولية الدور الرئيس الثاني في تبني عملية الإصلاح السياسي كونها ساهمت في خلق بيئة دولية بمفاهيم جديدة أصبحت معها مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان قضايا عالمية توجب التدخل أو حجة للتدخل، ولم تعد شؤوناً داخلية سيادية، ناهيك عن دور المرأة في المشاركة السياسية التي أولاها الدستور في أهمية خاصة لمسيرة التنمية في البحرين وأي محاولات تستهدف عرقلة مشاركة المرأة وإعادتها للوراء ستعيق ما يؤصل له مشروع الإصلاح والتحديث لبحرين القرن الحادي والعشرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تشكل المعارضة في النظام الديمقراطي حالة صحية، ففي البحرين تعتبر قوة سياسية مهمة لا يمكن إهمالها، حيث ساهمت ضغوط المعارضة وتحركاتها بتوعية المجتمع البحريني بحقوقه، مما ساهم في خلق وعي وطني كان له دور إيجابي في التأثير باتجاه تبنى الإصلاح والتحديث والمراقبة، وما زالت عملية الإصلاح بحاجة إلى تحسين أكبر، من أجل إحداث تطويرات تؤثر في جوهر ديناميكيات النظام السياسي.

ويجب أن لا يقف الإصلاح السياسي عند هذا الحد وأنما يجب أن يستمر من خلال الآلية الدستورية لتطوير هذا الإصلاح، وان يخضع للتحديث المستمر من اجل استيعاب كل المطالب المجتمعية والشعبية.

ويمكن القول أن مسيرة الإصلاح السياسي في البحرين كانت مسيرة إصلاحية واعدة، بدأت بخطى واثقة أو تمكنت خلال فترة قصيرة رغم الصعوبات التي اعترضتها – من إبراز وجهها المشرق والوصول إلى بعض أهدافها التي تسعي إلى تحقيقها كافة، وذلك بتلاقي الفرد مع المجموع، والشعب مع القيادة، وتكاتف الجميع رجالاً ونساءً من أجل النهوض بالمملكة، وإيصالها إلى المستوى الديمقراطي اللائق بها، لتصبح مثالاً تحتذيه ليس دول الخليج الأخرى فحسب، وإنما بقية الدول التي تعثرت ديمقراطياتها لافتقارها إلى ديناميكية الإصلاح المبني على أسس راسخة، وإلى روح العصر.. هذا العصر الذي تهب فيه رياح التغيير القوية العاصفة أو لا يثبت أمامها إلا من كان ذا عقل رشيد، يعرف متى يفعل، وماذا يفعل، وكيف يفعل. وقد بدأ الفعل الذي تمخض عند تفعيل الدستور، وميثاق العمل الوطني، وهما قاعدتان كبيرتان قويتان من القواعد التي ستبني عليها مملكة البحرين التي تستشرق مستقبلاً أفضل بقيادة الملك حمد.

ويلاحظ مما أوردته الباحثة في هذه الدراسة أن للإصلاح السياسي أبعاداً ورؤى وآفاقاً قريبة وبعيدة، وللحفاظ على بوادر وحركات الإصلاح السياسي والرقي به وتطويره لابد من الأخذ بالتوصيات التالية:

- ضرورة التواصل بين القيادة والشعب بكل أنواع التواصل والترابط الإيجابي الذي يساعد على إنجاح وتنمية المشروع الإصلاحي.
- ضرورة دعم المرأة وتمكينها سياسياً وتوسيع الرقعة التحركية لها لتشاطر وتساهم في عملية العملية الإصلاحية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة الاهتمام بتناول دور المرأة البحرينية ومشاركتها في الحراك المجتمعي ما قبل وما بعد الاستقلال بالدراسة البحثية والعلمية المستفيضة كجزء من التأريخ الوطني، وكمنطلق لتجذير دور المرأة.
- ضرورة تسخير كل الإمكانيات والجهود في عملية التطوير وبناء هذه التجربة الديمقراطية واستثمار الخلافات السياسية والدستورية التي تعد حالة صحية يجب أن تستثمر في عملية البناء والتطوير وليس الهدم.
- ضرورة البدء بإصلاح التعليم والتنشئة السياسية الصحيحة باعتبار الإنسان هو رأس المال الحقيقي للمملكة.
- ضرورة توسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية بما يمثل إرادة الشعب وذلك تحقيقاً لأسمى وأرفع أنواع الديمقراطيات الناجحة ، ذلك أن إرادة الشعب هي المِرآة الحقيقية لتَوَجّهُه ورغبته.
- ضرورة خلق المساحة الكافية والكاملة لممارسة الحريات الفكرية والإعلامية والاجتماعية وغيرها من حريات وفق الضوابط الشرعية والسلوكية ، وترك مجال أوسع للصحافة والإعلام بشتى وسائله وأدواته للمساهمة في بناء المملكة.
- ضرورة محاربة الفساد بجميع أنواعه وبما يتناسب مع مسايرة التغييرات والتطوير الناتج عن الإصلاح السياسي.
- ضرورة الشروع في أصلاح قطاع التعليم والعمل على وضع ثوابت سياسية صحيحة تعالج كل عجز وضعف وقصور في مجال التنمية البشرية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

إدريس، محمد (٢٠٠٠)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

البحارنة، حسين (٢٠٠٥)، **البحرين بين دستورين**، الطبعة الأولى، بيروت ، دار الكنوز الأدبية.

البحارنة، حسين (٢٠٠٥)، **التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية ١٨٢٠-٢٠٠٤**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكنوز الأدبية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م، خلق الفرص للأجيال القادمة.

جلال، محمد (٢٠٠٧)، **النظام السياسي في مملكة البحرين:الإصلاح في إطار الهوية**،(ط٢)، مملكة البحرين: مركز الدراسات والبحوث.

الجهاز المركزي للمعلومات و الأسكوا (٢٠٠٦)، **المرأة والرجل في مملكة البحرين(صورة أحصائية)**،(ط١)، مملكة البحرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسن، عمر، رفعت (٢٠٠٨)، **مملكة البحرين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) وبناء الدولة العصرية**، الطبعة الأولى، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

الحسن، عمر (٢٠٠٣)، **مملكة البحرين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ عرض وتقييم لأحداث عام مضى ورؤية مستقبلية**، الطبعة الأولى، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

الحمد، توفيق (١٩٩٦)، **خليفة بن سلمان رجل وقيام دولة، الطبعة الأولى** ، البحرين، مركز الإبداع العلمي.

الزبيدي، باسم (٢٠٠٥)، **الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته: الحالة الفلسطينية نموذجاً**، الطبعة الأولى، بير زيت، جامعة بير زيت.

الزيدي، مفيد (٢٠٠٥)، **دولة البحرين من الأمارة إلى الملكية الدستورية**،عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

سلامة، غسان (١٩٨٧)، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

سلامة، معتز (٢٠٠٢)، **التعليم في دول الخليج ٢٠٠١-٢٠٠٢، في، عبد الله، عبد الخالق، التقرير الاستراتيجي الخليجي٢٠٠١-٢٠٠٢**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.

سيف، أحمد (٢٠٠٣)، **أهم التطورات السياسية في دول مجلس التعاون:نظرة عامة- التقرير السنوي الأول**، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

شيحة، إبراهيم (٢٠٠٦)، **المبادئ الدستورية العامة**، ماهية الدساتير وموقفها من قضيتي السلطة والحرية، الإسكندرية: منشأة المعارف جلال حزى وشركاه.

ابوعامود، محمد (٢٠٠٥)، **التنمية السياسية في الوطن العربي، بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة الشنهابي للطباعة والنشر.

الغتم، محمد، وجلال، محمد (٢٠٠٣)، **نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي**، الطبعة الأولى، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغتم، محمد، وجلال، محمد (٢٠٠٤)، **نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي، الكتاب الثاني**، الطبعة الثانية، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث.

الغتم، محمد، وجلال، محمد (٢٠٠٥)، **نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي**، الكتاب الثالث، الطبعة الثالثة، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث.

أبوغزالة، هيفاء (٢٠٠٧)، **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية(دراسة تحليلية لأداء البرلمانيات في مجلس النواب الرابع عشر لسنة ٢٠٠٣**، الطبعة الأولى، عمان، اليونيفم، المطبعة الوطنية.

ابوغزالة، هيفاء (٢٠٠٧)، **نحو التمكين السياسي للمرأة البحرينية**، الطبعة الأولى، عمان، اليونيفم، مطبعة الأجيال.

غلوم، إبراهيم (٢٠٠٥)، **الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة في مملكة البحرين: الرؤية والركائز**، المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

فارس، صقر (٢٠٠٨)، **الأبعاد التاريخية والقانونية لميثاق العمل الوطني البحريني**، (ط١)، مملكة البحرين: مطبعة البيان.

القاسمي، خالد (٢٠٠٠)، **الخليج العربي في معالم متغير**، الجزء الأول، الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المجلس الأعلى للمرأة (٢٠٠٧)، **المرأة البحرينية في عام ٢٠٠٥**، (ط١)، مملكة البحرين: إدارة العلاقات العامة والإعلام.

المجلس الأعلى للمرأة (٢٠٠٧)، **دراسة موجزة عن مسيرة المرأة البحرينية**، (ط٣)، مملكة البحرين: الأمانة العامة.

مركز البحرين للدراسات والبحوث (٢٠٠٤)، **تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية:اتجاهات المجتمع البحريني، الدراسات السياسية والإستراتيجية ومسوحات الرأي**، مملكة البحرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معهد البحرين للتنمية السياسية ومركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان (التجربة البحرينية: المرجعية والانجازات ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧)**، الرفاع الغربي، مملكة البحرين.

هانتغتون، صموئيل (١٩٩٣)، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سيمة فلو، بيروت، دار الساقي.

وزارة الإعلام (١٩٩٩)، **البحرين ٩٩، الأحداث والانجازات والتنمية في الدولة**،(ط١)، المنامة،مملكة البحرين: المطبعة الحكومية.

وزارة الإعلام (٢٠٠٠)، **الأحداث والانجازات والتنمية في الدولة**،(ط٢)، المنامة، مملكة البحرين: المطبعة الحكومية، إصدار وزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام.

وزارة الإعلام (٢٠٠١)، **أحداث وانجازات**،(ط٣)، المنامة، مملكة البحرين: المطبعة الحكومية.

وزارة الإعلام (٢٠٠٣)، **أحداث وانجازات**،(ط٤)، المنامة، مملكة البحرين: المطبعة الحكومية.

وزارة الإعلام (٢٠٠٤)، **ملك وخمس سنوات من الانجازات ١٩٩٩-٢٠٠٤**، (ط١)، مملكة البحرين : المطبعة الحكومية.

الدوريات:

جلال، محمد (٢٠٠٥)، القوى السياسية وقضايا التغيير الديمقراطي في البحرين، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، المجلد الأول، العدد(١)، ص٩-٣٦.

حافظ، سمير (٢٠٠٥)، الجمعيات السياسية في البحرين في ضوء القانون الجديد، **شؤون خليجية**، العدد(٤٣)، ص٩٠-٩٨.

زرنوقة، صلاح (١٩٩٥)، الأزمة السياسية في البحرين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٠٨)، ص٢٤٠-٢٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سالم، علاء (١٩٩٦)، إضرابات الشيعة في البحرين، أبعاد الأزمة، الدولة الوطنية في الخبرة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(١٢٦)، ص١٤٠-١٥٥.

سليمان، سماء (٢٠٠٤)، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، هل أصبحت مطلباً ملحاً، في ملف المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، **شؤون خليجية**، العدد(٣٩)، ص٦٨-٧٨.

الشامسي، ميثاء (٢٠٠١)، الدور المستقبلي للمرأة الخليجية، **ورقة قدمت إلى ندوة المستقبل العربي حول المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي**، العدد(٢٧٣)، ص٨٥-١٠٢.

عبد الله، عبد الخالق (٢٠٠٣)، البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي، **المستقبل العربي**، السنة(٢٥)، العدد(٢٩٠)، ص٩٠-١٠٥.

الكتبي، سهام (٢٠٠٠)، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، **المستقبل العربي**، العدد(٢٥٧)، ص٢٢٠-٢٤٥.

المديرس، فلاح (١٩٩٧)، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، **السياسة الدولية**، العدد(١٣٠)، ص ص٢٠-٣٠.

محمد، عبد الغفار (١٩٩٣)، تحليل النظم في علم السياسة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد(١)، العددان(١ و ٢)، ص٢٢-٤٢.

النقيب، خلدون (١٩٩٤)، محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحريات، **المستقبل العربي**، السنة (١٧)، العدد(١٨٤)، ص٣٠-٤٥.

الوثائق:

دستور إمارة البحرين ١٩٣٧م

دستور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية، الصادر في ٢٠٠٢/٢/١٤م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

BOOKS:

Easton, D.(1965), **A Framework For Political Analysis,** Newjersy, Prentice. Hall, inc.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / عام:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/country.asp?cid=3
22/2/2008.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / الانتخابات:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/elections.asp?cid=3
22/2/2008.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / حقوق الإنسان:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/humanrights.asp?cid=3
22/2/2008.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / المجتمع المدني:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/civil.asp?cid=3
22/2/2008.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / النوع الاجتماعي:
www.undp-pogar.org/arabic/countries/grnder.asp?cid=3
22/2/2008.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / مؤشرات وإحصاءات / سيادة القانون:

www.undp-pogar.org/arabic/countries/morestats.asp?cid=3&gid=28ind=15 8-3-2008

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / مؤشرات وإحصاءات / ضبط الفساد:

www.undp pogar.org/arabic/countries/morestats.asp?cid=3&gid=28ind=1 6 8-3-2008

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / مؤشرات وإحصاءات / حق التعبير والمساءلة:

www.undp-pogar.org/arabic/countries/morestats.asp?cid=3&gid=28ind=11 8-3-2008

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / مؤشرات وإحصاءات / الاستقرار السياسي:

www.undp-pogar.org/arabic/countries/morestats.asp?cid=3&gid=28ind=12 8-3-2008

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية / البحرين / مؤشرات وإحصاءات / فعالية الحكومة:

www.undp-pogar.org/arabic/countries/morestats.asp?cid=3&gid=28ind=13 8-3-2008

"ما الذي يميز انتخابات البحرين عام ٢٠٠٦؟" خبر على الرابط:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://arabic.cnn.com/2006.bahrain.
2006/11/22.bahrain.elections.

www.albainah.net/index.asp?functionitem&id=6318

www.ammanjordan.org/arabic-news/vmview.php?artID=7469
www.ammanjordan.org/arabic-news/vmview.php?artID=8532

www.ammanjordan.org/arabic-

news/vmview.php?artID=14234&page=123

www.aohr.net/arabic/data/annual/2007/APENDIX.pdf

www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/goes/ba.html

www.france24.om/france24-public/ar/adminstration/artick-apf.htm.

www.freedomhouse.org

http://hur.org/arabic/doc/2004/09/30/bahrain945.htm

http://hur.org/arabic/doc/2008/02/16/bahrain8092.htm

www.nuwab.gov.bh

www.pbs.org/thinktank/transcript230.htm.

www.scw.gov.bh

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.shura.bh

POLITICAL REFORM IN THE BAHRAINI SOCIETY: A CASE STUDY IN THE DYNAMICS OF ITS POLITICAL SYSTEM (1999 – 2006)

By
Shaima Abdulla Salman

Supervisor
Dr. Faisal Al-refoa, Prof.

ABSTRACT

This study is about the political reform in Bahrain's society. It looks into the dynamics of political organization from 1999 up to 2006.
The study analyzes Bahrain's' historical timeline looking at events before and after Bahrain's independence through political, intellectual and social perspectives. It also presents other facts and evidence that affect reform movements that happen in the Kingdom of Bahrain.
The study looks in to the means of reform, its tools, reasons, history, and political events that lead to the reform itself. Therefore, by knowing what reasons lead to the reform, one can explain the stages, goals and reasons for a reform project and its constraints whether it was internal or external. Not to mention monitoring the development of the constitution and finding the bases of reform, whilst studying the dynamics of the political system through the use of political tools which the government used to launch the constitution in 2002.
This study also looks at changes in reform from a woman's point of view and how these changes reflect on her behavior, life and her degree of benefit from these changes. Not to mention monitoring the level of success resulting from signs of reform in future outlook through analytical methodology, that build upon historical and legal methodology to explain the constitution in 2002.

The study summarized a number of results and recommendations that represent the types of development and political reforms.
Bahrain took huge leaps by using these reforms in launching The Charter and the Constitution in 2002, although the degrees of change were great and positive due to the political reform. It is still a long way from reaching the democracy levels that developed countries enjoy. But the

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

destination is still reachable if Bahrain keeps developing and improving its reform rules to accommodate a political structure that is correct and improved by the constitutional mechanism. This is essential in the development and continuity of the reform in order to accommodate the entire social and culture needs.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com